

الجمهورية اليمنية  
الصندوق الاجتماعي للتنمية



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

## المحتويات

6	الصندوق الاجتماعي للتنمية في سطور
7	مجلس إدارة الصندوق
8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
9	كلمة المدير التنفيذي
10	ملخص التقرير
12	الاستهداف وتوزيع المخصصات
14	التعليم
22	الصحة
30	الفئات ذات الاحتياجات الخاصة
36	المياه والإصحاح البيئي
44	الزراعة والتنمية الريفية
54	التدريب والدعم المؤسسي
62	التراث الثقافي
70	برنامج الأشغال كثيفة العمالة
78	تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر
90	التطور المؤسسي للصندوق
92	المراقبة والتقييم
98	إدارة التمويل
108	الملحقات

الصندوق الاجتماعي للتنمية ، اليمن

التقرير السنوي 2013

جميع حقوق الطباعة والتوزيع محفوظة © الصندوق الاجتماعي للتنمية ، صنعاء 2014

يمكن الحصول على نسخة من هذا التقرير من :

الصندوق الاجتماعي للتنمية

فج عطان - ص.ب. 15485

صنعاء ، الجمهورية اليمنية

تلفون : 967 (1) 449 669/8 +

فاكس : 967 (1) 449 670 +

البريد الإلكتروني : sfd@sfd-yemen.org

الموقع على شبكة الإنترنت: www.sfd-yemen.org

تصميم الغلاف : سنونو - اليمن

التصميم الداخلي والإخراج: نهى محمد البعداني



SFDYemen - SFDYemenAr



/SFDYemen



user/SFDYemen/

## الصندوق الاجتماعي للتنمية في سطور

تم تأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية بموجب القانون رقم 10 لعام 1997 لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي في البلاد، والإسهام في التخفيف من الفقر، وتحقيق أهداف التنمية في البلاد، وكذا في زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الفرص الاقتصادية، والحد من ضعف ومعاونة الفقراء. وقد أصبح الصندوق الاجتماعي مؤسسة تنموية فاعلة ورئيسية، تنفذ عملياتها في كافة أنحاء البلاد، مع إعطاء الأولوية للمجتمعات الفقيرة.. وترصد استثماراتها في العديد من القطاعات والبرامج التي تشتمل على التعليم، والصحة، والمياه، والإصحاح البيئي، والزراعة والتنمية الريفية، والطرق الريفية، وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، والحماية الاجتماعية، وبرنامج الأشغال كثيفة العمالة، والتراث الثقافي، والتدخلات المتكاملة، وتدريب وبناء قدرات المؤسسات الشريكة للصندوق في التنمية.

ويسعى الصندوق لتنفيذ أهدافه من خلال أربعة برامج رئيسية، وهي: التنمية المجتمعية والمحلية، وبناء القدرات، وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، والأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل).

ومع نهاية عام 2013، يكون الصندوق قد أنهى العام الثالث من المرحلة الرابعة من عملياته (2011-2015)، قام الصندوق - خلال الأعوام الثلاثة الأولى منها (2011-2013) - بتطوير حوالي 4,139 مشروعاً بتكلفة تقديرية إجمالية تقارب 793 مليون دولار.

ويشكل الصندوق إحدى الأدوات التنفيذية الهامة في برنامج الحكومة الانتقالي للاستقرار والتنمية (2012-2016)، ويسعى الصندوق بجدية للمساهمة أيضاً في تنفيذ إطار المسؤولية المشتركة بين الحكومة اليمنية والمانحين، والاستراتيجية الوطنية للمياه، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، والخطة الوطنية لتشغيل الشباب (2014-2016).

وفضلاً عن ذلك، يُتَظَرُّ أن ينشأ عن مؤتمر الحوار الوطني عددٌ من المُوجَّهات الهامّة على المستويات السياسية والتنموية والإدارية، والتي ستعكس بالضرورة على كافة الاستراتيجيات والخطط - بما فيها ما يخص الصندوق.

## مجلس إدارة الصندوق

يتكوّن مجلس إدارة الصندوق من 14 عضواً برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل (نائباً لرئيس مجلس الإدارة)، ووزراء التخطيط والتعاون الدولي، والإدارة المحلية، والمالية، والتربية والتعليم، والتعليم الفني والتدريب المهني، وممثلين للمنظمات غير الحكومية، وممثلين للقطاع الخاص، وممثل للقطاع المصرفي، وعضو من ذوي الخبرة، والمدير التنفيذي للصندوق (مقررًا للمجلس).

### اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية، خلال عام 2013، ثلاثة اجتماعات برئاسة رئيس مجلس الوزراء/رئيس مجلس الإدارة، محمد سالم باسندوة، واجتماعاً رابعاً برئاسة نائب رئيس المجلس/وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، د. أمة الرزاق علي حُمد.. وذلك في 3 فبراير و10 مارس و8 يوليو و25 نوفمبر 2013. تمت في هذه الاجتماعات مناقشة وإقرار الإجراءات الخاصة بترشيح واختيار مدير تنفيذي للصندوق، وكذا الخطة السنوية للصندوق لعام 2013، ومشروع موازنة عام 2014، فضلاً عن تقرير مراجع حسابات الصندوق لعام 2013.. كما نوقش دليل الموارد البشرية للصندوق، ومشروع تحديث سلم الأجور.

## كلمة رئيس مجلس الإدارة



إذا كان الصندوق الاجتماعي قد تأسس كمكون رئيس في إطار شبكة الأمان الاجتماعي، يُسهمُ بفعالية في تنفيذ خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر، فمما يُثيرُ الإعجاب قدرة الصندوق على استيعاب التمويلات الداخلية والخارجية واعتماده سياسة استهداف واضحة لتخصيص تلك التمويلات بكفاءة وشفافية لخدمة الفئات الفقيرة والمجتمعات المحتاجة... وهو ما نُحُتُّ الصندوق على تعزيزه.

ونحن- في حكومة الوفاق الوطني- ننظرُ بتقدير أيضاً للقدره التي برهن عليها الصندوق عملياً في ما يتعلق بتطوره المستمر، وتكيف نشاطه مع المستجدات التي تشهدها الساحة الوطنية على مختلف المستويات، سواء أثناء أحداث عام 2011 أو في ما يتصل بالتطورات الأخيرة، وبالذات على مستوى تحول البلاد من الشكل المركزي للدولة إلى الوضع "الاتحادي" اللامركزي القائم على الأقاليم، ومبادرة الصندوق لإعداد ملامح عامة لمرحلة جديدة من عملياته تستوعب تلك التطورات.

إننا نعوّل كثيراً على دور الصندوق في رعد الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الفقر، والمساهمة بفعالية في تنفيذ البرنامج المحلي للاستقرار والتنمية (2014-2016)، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، والخطة الوطنية لتشغيل الشباب.

وندعو المؤسسات التنموية الأخرى في البلاد للاستفادة من تجربة الصندوق، والارتقاء بعملها لتحقيق المخرجات التنموية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.

كما ندعو الأجهزة الإعلامية إلى تسليط الضوء على أنشطة ونجاحات الصندوق كجزء من الجهد الوطني الرامي إلى تحقيق التنمية، ومكافحة الفقر وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

**محمد سالم باسندوة**

رئيس مجلس الوزراء،

رئيس مجلس إدارة الصندوق

## كلمة المدير التنفيذي



يتأكدُ للمُطلع على التقرير أن الصندوق واصل إسهاماته في تحقيق أهداف الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من الفقر، وتنفيذ الإستراتيجيات القطاعية، وتعزيز دوره في شبكة الأمان الاجتماعي، وزيادة الخدمات الأساسية ووصول الفئات الفقيرة إليها، وتعزيز الفرص الاقتصادية، وتخفيف معاناة الفقراء، وتحسين أحوالهم المعيشية.

ويبيّنُ التقريرُ السنوي للصندوق الاجتماعي لعام 2013 أنّ الصرف على المشاريع والبرامج بلغ مستوى قياسياً غير مسبق في تاريخ الصندوق، حيث وصل إلى حوالي 234 مليون دولار، الأمر الذي يؤشّر على اتساع نشاط الصندوق وامتداد

نطاق تدخلاته في أكثر المناطق فقراً واحتياجاً للخدمات في كافة أنحاء الجمهورية.

وفي مساعيه لبلوغ هذه الأهداف، حرصَ الصندوقُ--من خلال برنامج التمكين للتنمية المحلية--على تعبئة المجتمعات المحلية، ومحاولة تحريك مكامن القوة فيها، وإشراكها بعمق في مختلف مراحل تنفيذ المشاريع والبرامج، وبغطية كاملة من هذه المجتمعات.. وكذا إحياء روح المبادرة الذاتية والاعتماد على نفسها ومواردها وقدراتها، الأمر الذي يؤكدُ على أهمية عدم إغفال هذا "المخزون الواعد للتنمية"... فالمجتمعات اليمينية لها إرثٌ من روح المبادرة والتعاون، وليست مجرد متلقية سلبية للمساعدات.

وخلال العام أيضاً، ارتادَ الصندوقُ أفاقاً جديدة، مستجيباً لاحتياجات الفئات الفقيرة والأولويات التنموية الوطنية، حيث بدأ الصندوقُ التحضيرَ لتنفيذ مشروع تشغيل الشباب لتقديم خدمات التعليم، والإعداد لتنفيذ مشروع المعرفة القرائية المهنية الذي يهدفُ إلى اكتساب المُستهدفين للمهارات المهنية المُوجّهة نحو احتياجات السوق، وكذا التهيئة لتنفيذ مشاريع أشغال كثيفة العمالة متوسطة وطويلة المدى بما يساعد على توفير سُبل معيشة أكثر استدامة للمجتمعات المحلية.

وشرع الصندوقُ كذلك في التحضير لتنفيذ مشروع النقد مقابل خدمات اجتماعية في التعليم لخلق مزيد من فرص العمل بين أوساط الشباب خاصة، والإعداد لتنفيذ برنامج القسائم الصحية للأمومة والطفولة، والذي يهدفُ إلى تأمين حصول النساء في المناطق المستهدفة على خدمات نوعية للرعاية أثناء الحمل وبعد الولادة. كما تمّ، خلال العام، تصميمُ التدخلات التغذوية المتكاملة التي تستهدفُ المناطق الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن التحويلات النقدية المشروطة.

وفي سعيه لمواكبة المستجدات على الصعيد السياسي والإداري والمعيشي، طُوّرَ الصندوقُ أواخر عام 2013 الملامح العامة الأولية للمرحلة الخامسة من عملياته (2016-2020)، والتي ستستوعبُ التغيرات الوطنية، ومنها مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل على المستويات السياسية والتنموية والإدارية.

إنّ سِجِلَ الصندوق الحافل بهذه المنجزات والنجاحات ما كان ليحقق لولا الدعم المتواصل الذي حظي به من القيادة السياسية للبلاد، وحكومة الوفاق الوطني، ومختلف الممولين الداعمين للصندوق.. وكذا تفاني كوادر وموظفي الصندوق في عملهم.. فالشكر والتقدير مُستحقّان لهم جميعاً.

**عبد الله علي الديلمي**

المدير التنفيذي للصندوق



## مُلخَص التقرير

وَصَلَ عددُ المشاريع التي طُوِّرها الصندوقُ خلال عام 2013 إلى 1,438 مشروعاً، بكلفة تقديرية تقاربُ 331 مليون دولار (تشمل مساهمة المستفيدين)، يُتَوَقَّعُ أَنْ تُخَدَمَ نطاقاً جغرافياً يقاربُ عددُ سكانه 2.5 مليون مستفيد مباشر (55% منهم إناث)، ويتولَّدُ عنها فُرْصُ عَمَلٍ مُؤَقَّتة تتجاوزُ 10.6 مليون يوم عمل. وقد تمَّ إنجازُ 1,174 مشروعاً بتكلفة تقاربُ 148 مليون دولار (المشاريع المُجَزَّرة خلال 2013 تشملُ مشاريعَ من العام ذاته، ومشاريعَ من سنوات سابقة). وبلغ الصرْفُ حوالي 234 مليون دولار.

أما تراكمياً (خلال الفترة 1997-نهاية 2013)، فيصلُ عددُ المشاريع التي طُوِّرها الصندوقُ في كل قطاعات التدخل إلى حوالي 14,042 مشروعاً، بتكلفة تقديرية إجمالية تقاربُ ملياراً دولار، وتولَّد عنها فُرْصُ عملٍ مُؤَقَّتة تتجاوزُ 64 مليون يوم عمل. من هذه المشروعات، تمَّ إنجازُ 11,101 بكلفة تبلغُ حوالي 1.3 مليار دولار. ووصل إجمالي المبالغ المنصرفة تراكمياً إلى حوالي 1.4 مليار دولار.

### مُلخَص القطاعات

كون التعليم منطلقاً أساسياً للتنمية الشاملة، ولأنَّ الاستثمارَ في بنيتها التحتية يساهمُ في خلق فرص عمل... فقد بلغت التزامات العام فيه حوالي 21.4% حيث تمَّ الاهتمامُ بتوفير فُرْصٍ متكافئة في التعليم لكلا الجنسين، وفي الريف والحضر معاً. وخلال العام، بدأ الصندوقُ التحضيرَ لتنفيذ مشروع تشغيل الشباب لتقديم خدمات التعليم في المناطق التي لا يتوفَّر لها الكادرُ التعليمي الكافي، ويهدفُ المشروعُ إلى خلق فُرْصٍ عمل للنساء والشبان المتعلمين--مع تسهيل الوصول إلى خدمات التعليم في المجتمعات الفقيرة... كما شرَّعَ الصندوقُ بالإعداد لتنفيذ مشروع المعرفة القرائية المهنية الذي يهدفُ إلى التخفيف من الفقر، وخاصة بين أوساط النساء وسكان المناطق الريفية، ويسعى إلى تزويد هذه الفئات بالمهارات الملائمة والتمويلات اللازمة لتمكينهم من تحقيق نموهم بأنفسهم--مع التركيز على إتقان القراءة والكتابة، واكتساب المهارات المهنية المُوجَّهة نحو احتياجات السوق، ومِن ثَمَّ الولوج إلى الخدمات المالية.

وفي قطاعي المياه والإصحاح البيئي واصلَ الصندوقُ اهتمامه بالأنظمة التقليدية لحصاد مياه الأمطار، وحملات التوعية الصحية والبيئية. وقد بلغ نصيب هذين القطاعين 32.3% من إجمالي التزامات الصندوق للعام.

كما استمرَّ الصندوقُ في تقديم الدعم لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة الذي يستهدفُ أكثرَ الأسر والأفراد فقراً، والذين تأثروا بالأوضاع الاقتصادية الصعبة. وقد تمَّ البدءُ في الإعداد لتنفيذ مشاريع ستستفيد منها المجتمعات المحلية لمدة 3-5 سنوات، بما يؤدي إلى إحداث تغيير- على المدى المتوسط والبعيد - في حياة المجتمعات من خلال توفير سُبل معيشة أكثر استدامة وثباتاً. كما شمل هذا البرنامج فئات في المجتمع، مثل خريجي التعليم الثانوي والجامعي من خلال برنامج النقد مقابل الخدمات الاجتماعية، وبرامج تستهدف الشباب لإكسابهم مهارات في التعليم والصحة، وأيضاً أثناء العمل. وتبلغ نسبة الالتزامات في البرنامج 26% من إجمالي التزامات العام، وتوزَّعت على برنامج النقد مقابل العمل (20.3%)، وقطاع الطرق الريفية (5.7%).

## مراحل عمليات الصندوق

1

2000 - 1997

التمويل (مليون دولار) : 90  
عدد المشاريع : 1615  
إجمالي عدد المستفيدين ذكور \ إناث (مليون شخص) : 2.5  
عدد فرص العمل المؤقتة : 2.9 مليون يوم عمل  
عدد الممولين : 6  
عدد فروع الصندوق : 5

2

2003 - 2001

التمويل (مليون دولار) : 200  
عدد المشاريع : 2014  
إجمالي عدد المستفيدين ذكور \ إناث (مليون شخص) : 4.2  
عدد فرص العمل المؤقتة : 7.3 مليون يوم عمل  
عدد الممولين : 8  
عدد فروع الصندوق : 7

3

2010 - 2004

التمويل (مليون دولار) : 960  
عدد المشاريع : 6774  
إجمالي عدد المستفيدين ذكور \ إناث (مليون شخص) : 13.8  
عدد فرص العمل المؤقتة : 31.8 مليون يوم عمل  
عدد الممولين : 16  
عدد فروع الصندوق : 9

4

2015 - 2011 \*

التمويل (مليون دولار) : 1,126  
عدد المشاريع : 8800  
إجمالي عدد المستفيدين ذكور \ إناث (مليون شخص) : 6.5  
عدد فرص العمل المؤقتة : 25 مليون يوم عمل  
عدد الممولين : 14  
عدد فروع الصندوق : 9

\* الأرقام توضح ما تمَّ في المرحلة الرابعة حتى نهاية عام 2013

وركَّزت التدخلاتُ في قطاع الصحة- الذي كان نصيبه 2.7% من استثمارات عام 2013- على تحسين الحصول على الخدمات الصحية الأولية، ودعم الصحة الإنجابية من خلال تدريب الكوادر الصحية المتوسطة (وخصوصاً الإناث)، ورفع مستوى أداء المعاهد الصحية. كما بدأ الصندوقُ في الإعداد لتنفيذ برامجٍ للتغذية، تستهدفُ المديرات الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي في البلاد... فضلاً عن تقديم خدمات نوعية للنساء في الرعاية أثناء الحمل وبعد الولادة.

وواصلَ الصندوقُ نشاطه في تبني حقوق الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وتحقيق الدمج الاجتماعي لها، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع التي تستهدفُ هذه الفئات ودعم المؤسسات والجمعيات العاملة معها. كما أولى الصندوقُ اهتماماً خاصاً لتلك الفئات في الأرياف من خلال برامج التأهيل المجتمعي. وتمَّ رصدُ قرابة 0.5% من استثمارات العام لهذه المشاريع.

وواصلَ الصندوقُ جهوده، خلال العام، للإسهام في تحقيق التنمية الريفية من خلال مشاريع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية (6% من الاستثمارات)، والتي استمرتُ في بناء قدرات وتمويل صغار المنتجين الريفيين، وتأهيل المساقط المائية الفرعية في الأرياف... بالإضافة إلى برنامج التدخل المتكامل (3%) الذي واصلَ استهدافَ المناطق الأشد فقراً في البلاد عبْرَ تنفيذ تدخلات تنموية متنوعة من خلال فروع الصندوق في مختلف المحافظات.

وعمل الصندوقُ، من خلال قطاعي التدريب والدعم المؤسسي، على مواصلة اهتمامه بدعم قدرات المنظمات غير الحكومية والأطر المجتمعية بهدف تفعيل وتحسين مستوى مشاركتها في برامج ومشاريع التنمية، وذلك من خلال التدريب وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية... مع التركيز- بصفة خاصة- على بناء تكوينات محلية، وتحفيزها للمساهمة في تنمية مجتمعاتها، وذلك من خلال برنامجي "روافد" و"التمكين للتنمية المحلية". وقد رُصدَ ما نسبته 2.1% للقطاعين.

وواصلَ الصندوقُ مساهمته في دعم جهود حماية وإنقاذ المعالم التاريخية والمواقع الأثرية ذات القيمة الثقافية والجمالية والتراثية العالية، وبناء قدرات العاملين على المستوى المحلي والوطني في هذا المجال، حيث حُصِّصَ الصندوقُ ما يقارب 1.7% من استثماراته عام 2013 لقطاع التراث الثقافي.

واستمرَّ الصندوقُ في دعم برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر لتمكينها من تطوير عملها، وتوسيع خدماتها، وتحسين الخدمات المالية وغير المالية التي تقدِّمها بهدف خلق فُرْصٍ عمل. وحُظيت تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، بالإضافة إلى خدمات تنمية الأعمال التي ركَّزت خلال العام على مشاريع تستهدف الشباب والنساء، بنسبة 4.5% من إجمالي استثمارات العام.

## الاستهداف وتوزيع المخصصات

يعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية--في تنفيذ تدخلاته--على استهداف المجتمعات والمناطق الفقيرة، وخاصة في المناطق الريفية النائية من خلال تطبيق طرق مختلفة لضمان توجيه الموارد التي يحصل عليها إلى تلك المناطق والمجتمعات. يتم تنفيذ مشاريع وبرامج الصندوق الاجتماعي من خلال سبع وحدات قطاعية، بالإضافة إلى برنامج الأشغال كثيفة العمالة (الذي يشمل برنامج النقد مقابل العمل وقطاع الطرق). وتشتمل القطاعات على التعليم، والمياه، والصرف الصحي، والصحة، والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، والزراعة، والتدريب، والدعم المؤسسي، والتراث الثقافي، وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر... بالإضافة إلى برنامج التدخل المتكامل. وصل عدد المشاريع التي طورها الصندوق خلال عام 2013 إلى 1,438 مشروعاً، بكلفة تقديرية تقارب 330.1 مليون دولار--تشمل مساهمة المستفيدين (الجدول 1).

### الاستهداف عام 2013

في إطار برنامجي التنمية المجتمعية والمحلية والأشغال كثيفة العمالة، يُوجَّه الصندوقُ المواردَ المالية التي يحصل عليها بناءً على عددٍ من المؤشرات المرتبطة بالمستوى المعيشي على مستوى المجتمع المحلي، وذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك المؤشرات المتعلقة بعدم الحصول على الخدمات الأساسية. وفي هذا السياق، يتبع الصندوق مساريْن للاستهداف، وهما الاستهداف الجغرافي (الذي يُخصِّصُ المواردَ للمديريات في كلِّ محافظة باستخدام مؤشر مركب يتصل بالمستوى المعيشي للمستهدفين في تلك المديريات)، والاستهداف ببرامج خاصة (ويتمُّ من خلاله تخصيصُ المواردَ للمشروعات التي تلبي الاحتياجَ لخدمات قطاعية محددة).

### الاستهداف في برنامج التنمية المجتمعية والمحلية

يتمُّ استخدامُ مجموعة من آليات الاستهداف في هذا البرنامج، والتي تتعلق بالمشاريع التي ينفذها الصندوق في مختلف القطاعات. وتشمل هذه الآليات الاستهداف الجغرافي، والاستهداف القطاعي ببرامج خاصة، والاستهداف الاجتماعي. فني الاستهداف الجغرافي، يتمُّ تخصيصُ جزءٍ من موارد الصندوق للمحافظات، ومُنَّ ثمَّ للمديريات في كلِّ محافظة، وذلك بناءً على مؤشر مركب يعكس مستوى الدخل للفئات المستهدفة. ويتكوَّن هذا المؤشر من عنصرين، وهما نسبة الفقراء (وفقاً لمسح ميزانية الأسرة لعام 2005/2006)، ومؤشر مركب آخر يقيسُ درجة الحرمان من عدد من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية (وفقاً لبيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004). (أما على مستوى العزل في المديريات، فتُخصَّصُ المواردُ بناءً على نتائج الزيارات الميدانية التشاركية التي يتمُّ من خلالها التحقق من احتياجات المستهدفين في هذه العزل. بلغ عددُ المشاريع في هذا النوع من الاستهداف خلال العام 745 مشروعاً بتكلفة تقارب 237.7 مليون دولار--أي بنسبة 72% من إجمالي الاستثمار (الجدول 1).

أما في الاستهداف القطاعي (ببرامج خاصة)، فيسعى الصندوق إلى سدِّ الفجوة في الخدمات الاجتماعية المُقدَّمة، والتي لا يتمُّ تغطيتها عن طريق أسلوب الاستجابة للطلب الذي تُوزَّعُ المخصصاتُ من خلاله بألية الاستهداف الجغرافي. وثمة عددٌ من البرامج في كلِّ قطاع، ولكن أهمها هما برنامجا مواجهة شح المياه (في قطاع) والصرف الصحي التام بقيادة المجتمع (في قطاعي المياه والصرف الصحي على التوالي)، وبرنامج الجودة التعليمية وتعليم البنات في المناطق الريفية ومحو الأمية وتعليم الكبار والدعم المؤسسي المُقدَّم لوزارة التربية والتعليم (في قطاع التعليم)؛ وبرنامج الزراعة المطرية والثروة الحيوانية (ضمن الزراعة والتنمية الريفية). ولكلِّ برنامج من هذه البرامج الخاصة معايير للأهلية ومنهجية للاستهداف خاصة به، وذلك في إطار ميزانية القطاع المعني. وخلال العام، نفذ الصندوق عدداً من المشاريع القطاعية بلغ عددها حوالي 644 مشروعاً بتكلفة تقارب 90.6 مليون دولار (27% من إجمالي حجم استثمار الخطة للعام).

ومن خلال الاستهداف الاجتماعي، يركِّزُ الصندوقُ بشكل خاص-على الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، بحيث تحصل هذه الفئات على موارد مالية خاصة بها دون الحاجة لأنَّ "تتنافس" على الموارد مع المجموعات الأخرى التي تحصل على مخصصاتها عن طريق النوعيْن السابقيْن من آليات الاستهداف. وتشمل هذه الفئات الأشخاص ذوي الإعاقة، والأيتام، والجانحين، وأطفال الشوارع، والأطفال العاملين، والمهمشين... وقد استهدف الصندوق هذه الفئات بحوالي 49 مشروعاً بلغت تكلفتها قرابة 1.8 مليون دولار.

### الجدول (1)

توزيع المشاريع المطوَّرة عام 2013 حسب نوع الاستهداف

اتجاه تخصيص الموارد	عدد المشاريع		الاستثمار	
	عدد	نسبة (%)	المبلغ (مليون دولار)	نسبة (%)
جغرافي*	745	52	238	72
قطاعي **	644	45	91	27
اجتماعي ***	49	3	2	1
الإجمالي	1,438	100%	331	100%

\*الاستهداف الجغرافي يشمل برنامجي التنمية المجتمعية والمحلية، والأشغال كثيفة العمالة  
\*\*الاستهداف القطاعي يشمل على البرامج الخاصة في إطار برنامجي التنمية المجتمعية والمحلية والأشغال كثيفة العمالة، وكذلك مشاريع بناء القدرات وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر  
\*\*\*الاستهداف الاجتماعي يركِّزُ على الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

### الاستهداف في برنامج الأشغال كثيفة العمالة

تم تصميمُ هذا البرنامج للاستجابة لازمة الغذاء التي اجتاحت العالم عام 2008، حيث يسعى لتحقيق هدفين رئيسيين: الأول توفير دخل للمستفيدين من الأجور التي يحصلون عليها من عملهم في مشاريع البرنامج، وذلك من أجل تخفيف المصاعب في الاستهلاك وتحسين الأمن الغذائي... بينما يتمُّ الهدف الثاني في تحسين ظروف المجتمع من خلال توفير البنية التحتية الأساسية والأصول المجتمعية. كما إنَّ البرنامج يستهدف الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وفي ما يتعلق بسياسة الاستهداف في البرنامج، فإنَّ الموارد يتمُّ تخصيصها لكل محافظة باستخدام معدل الفقر الوطني (نسبة الفقراء في كل محافظة) باستخدام مسح ميزانية الأسرة لعام 2005. وفي المحافظات، يتم ترتيب المديريات وفقاً لعدد القرى الفقيرة في كل مديرية، وبالتالي فإنَّ البرنامج يستهدف المديريات/العزل والقرى الأكثر فقراً، حيث يتحدَّد حجمُ التدخلات وفقاً لحجم السكان في كلِّ من هذه الوحدات الإدارية. وبالإضافة إلى استهداف البرنامج للمناطق الريفية، يتمُّ أيضاً تطوير برامج فرعية خاصة تستهدف الشباب ويجري تنفيذها في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، حيث يكون المستهدفون هم العمال غير المهرة، وليس المجتمعات الفقيرة.





- التقدم خلال الأعوام 2011-2013 من المرحلة الرابعة (2011-2015)
- توفير فرص متكافئة في التعليم (توسيع وتحسين البنية التحتية)
- تحسين نوعية التعليم
- تعليم الفتاة في الريف
- محو الأمية وتعليم الكبار
- الدعم المؤسسي
- مشروع المعرفة القرائية والمهنية
- التقد مقابل خدمات اجتماعية

## التعليم

تتمثل رؤية الصندوق لدوره في قطاع التعليم في دعم ومساندة جهود وزارة التربية والتعليم في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتعليم الأساسي والتعليم الثانوي ومحو الأمية وتعليم الكبار ، وأهداف الألفية الإنمائية والأهداف العالمية المعلنة بخصوص توفير تعليم جيد للجميع.



المخطط للمرحلة الرابعة	2013	2012	2011	مؤشرات النتائج
9,000	5,202	2,706	1,602	عدد الفصول المنجزة ( الجديدة \ المرممة )
9,000	5,448	3,301	1,870	عدد المرافق التعليمية ( الجديدة \ المرممة )
201,600	76,843	55,146	32,132	عدد الطلاب المستفيدين
158,400	62,517	39,934	23,268	بنات
100	147	147	51	عدد المعلمين في التعليم النظامي التي تم تدريبهم
100	118	118	82	إناث
1,000	1,391	466	310	عدد المعلمين في التعليم غير النظامي التي تم تأهيلهم
200	148	68	20	إناث
782	459	331	80	عدد الكوادر الإدارية والتربوية الذين تم تدريبهم
600	185	134	57	إناث

### توفير فرص متكافئة في التعليم (توسيع وتحسين البنية التحتية)

يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في توفير فرص تعليمية متكافئة للذكور والإناث معاً، وفي الريف والحضر على حدٍ سواء، لرفع معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي، وذلك من خلال إنشاء مبانٍ مدرسية جديدة لتوسيع دائرة استيعاب الأطفال في سن التعليم المدرسي، وترميم المنشآت التربوية وإعادة تأهيلها، وتحسين البيئة التعليمية.. بالإضافة إلى تأثيث وتجهيز المباني المدرسية بما يمكنها من أداء دورها واستقرار العملية التعليمية والتربوية.

خلال عام 2013، تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية لـ 276 مدرسة من مختلف محافظات الجمهورية، وسُلمت إلى وزارة التربية والتعليم بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 52.8 مليون دولار، تشمل 2,504 فصلاً دراسياً، وكذلك 2,783 مرفقاً تعليمياً. ويُتوقع أن يستفيد من الفصول الجديدة حوالي 58,840 ألف طالب وطالبة (49% منهم إناث)، بينما بلغ عدد المستفيدين من الفصول المرممة حوالي 41,320 ألف طالب وطالبة (59% منهم بنات).



روضة الحامي - حضرموت

خلال عام 2013، طُوِّرَ الصندوقُ 309 مشاريع، بتكلفة تقديرية 70.7 مليون دولار (الجدول 2)، منها 10 مشاريع منجزة و299 قيد التنفيذ. وتتضمن هذه المشاريعُ بناءً وترميمً وتأثيثً حوالي 1,995 فصلاً دراسياً و2,450 مرفقاً تعليمياً، ومن المتوقع أن يستفيد منها 75,496 طالباً وطالبة (53% منهم إناث).

وقد عكست هذه المشاريعُ توجهات الصندوق للوصول إلى المؤشرات المخطط لها في المرحلة الرابعة من خلال توفير فرص متساوية للذكور والإناث للوصول لخدمات التعليم الأساسي والثانوي من خلال تحسين وتوسيع البنية التحتية للتعليم في الريف والحضر، وتضييق الفجوة بين الذكور والإناث في الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي في المناطق الريفية، وتجويد العملية التعليمية عبر دعم برامج التعليم قبل المدرسي ورياض الأطفال وبرامج رعاية الموهوبين والمبدعين، ودعم لا مركزية الخدمات التعليمية وتطوير البنية التحتية لمكاتب التربية والتعليم في المديرية، وتوسيع دائرة التعليم غير النظامي وأنشطة محو الأمية وتعليم الكبار.

البيان	2013	تراكمي ( 1997 - 2013 )
عدد المشاريع التي تم تطويرها	309	5,313
التكلفة التقديرية ( دولار )	70,747,392	765,056,053
المشاريع المنجزة	337	4,325
المنصرف ( دولار )	70,910,279	567,539,323
المستفيدين المباشرين - تقديري	91,798	2,829,995
نسبة الإناث من المستفيدات (%)	56	45.6
العمالة المؤقتة ( يوم عمل )	1,652,835	25,108,932

### الجدول (2)

#### مؤشرات قطاع التعليم

### التقدم في مؤشرات المرحلة الرابعة (2011-2015)

وفقاً لمؤشرات المرحلة الرابعة، فقد خُطِّطَ الصندوقُ الاجتماعي للتنمية لبناء وترميم 9,000 فصل دراسي لزيادة فرص الوصول لخدمات التعليم في المناطق المستهدفة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، طُوِّرَ القطاعُ 1,442 مشروعاً خلال الفترة 2011-2013 بتكلفة تقديرية 344 مليون دولار، ويبلغ إجمالي عدد الفصول الدراسية ( الجديدة، المرممة، والمستكملة) في هذه المشاريع 12,532 فصلاً دراسياً (منها 5,202 فصل دراسي تم الانتهاء من الأعمال المدنية فيها، وسُلمت إلى وزارة التربية والتعليم، بينما ما تزال 7,330 قيد التنفيذ). ومن المتوقع أن يستفيد من هذه الفصول حوالي 501,280 طالباً وطالبة (منهم 48% من الإناث).

أما في مجال بناء القدرات، فقد خطط الصندوق لتدريب 200 من معلمي التعليم الأساسي و1,000 من معلمي محو الأمية وتعليم الكبار و1,382 من الكوادر الإدارية التربوية. وقد طُوِّرَ الصندوقُ 123 مشروعاً بتكلفة تقديرية 1.9 مليون دولار، منها 77 مشروعاً منجراً. وتهدف هذه المشاريعُ لتدريب 6,643 شخصاً (معلمين ومعلمات، إداريين وإداريات، موجهين، ميسرات فصول التعليم المجتمعي، مدربات/معلمات مراكز محو الأمية والتدريب النسوي، فتيات ريفيات، تكوينات طلابية، مجالس آباء وأمهات، وقادة المجتمع).

وقد تم الانتهاء فعلياً من تدريب 2,905 من مربيي رياض الأطفال ومعلمي التعليم النظامي وغير النظامي، و826 من الكوادر الإدارية والموجهين، و555 شخصاً من كليات طلابية ومجتمعية ومجالس آباء وأمهات.

## تحسين نوعية التعليم

يركز هذا المكون على التعليم النوعي والجودة التعليمية، بما في ذلك خلال المرحلة قبل المدرسية وفي رياض الأطفال، وبرامج رعاية الموهوبين والمتفوقين، وتجريب أساليب إبتكارية لإدخال تقنيات جديدة في التعليم، وكذا تقديم الدعم للتطوير المهني للمعلمين.

تم الانتهاء من بناء روضتي أطفال في محافظتي لحج وعدن، وسُلِّمَتا لوزارة التربية والتعليم، وتتكون كل روضة من 6 فصول و6 حمامات وغرفة إدارية ومخزن وغرفة معلمين وغرفة أنشطة وغرفة صحة مدرسية.. حيث يتوقع أن يستفيد من هاتين الروضتين 308 أطفال (46% منهم من الإناث). كما دُرِّبَت 60 معلمة من رياض الأطفال (من محافظات الضالع وشبوة والمهرة وحضرموت) على كيفية التعامل مع أطفال الفئة العمرية 4-6 سنوات، والتعلم من خلال اللعب، واستخدام مسرح العرائس، والإدارة الصفية. وجرى أيضاً تأهيل 187 من خريجي المدارس الثانوية (117 من الإناث) في أمانة العاصمة ومحافظتي تعز وعدن، وذلك في اللغة الانجليزية والحاسوب.

وقدَّم الصندوق دعماً لوزارة التربية والتعليم لوضع رؤية إستراتيجية لتحسين نوعية التعليم باعتماد معايير ومؤشرات واضحة قابلة للقياس، وذلك عن طريق التعاقد مع خبراء لتقديم الدعم الفني لكادر الوزارة، وتنفيذ ورشة عمل لرسم الخطوط العامة لمسودة وثيقة الرؤية.

كما تم إشراك الأطفال والمعلمين والأسر في عملية وضع رؤية لجودة التعليم من خلال سلسلة من الأنشطة في 9 محافظات. كما دُرِّبَ الصندوق موظفين من الوزارة وضباط التعليم في الصندوق الاجتماعي على المعايير الدولية لمشاركة الأطفال، وممارسات وأخلاقيات جمع البيانات لتنفيذ أنشطة محددة، وإشراك الأطفال والمعلمين في جمع وتنظيم البيانات.

## تعليم الفتاة في الريف

بالإضافة إلى إعطاء فرص متكافئة للذكور والإناث للالتحاق بالتعليم من خلال برنامج توسيع التعليم الأساسي والثانوي، فإن الصندوق يُعطي اهتماماً خاصاً لتعليم الفتاة من خلال استهداف المناطق التي يتدنَّى فيها التحاق البنات بالمدارس، ويمكن أن تكون في التعليم الأساسي أقل من 20%. ويستهدف برنامج تعليم الفتاة في المناطق الريفية أكثر من 37 قرية في 24 عزلة من سبع محافظات (عمران والضالع والحديدة وصعدة وتعز وذمار والبيضاء)، وهو يهدف إلى تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في دعم ومناصرة حق الفتيات في التعليم. ويسهم البرنامج أيضاً في دعم جهود وزارة التربية والتعليم الرامية إلى زيادة التحاق الفتيات بالتعليم.

خلال عام 2013، تمَّ الانتهاء من تنفيذ 11 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت حوالي 58,562 دولار، هدفت إلى تأسيس 3 مراكز تعليم مجتمعي في مناطق ريفية في محافظتي تعز والحديدة، استفادت منها 230 فتاة. كما تمَّ تنفيذ 3 حملات توعية في مناطق التدخل في هاتين المحافظتين، والتي تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي حول أهمية تعليم الفتيات.. فضلاً عن تنفيذ عدد من الدورات التدريبية التي استهدفت حوالي 625 شخصاً (من كلا الجنسين) من مجالس الآباء والأمهات والتكوينات الطلابية على لائحة مجالس الآباء والأمهات، ومناصرة تعليم الفتاة، وحقوق الطفل، والرسم، والنحت، والتدبير المنزلي، والإسعافات الأولية، والتجميل.

وما يزال 13 مشروعاً قيد التنفيذ بتكلفة تقديرية بلغت حوالي 201 ألف دولار، تهدف إلى دعم البنية التحتية لثمانية مراكز لتعليم الفتاة، وتدريب 47 من الكوادر الإدارية من إدارات تعليم الفتاة والمشاركة المجتمعية في محافظتي لحج وصنعاء على التخطيط الاستراتيجي، والمتابعة والتقييم، والمهارات الإدارية، وكتابة التقارير.. وكذلك تدريب 49 من ميسرات التعليم المجتمعي على إدارة الفصل متعدد المستويات، والتعلم النشط، ودليل المهارات الحياتية، وإعادة تدوير المخلفات، والصناعات الغذائية، والاقتصاد المنزلي، ومواضيع أخرى.

## محو الأمية وتعليم الكبار

يولي الصندوق برامج التعليم غير النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار اهتماماً خاصاً من خلال دعم عدة نشاطات في مجال البنية التحتية وبناء القدرات لتوسيع دائرة الاستيعاب، وتطوير وتحديث برامج التدريب والمناهج والأدلة، حيث يعمل القطاع برابط وثيق مع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار ومكاتبه في المحافظات.

وقد تم الانتهاء من تنفيذ 21 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 206 آلاف دولار، هدفت إلى تأثيث وتجهيز مكتب محو الأمية وتعليم الكبار في محافظة لحج، وإعداد وطباعة دليل تطوير المهارات المهنية لموجهي محو الأمية وتعليم الكبار (دليل المدرب والمتدرب). كما نُفذت دورات تدريبية استفاد منها 1,504 شخصا (منهم 1,265 من الإناث)، وذلك في القيادة التربوية والإدارة الفاعلة، والإرشاد والتوجيه التربوي، والتحليل الإحصائي المتقدم، ومهارات تعليم الكبار، وإعداد الوسائل التعليمية، ودليل المهارات الحياتية، والاقتصاد المنزلي والخياطة والحرف اليدوية.

وما يزال 22 مشروعاً قيد التنفيذ بتكلفة تقديرية بلغت حوالي 648 ألف دولار، تهدف إلى ترميم وتأثيث وتجهيز الإدارة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار في مدينة جعار (محافظة أبين)، ومركز محو الأمية والتدريب النسوي في مدينة عدن، وتأثيث الإدارة العامة لمحو الأمية في مدينة عتق (شبوة)، وتدريب 269 من الموجهين والكوادر الإدارية والفنية لمكاتب محو الأمية وتعليم الكبار على الإدارة الحديثة والتخطيط من منظور النوع الاجتماعي، والدليل المرجعي للتنمية المهنية، وكتابة التقارير... فضلاً عن تدريب 525 من معلمي وميسري محو الأمية وتعليم الكبار، وكذلك مدربات المهارات النسوية (من محافظات تعز وأبين وحضرموت والبيضاء وإب وأمانة العاصمة) على مهارات تعليم الكبار وإعداد الوسائل التعليمية، والمهارات الحياتية، والاقتصاد المنزلي، والخياطة، والحرف اليدوية... بالإضافة إلى دعم تجريب وطباعة مناهج المهارات الحرفية النسوية لدارسات محو الأمية ومراكز التدريب النسوي، وكذلك طباعة دليل تطوير المهارات المهنية لموجهي محو الأمية وتعليم الكبار (دليل المدرب والمتدرب).

## الدعم المؤسسي

واصل الصندوق جهوده في تنمية وتطوير البناء الإداري والمؤسسي للقطاعات المعنية في وزارة التربية والتعليم ومكاتبها في المحافظات والمديريات، وذلك من خلال دعم محورَي البنية التحتية والبناء المؤسسي، وتعزيز لا مركزية الخدمات التعليمية.

وخلال عام 2013، تمَّ إنجاز 22 مشروعاً بتكلفة تتجاوز 3.3 مليون دولار، هدفت إلى بناء وترميم وتأثيث وتجهيز 19 مكتباً للتربية والتعليم في محافظات صنعاء والمحويت وصعدة وحجة والحديدة وشبوة وتعز وذمار وأبين وعمران.. فضلاً عن تجهيز الإدارة العامة للامتحانات وفرعها في محافظات تعز ولحج وصنعاء وحضرموت، وكذلك تأثيث وتجهيز 10 مكاتب للتربية والتعليم في محافظتي عمران وصعدة.

وثمة 9 مشاريع أخرى ما تزال قيد التنفيذ بتكلفة تقديرية 1.8 مليون دولار، وتهدف لبناء وترميم وتأثيث وتجهيز 7 مكاتب تربية في محافظات لحج وحضرموت والمهرة وصعدة... فضلاً عن تدريب 315 من الكوادر التعليمية (من كلا الجنسين) في محافظتي صعدة وعمران، وذلك في مجالات التخطيط والرصد والتقييم.



مدرسة زيد المشكي - تعز



## مشروع المعرفة القرائية والمهنية

بدأ الصندوق الاجتماعي للتنمية الإعداد لتنفيذ مشروع المعرفة القرائية المهنية (لإسهام في مكافحة الفقر)، وذلك في محافظات الحديدة ولحج وصنعاء. ويهدف المشروع إلى التخفيف من الفقر، وخاصة بين أوساط النساء وسكان المناطق الريفية، ويسعى إلى تزويد هذه الفئات بالمهارات الملائمة والتمويلات اللازمة لتمكينهم من تحقيق نموهم بأنفسهم. ويركز المشروع على إقناع القراءة والكتابة، واكتساب المهارات المهنية الموجهة نحو احتياجات السوق.. ومن ثمّ اللجوء إلى الخدمات المالية بغرض تسهيل إدماج الفئات المستهدفة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والوطني. ويشتمل المشروع على تعليم الأطفال خارج المدارس، وتدريب اليافعين والشباب والنساء الريفيات أيضاً، وكذا التمويل الأصغر، والدعم المؤسسي.



مدرسة المزرق اغلبيبة طلابها من النازحين - حرض

## الإطار 1

### مدرسة الصلبة... رمز لإرادة قهر الصعاب والمعوقات

«الصلبة» هي أكبر قرى وادي عبدان الواقع في مديرية نصاب، محافظة شبوة.. ويبلغ عدد سكانها حوالي 10 آلاف نسمة. توجد في القرية مدرسة أساسية/ثانوية مختلطة، وهي مدرسة الصلبة التي تم بناؤها عام 1969، وكان عدد الطلاب المتحقيين بها يصل إلى 360 طالباً و285 طالبة. وبسبب قَدَم المبنى، وعدم صيانتها بانتظام، أصبحت البنية التحتية للمدرسة متهاككة وغير محفزة، كما أن عدم توفر الفصول الكافية فيها مثَّل تحدياً لاتحاق كثير من الطلاب، وخاصة الفتيات، وأدى -في نفس الوقت- إلى تسرُّب العديد من الطلاب والطالبات من الدراسة.

في عام 2012، قام الصندوق الاجتماعي ببناء مدرسة مكوَّنة من 12 فصلاً دراسياً، وغرفة لإدارة المدرسة، ومستودع، وغرفة للمدرسين، ومعمل أساسي، ومكتبة.. بالإضافة إلى 8 حَمَامَات وُسُور. وبالرغم من أن المنطقة تُعدُّ من مناطق التوتر، إلا أن أهمية مشروع المدرسة دفعت بوجهاء القبائل إلى التعهد بتأمين الحماية اللازمة للمقاول والعمال لتنفيذ الأعمال وإنجاز بناء المدرسة. وبسبب الظروف الثقافية في المجتمع، والعادات والتقاليد، فقد تمَّ تخصيصُ المدرسة للفتيات فقط لإتاحة الفرصة لهن لمواصلة التعليم الثانوي، حيث بلغ عدد الطالبات المتحقيات في العام الدراسي 2013/2014 قرابة 390 طالبة.

وفي نزول ميداني لفريق من الصندوق الاجتماعي، تحدَّث مندوب مدير مكتب التربية والتعليم في المديرية، قائلاً:

(( لقد تم إنجاز المشروع في وقت مناسب رغم المشاكل المحيطة به، وساهمت في التخفيف من معاناة الطالبات... فشكراً لكم ))

ومن جهته، قال رئيس لجنة المستفيدين من المشروع:

(( نشكُر إدارة الصندوق الاجتماعي على كل ما بذلوه لإنجاز المشروع.. وهذا أفضل إنجاز في المديرية، ونحن بحاجة إلى مشاريع أخرى، ومستعدون لتقديم كل التسهيلات. الله يوفقكم في جميع أعمالكم ما دمتم تخففون من معاناة الأهالي ))

## النقد مقابل خدمات اجتماعية

يهدف هذا البرنامج لخلق فرص عمل مؤقتة لحوالي 1,150 شاباً وشابة من حَمَلَة الشهادات الجامعية أو الثانوية أو الدبلوم من خلال تطوير وتعزيز مهاراتهم وكفاءتهم للعمل كمعلمين وميسرين للتعليم الأساسي ومحو الأمية وتعليم الكبار والمساهمة في تسهيل الوصول إلى خدمات التعليم في المجتمعات المستهدفة.. حيث سيتم إتاحة ما يقارب 750 ألف يوم عمل.

وسيعمل الصندوق على الاستفادة من خدمات هؤلاء الشباب في توسيع برنامج تعليم الفتاة في الريف، وتقديم الدعم الفني لهم من خلال موجّهين/ات مؤهلين طيلة فترة عملهم، وسيتم اختيارهم وفقاً لمعايير واضحة وشفافة ومتفق عليها مع وزارة التربية والتعليم.





- التقدم في مؤشرات المرحلة الرابعة (2011-2015)
- برنامج الرعاية الصحية الأولية
- برنامج الصحة الإنجابية
- برنامج الصحة النفسية
- البناء المؤسسي
- القسائم الصحية للأمومة والطفولة
- التدخلات التغذوية المتكاملة
- والتحويلات النقدية المشروطة

## الصحة

تتمثل رؤية الصندوق الاجتماعي للتنمية في هذا القطاع في مساندة الجهود التي تبذلها وزارة الصحة العامة والسكان لرفع نسبة تغطية الخدمات الصحية الأساسية، وتعزيز أداء النظام الصحي وإدارة الموارد البشرية

وتتركز تدخلات الصندوق في 5 برامج رئيسية، وهي توسيع وتحسين التغطية بخدمات الرعاية الصحية، ودعم خدمات الأمومة والطفولة، وتحسين التعليم الصحي الواسطي، وتحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية النفسية.. بالإضافة إلى الدعم المؤسسي لوزارة الصحة العامة والسكان ومكاتبها في المحافظات.



الوحدة الصحية -بيت البشاري- المحويت

### برنامج الرعاية الصحية الأولية

يهدف البرنامج إلى المساهمة في توسعة التغطية بخدمات الرعاية الصحية الأولية، وزيادة عدد مقدمي الخدمات، وبناء قدراتهم.. وذلك من خلال تحسين البنية التحتية للمرافق الصحية في المناطق الفقيرة والمحرومة، والتدريب والتأهيل للكوادر الصحية الواسطية قبل وأثناء الخدمة.

وقد تم - خلال العام - تطوير 37 مشروعاً بتكلفة تقديرية 2.4 مليون دولار، يتوقع أن يستفيد منها 61 ألف شخص (51% إناث).

سهولة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية: استهدفت مشاريع هذا القطاع الفرعي بناءً وتجهيزاً وتأثيثاً 7 وحدات ومركز صحي في محافظات الحديدة، تعز، حضرموت، لحج، أبين.. كما تم تأثيث وتجهيز ثلاثة مستشفيات ( أقسام طوارئ التوليد الشاملة ) في محافظات أبين والأمانة ومركز الأمومة والطفولة في شبوة.

زيادة عدد مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية: تم تطوير مشاريع لتأهيل 69 طالباً و31 طالبة في تخصص مساعد طبي، وتمريض عام، ومختبرات لسد احتياجات المجتمع ومرافق الرعاية الصحية الأولية في محافظات عمران وحضرموت ومأرب وإب وذمار والمهرة وصنعاء.

تعزيز قدرات مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية: هدفت المشاريع إلى تعزيز مهارات ومعارف 572 من الكوادر الطبية ومساعدتهم من الكوادر الصحية الواسطية (237 منهم من الإناث) من 12 محافظة، وذلك في مجال الرعاية التكاملية لصحة الطفل. كما هدفت المشاريع إلى تدريب 67 من العاملين الصحيين في الرعاية الصحية الأولية في مجال التثقيف الصحي من محافظتي حجة وصعدة، وكذلك إلى تحسين الخدمات الصحية المقدمة في بعض مرافق الرعاية الصحية الأولية بمحافظة شبوة وذمار وإب وحضرموت والضالع من خلال استكمال تجهيز هذه المرافق وتدريب مقدمي الخدمات وفقاً للحزم التدريبية لبرنامج الجودة في مرافق الرعاية الصحية الأولية (محافظة إب). ويتم أيضاً من خلال مشروع واحد طباعة أدبيات الرعاية التكاملية لصحة الطفل، وتوريد أجهزة قياس سرعة التنفس للأطفال.

استمرَّ الصندوقُ خلال عام 2013 في استهداف المناطق الفقيرة والمحرومة، والفئات الأقل حظاً من حيث الحصول على الخدمات الأساسية.

وقد تم تطوير 93 مشروعاً بتكلفة تقديرية تقارب 8.9 مليون دولار. ويُقدَّر عدد المستفيدين من هذه المشاريع بأكثر من 500,600 شخص (نسبة الإناث منهم 74%)... وبذلك، يصل العدد الإجمالي التراكمي لمشاريع قطاع الصحة إلى 1,228 مشروعاً بتكلفة تقديرية تقارب 101.7 مليون دولار، ويستفيد منها نحو 8 ملايين شخص (64% إناث) (الجدول 3).

البيان	2013	تراكمي ( 1997 - 2013 )
عدد المشاريع التي تم تطويرها	93	1,228
التكلفة التقديرية ( دولار )	8,846,144	101,671,158
المشاريع المنجزة	110	1,024
المنصرف ( دولار )	6,257,151	73,364,783
المستفيدون المباثرون - تقديري	500,611	7,970,956
نسبة الإناث من المستفيدين (%)	74	64
العمالة المؤقتة ( يوم عمل )	135,371	2,271,042

الجدول (3)

مؤشرات قطاع الصحة

### التقدم في مؤشرات المرحلة الرابعة (2011-2015)

قامَ الصندوقُ خلال الفترة 2011-2013 بتطوير 471 مشروعاً بتكلفة تقديرية تتجاوز 49 مليون دولار، منها 267 مشروعاً منجراً. ومما تضمنته هذه المشاريع بناءً وتأثيثاً وتجهيزاً 46 وحدة صحية، و12 مركزاً صحياً، و9 مراكز أمومة وطفولة، و15 مركز طوارئ توليد أساسية، و10 مراكز طوارئ توليد شاملة.. فضلاً عن إعادة تأهيل 17 مركزاً لطوارئ التوليد الأساسية والشاملة في مختلف محافظات الجمهورية. كما تم تزويد 37 مرفقاً صحياً بالتجهيزات والأثاث اللازمة لتشغيل تلك المرافق وتحسين خدماتها.

وفي مجال التدريب والتأهيل، فقد تم خلال السنوات الثلاث تأهيل 235 قابلة مجتمع، وتأهيل 300 من الكوادر الصحية الواسطية، وتدريب 1,456 قابلة مجتمع في مجال الرعاية المنزلية للأم والوليد، وتدريب 1,454 من الأطباء ومساعدتهم في مجال الرعاية التكاملية لصحة الطفل.

مؤشرات النتائج	2011	2102	2013	الإجمالي	الإجمالي الكلي
عدد المرافق الصحية التي تم بناؤها / ترميمها	41	20	15	76	76
عدد المرافق الصحية التي تم تأثيثها وتجهيزها	14	3	15	32	32
عدد قابلات المجتمع اللاتي تم تأهيلهن	215	20	0	235	235
عدد قابلات المجتمع اللاتي تم تدريبهن في الرعاية المنزلية للأم والوليد	528	202	726	1,456	1,456
عدد الكوادر الصحية الواسطية التي تم تأهيلها	90	52	0	142	300
	ذكور				
	إناث			158	
عدد الكوادر الصحية التي تم تدريبها في	226	161	538	925	1,454
الرعاية التكاملية لصحة الطفل	136	97	296	529	
	ذكور				
	إناث				

## برنامج الصحة الإنجابية

يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في زيادة عدد حالات الولادة تحت إشراف طبي، وخفض وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة من خلال بناء وتجهيز أقسام طوارئ التوليد الأساسية والشاملة ومراكز الأمومة والطفولة، وتعزيز خدمات الصحة الإنجابية في المراكز الصحية، وتقديم منح دراسية داخلية للفتيات في مجال القبالة والإرشاد الصحي، وكذا تدريب وتأهيل مقدمي الخدمات قبل وأثناء الخدمة.

خلال عام 2013، تم تطوير 35 مشروعاً، تبلغ تكلفتها التقديرية 5.5 مليون دولار، وذلك لتحسين الوصول إلى خدمات رعاية التوليد الطارئة، وخدمة صحة الأم والطفل، وبناء قدرات وتدريب قابلات المجتمع. ويتوقع أن يستفيد من هذه المشاريع حوالي 248 ألف امرأة وأكثر من 174 ألف طفل.

سهولة الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية: يتوقع أن يستفيد من مشاريع هذا القطاع الفرعي 247,385 امرأة، و174,042 طفلاً. وتشمل هذه المشاريع بناء وتجهيز وتأثيث مركز أمومة وطفولة بمحافظة شبوة، وقسمي طوارئ توليد شاملة بأمانة العاصمة ومحافظة أبين وقسم طوارئ توليد أساسية بمحافظة البيضاء.

زيادة الولادات تحت إشراف طبي: يركز هذا المكون على تدريب القابلات قبل وأثناء الخدمة من خلال تقديم منح في مجال القبالة للطالبات من كل المحافظات بهدف تحسين الخدمات المقدمة للأمهات وحديثي الولادة، وتقديم الدعم الفني للقابلات والتثقيف الصحي. وخلال العام، استهدفت المشاريع في هذا الجانب تأهيل 30 فتاة من خريجات الثانوية العامة للحصول على بكالوريوس قبالة ويعملن كمشرفات قبالة، و120 فتاة كقابلات مجتمع، وكذا تدريب 458 قابلة مجتمع (من عدة محافظات) في مجال الرعاية المنزلية لصحة الأم والوليد.

## برنامج الصحة النفسية

يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في توسيع وتحسين خدمات الصحة النفسية وفقاً لتوجهات الإستراتيجية الوطنية للصحة النفسية، وذلك من خلال تعزيز خدمات الرعاية الصحية النفسية القائمة، وبناء مراكز للصحة النفسية، والتوعية وبناء القدرات. تم خلال العام تطوير 14 مشروعاً، بتكلفة تقديرية 560,291 ألف دولار، يتوقع أن يستفيد منها 15 ألف شخص (منهم 36% إناث).

سهولة الوصول إلى خدمات الصحة النفسية: تم تطوير عشرة مشاريع، هدف أحدها لبناء وتجهيز مركز الإرشاد النفسي والتربوي بجامعة إب، بينما هدفت المشاريع التسعة الأخرى إلى تعزيز الصحة النفسية في عدة مدارس بمحافظة حجة، ريمه، الحديدة، لحج، ذمار، من خلال تأثيث وتجهيز المدارس المعززة للصحة، وتدريب الأخصائيين/ات الاجتماعيين عقد ورش عمل مع الوزارات ذات العلاقة بالصحة النفسية المدرسية ومدراء المدارس لمناقشة أهمية دور الأخصائيين النفسيين في كل المدارس لتفعيل الإرشاد النفسي في مرحلتَي الطفولة والمراهقة، وتعزيز الصحة النفسية المدرسية، ورفع الوعي بالصحة النفسية.

دمج الصحة النفسية بالرعاية الصحية الأولية: طُوِّرت 4 مشاريع، هدفت ثلاثة منها لرفع كفاءة وبناء قدرات 145 طبيبياً ومساعداً طبياً (34% إناث) من مراكز الرعاية الصحية الأولية في عدة محافظات، وذلك في مجال التشخيص، وإدارة المرض، والأعراض المرضية، وتقديم المشورة والعلاج. واختص مشروع بإعداد 50 شخصاً كمدربين وطنيين في مجال تقديم خدمات الصحة النفسية في إطار الرعاية الصحية الأولية.

## البناء المؤسسي

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز القدرات الإدارية والمؤسسية لوزارة الصحة ومكاتبها في المحافظات من خلال دعم جوانب الإدارة الصحية والتخطيط الصحي، ودعم النظم الصحية كنظم المعلومات الصحية والخارطة الصحية والموارد البشرية الصحية، وتعزيز لامركزية الخدمات الصحية، وذلك في ظل وجود رؤية واضحة لوزارة الصحة في هذه الجوانب وتحت إطار الاستراتيجية الصحية الوطنية.

وفي هذا الإطار، نُوقِشت خطة مشاريع قطاع الصحة بالصندوق لعام 2013 مع قطاع التخطيط بوزارة الصحة.. كما تمت الموافقة على تمويل ثلاثة مشاريع لتأسيس نظام معلومات الكتروني للصحة الإنجابية والسكان والرعاية الصحية الأولية، بالإضافة إلى المشاركة في أنشطة فريق التنسيق القطاعي للعمل على المحددات الاجتماعية للصحة. كما قام الصندوق بترميم وتأثيث وتجهيز مكتب الصحة في محافظة أبين، وكذا دعم الوزارة لتطوير الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية الصحية.



المعهد الصحي - متنة - صنعاء

## القوائم الصحية للأمومة والطفولة

بدأ الصندوق في الإعداد لتنفيذ برنامج القوائم الصحية للأمومة والطفولة، والذي يهدف إلى تأمين حصول النساء في المناطق المستهدفة--وبصورة منتظمة--على خدمات نوعية للرعاية أثناء الحمل وبعد الولادة.

كما يولي الصندوق اهتماماً متزايداً في جانب التغذية، حيث تدل مؤشرات المسوحات الوطنية وتقارير المنظمات العالمية إلى أن معدلات سوء التغذية لدى أطفال اليمن تُعد من الأعلى في العالم. وقد أدرج الصندوق هذا المجال ضمن تدخلاته في إطار استجابته لتداعيات أحداث 2011، وذلك من خلال تنفيذ مشروعين: الأول يهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الأمهات والآباء في طرق تغذية الأطفال، بينما يهدف المشروع الثاني إلى تقديم خدمات الإحالة للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وربطهم بالخدمات المتوفرة.

وسيقدم أحد هذه المشاريع أيضاً حافظاً مالياً مباشراً للأسر الأكثر فقراً التي تستهدفها أنشطة التوعية. ويستهدف هذا البرنامج--في البدء--محافظة الحديدة التي تُعد مؤشراتها هي الأعلى من حيث سوء تغذية الأطفال في اليمن.



## الإطار 2

من غرفة يتيمة آيلة للسقوط إلى مبنى متكامل ومُجهز لتقديم خدمات صحية متنوعة

(قبل قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتشييد مبنى متكامل للوحدة الصحية في قرية بدير حسن (الديرهمي، الحديدة)، كان يوجد لدينا غرفة واحدة داخل مسجد القرية، تقدم فيها كل الخدمات الصحية (رعاية حوامل، تنظيم الأسرة، التطعيم...)، ولم يكن يوجد في هذه الغرفة أي أثاث سوى سرير قديم نستخدمه للكشف الأولي.. ونتيجة ضيق المكان وازدحامه، لم يكن ثمة وجود لأي شكل من أشكال الخصوصية للحوامل (على وجه الخصوص)، والنساء المترددات على الوحدة/الغرفة (بشكل عام).. كما لم نكن نستطيع التوليد داخل الغرفة، ونضطر للذهاب إلى المنازل.. وبالتالي، فإن هذا الوضع لم يكن يشجع المرضى والحوامل والأطفال على التردد كثيراً على الوحدة/الغرفة! عندما صارت الغرفة آيلة إلى السقوط على رؤوس مرتاديها والعاملين فيها، تم الانتقال إلى غرفة في بيت مسئولة الوحدة في القرية..

أما الآن، وبعد بناء الوحدة الصحية من قِبَل الصندوق الاجتماعي، فقد أصبحت أقدم الخدمات بشكل أفضل، وبخصوصية أكثر، لأنه يوجد غرف مستقلة لكل نشاط... كما زاد الإقبال على الوحدة الصحية، سواء من حيث عدد المرضى المترددين على الوحدة، أو من حيث أعداد الباحثات عن (والساعات إلى) خدمات الصحة الإنجابية أو تغذية الحوامل، بل ومن حيث عدد الأطفال الذين تحضرهم أمهاتهم يومياً إلى الوحدة.. فقد ازدادت هذه الأعداد بشكل كبير. كما تتوفر الآن الأدوات والأثاث، ولكل غرفة داخل الوحدة. كما قام الصندوق بتوفير مولد كهربائي، مما ساعد كثيراً على تحسين واستمرارية العمل في الوحدة الصحية.. بل وساهم في أن أقوم بالتوليد داخل الوحدة، مما ساعد أيضاً على زيادة الإقبال أكثر فأكثر على الوحدة..

ومجمل هذه التسهيلات ساعدتني على أن أقوم بالإرشاد والتثقيف الصحي (فردى/جماعي)، وتطعيم الحوامل والأطفال بشكل يومي. وأقوم أيضاً بتركيب اللولب الخاص بمنع الحمل في الوحدة الصحية. وقد ساعد بناء الوحدة الصحية على التمكّن من عقد اجتماع دوري للتطعيم والكادر الصحي لجميع الوحدات التابعة لمديرية الديرهمي، وعمل دورات قصيرة عن التغذية في الوحدة الصحية.. وبذلك، أصبح عملي مكملاً تقريباً، وصارت مخرجاته أفضل ونتائجه ملموسة، الأمر الذي ساعدني على أن أنجح كقابلة، ليس في الوحدة الصحية فحسب، بل وفي قريتي كلها!)

القابلة/ نجاة عايش

(الوحدة الصحية - قرية بدير حسن، الديرهمي، الحديدة)

## التدخلات التغذوية المتكاملة والتحويلات النقدية المشروطة

تهدف تدخلات الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال التغذية إلى توفير شبكة أمان في إطار برنامج النقد مقابل العمل التطوعي للصحة المجتمعية المستهدفين الذين ينفذون أنشطة في المجتمعات المحلية على مستوى المديرية والغزل. وفي هذا السياق، فقد تم تصميم مشاريع التدخلات التغذوية المتكاملة والتحويلات النقدية المشروطة بحيث تقدم جملة من الخدمات، تشمل عملية الفرز والتشاور والإحالة، وذلك من خلال متطوعي الصحة المجتمعية.. وهي الخدمات التي تستهدف الأطفال دون سن الخامسة في محافظة الحديدة، والذين يعانون من سوء التغذية.

وفي تنفيذ هذه البرامج، يحرص الصندوق الاجتماعي على التنسيق والعمل المشترك مع وزارة الصحة العامة والسكان، سواء في جانب الاستهداف الجغرافي، أو الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ البرنامجين، أو الموازنة بين العرض والطلب.. وذلك استناداً إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين الصندوق والوزارة.

وتشتمل خدمات التغذية المتكاملة على التثقيف والفرز الأولي لحالات سوء التغذية الحاد، وتوفير وسائل النقل إلى المرافق الصحية لتلقي العلاج، والتوعية في مجال التغذية (شهرياً) لأمهات الأطفال المستهدفين (دون الخامسة من العمر)، وكذلك التوعية التغذوية للنساء الحوامل، وتشجيع الرضاعة الطبيعية والترويج لها، والتوعية التغذوية المجتمعية والتثقيف الصحي.





- التعليم الشامل والخاص
- تنمية الطفولة المبكرة
- التأهيل المجتمعي
- الدعم المؤسسي
- حماية الطفل

## الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

تتمثل رؤية الصندوق في قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة في تعزيز الدمج الاجتماعي والحقوق والفرص المتكافئة للأطفال ذوي الإعاقة المعرضين للإساءة.

## تنمية الطفولة المبكرة

سعى الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة نظراً لأهميتها في تطور الطفل ونموه متعدد الاتجاهات، وفي تشكيل شخصيته، وذلك من خلال عدد من الأنشطة المتنوعة التي تنظر للطفولة المبكرة من زوايا خدمية متعددة (تربوية، وصحية، ونفسية).

وقد تمت الموافقة على 8 مشاريع خلال العام، يُتوقع أن يستفيد منها 398 من الجنسين (منهم 227 طفلاً/ة). وقد هدفت المشاريع إلى توفير تدريب متقدم لثلاثين شخصاً من الكوادر الوطنية في النهج الشمولي التكاملية للطفولة المبكرة، وتدريب 12 معلمة في التدخل المبكر لتعديل السلوك والاكتشاف المبكر وطرق الوقاية وإعداد الوسائل التعليمية.. فضلاً عن تدريب 78 عاملاً في مراكز التربية الخاصة والتدخل المبكر وجمعيات الإعاقة في أمانة العاصمة ومحافظات عدن وعمران وأب في العلاج الطبيعي والتوظيفي والإرشاد الأسري، والمهارات الحياتية، وطرق تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة... فضلاً عن تزويد مركز متخصص بمحافظة عمران بالتجهيزات الإدارية والمكتبية اللازمة. كما هدفت المشروعات إلى تدريب 21 شخصاً من جمعيتين ومركز تربية خاصة في محافظة عدن في عدة مجالات.. بالإضافة إلى تأسيس خدمات التدخل المبكر (العلاجية والوقائية، وإعادة التأهيل) في مراكز صحية ومستشفى عام وأربع جمعيات في محافظة عمران من خلال تزويد المراكز الصحية بمعدات ووسائل الاكتشاف المبكر وتزويد الجمعيات بأجهزة حاسوب وتدريب 42 طبيباً وعملاً صحياً ومعلماً وأخصائياً في الاكتشاف المبكر والتدخل التعليمي والصحي وحفظ السجلات والتحليل الإحصائي، وتنفيذ حملات توعية للمدارس والجمعيات والمجتمع في نطاقها الجغرافي حول أهمية الاكتشاف المبكر للإعاقة.. بالإضافة إلى تأثيث وتجهيز قسمي تدخل مبكر: أحدهما في مؤسسة «الحق في الحياة» لأطفال الشلل الدماغي، والآخر في مركز اليمن للتوحد (في أمانة العاصمة)، والذي تم تزويده أيضاً بالوسائل التعليمية.

## التأهيل المجتمعي

هذا البرنامج يهدف إلى الوصول إلى عدد أكبر من الأطفال ذوي الإعاقة، وتمكينهم من الحصول على الخدمات والفرص، وأن يصبحوا أعضاء نشطين في مجتمعاتهم، وتحفيز المجتمع المحلي على مساعدتهم.

وقد وصل القطر - عام 2013 - دعمه لأنشطة التأهيل المجتمعي من خلال تنفيذ 7 مشاريع استهدفت 5,011 شخصاً: هدفت أربعة منها إلى تحسين وتعزيز خدمات التأهيل المجتمعي في مدينة عيس (بمحافظة حجة)، وعزلة العزاز بمديرية الشمايتين (تعز) ومديريات ريده وخمر (عمران) ورداع وجهران (ذمار) والبيضاء... بينما هدفت المشاريع الثلاثة الأخرى إلى تأسيس خدمات التأهيل المجتمعي في مدينة البيضاء، ومديريات قعطبة (الضالع)، والمواسط وقدرس (تعز).. وذلك من خلال إجراء مسوحات وفحوصات طبية تشخيصية للأطفال ذوي الإعاقة، وكذا تأهيل 298 من أسر الأطفال ذوي الإعاقة عبر عاملي التأهيل، وتوعية 2,156 حول الإعاقة، وتأهيل 2,775 طفلاً/ة، وتدريب 80 من عاملي التأهيل واللجان المجتمعية.. فضلاً عن تزويد الأطفال بكراس متخصصة لذوي الشلل الدماغي ومعينات بصرية وسمعية، وتأثيث غرف التأهيل المجتمعي، وتزويدها بالتجهيزات المكتبية والأدوات والوسائل اللازمة لتقديم خدمات العلاج الطبيعي وبرامج التأهيل للأطفال ذوي الإعاقة.

تركزت أنشطة القطاع - خلال العام - في دعم البنية التحتية وتحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم وتطوير السياسات والاستراتيجيات المبنية على النهج التشاركي والحقوق، وبناء قدرات مقدمي الخدمات، مع التوسع في تأسيس الخدمة التعليمية المقدمة لضعاف البصر، والأطفال التوحيدين، والأطفال ذوي صعوبات التعلم... وكذا دعم برامج تسجيل المواليدين، وبناء قدرات مقدمي خدمات الاكتشاف المبكر وطرق التدخل، ودعم وتأسيس خدمات التأهيل المرتكز على المجتمع.

وتم خلال عام 2013 تطوير 47 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت حوالي 1.8 مليون دولار، يستفيد منها حوالي 1,660 شخصاً (48% من الإناث) (الجدول 4).

البيان	2013	تراكمي (1997 - 2013)
عدد المشاريع التي تم تطويرها	47	727
التكلفة التقديرية (دولار)	1,751,235	38,224,608
المشاريع المنجزة	67	613
المنصرف (دولار)	2,446,852	29,993,576
المستفيدون المباشرين - تقديري	1,661	184,699
نسبة الإناث من المستفيدات (%)	48	39
العمالة المؤقتة (يوم عمل)	40,219	868,237

## الجدول (4)

مؤشرات الفئات ذات  
الاحتياجات الخاصة

## التعليم الشامل والخاص

يهدف الصندوق - من خلال هذا البرنامج - إلى المساهمة في دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العام، ودعم تعليم وتأهيل الأطفال في مراكز التربية الخاصة.. كما يدعم الصندوق جهود وزارتي التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والعمل في مجال التعليم الشامل والخاص، وذلك من خلال تقديم الدعم المؤسسي لإدارات التربية الشاملة والجمعيات العاملة في الإعاقة ومراكز التربية الخاصة في عدة محافظات، وإنشاء فصول، وإعادة تأهيل وتأثيث وتجهيز المدارس الدامجة، وتأسيس غرف مصادر تعليمية، وتدريب الكوادر، وتزويد هذه المدارس والمراكز والجمعيات بالوسائل والأدوات التعليمية.

وقد تم خلال العام تطوير 16 مشروعاً لدعم أنشطة البرنامج، منها 9 مشاريع لدعم التعليم الشامل، 7 مشاريع لدعم التعليم الخاص. ويتوقع أن يستفيد من هذه المشاريع 4,323 شخصاً من الجنسين (41% إناث). كما يتوقع أن يتم دمج 1,881 طفلاً في 36 مدرسة حكومية في عدة محافظات. وقد توزعت الأنشطة على البنية التحتية، والتدريب، والتوعية.. حيث تم بناء 3 فصول دراسية وتأثيثها وتجهيزها، و4 حمامات لتمكين الأطفال ذوي الإعاقة من استخدامها، و4 ممرات ومنحدرات للأشخاص ذوي الإعاقة، وبناء 3 غرف مصادر تعلم وتجهيز وتأثيث 23 غرفة أخرى، وتأثيث وتجهيز 6 فصول للتعليم التمهيدي ورياض الأطفال، وتوفير الوسائل والأدوات التعليمية لسبع جمعيات ومراكز تربية خاصة.

وفي التدريب، تم بناء قدرات 1,811 من المُوجهين والمعلمين والأخصائيين والإداريين في مجالات متعددة، منها طرق تعليم هذه الفئات وخصائص ذوي الإعاقة وتعديل السلوك والدمج...

أما في مجال التوعية، فقد نفذت 5 حملات توعية استهدفت 1,180 شخصاً حول مفاهيم الإعاقة وأنواعها ومفاهيم الدمج والتعليم الشامل.



## الدعم المؤسسي

### الإطار 3

#### أيمن... من فقدان الاتزان إلى القدرة على الحركة والوقوف

استفاد عدد من الأطفال المعاقين من ذوي الشلل الدماغي من تدريبات العلاج الطبيعي التي تلقاها العاملون والعاملات في «جمعية الملاذ» (ذمار) عبر الصندوق الاجتماعي. ومن هؤلاء، الطفل أيمن ذو السنوات الخمس.

تم تسجيل أيمن في جمعية الملاذ قبل عام، حيث كان مصاباً بحالة شلل دماغي كلي عند دخوله الجمعية. كان الطفل يعاني من عدم اتزان، ولا يستطيع الحركة أو الوقوف، ولا يعتمد على نفسه في الأكل والشرب والنظافة...

تم تأهيل الطفل أيمن بواسطة العلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي حتى أصبح قادراً على السيطرة على توازنه. تقول والدته الطفل وأخوه أن حالة أيمن تحسنت كثيراً، وبدأ يقف بمفرده، ويحرك رقبته ويرفع يديه، ويستخدمهما للأكل والكتابة والإمساك بالأشياء، والنظافة.

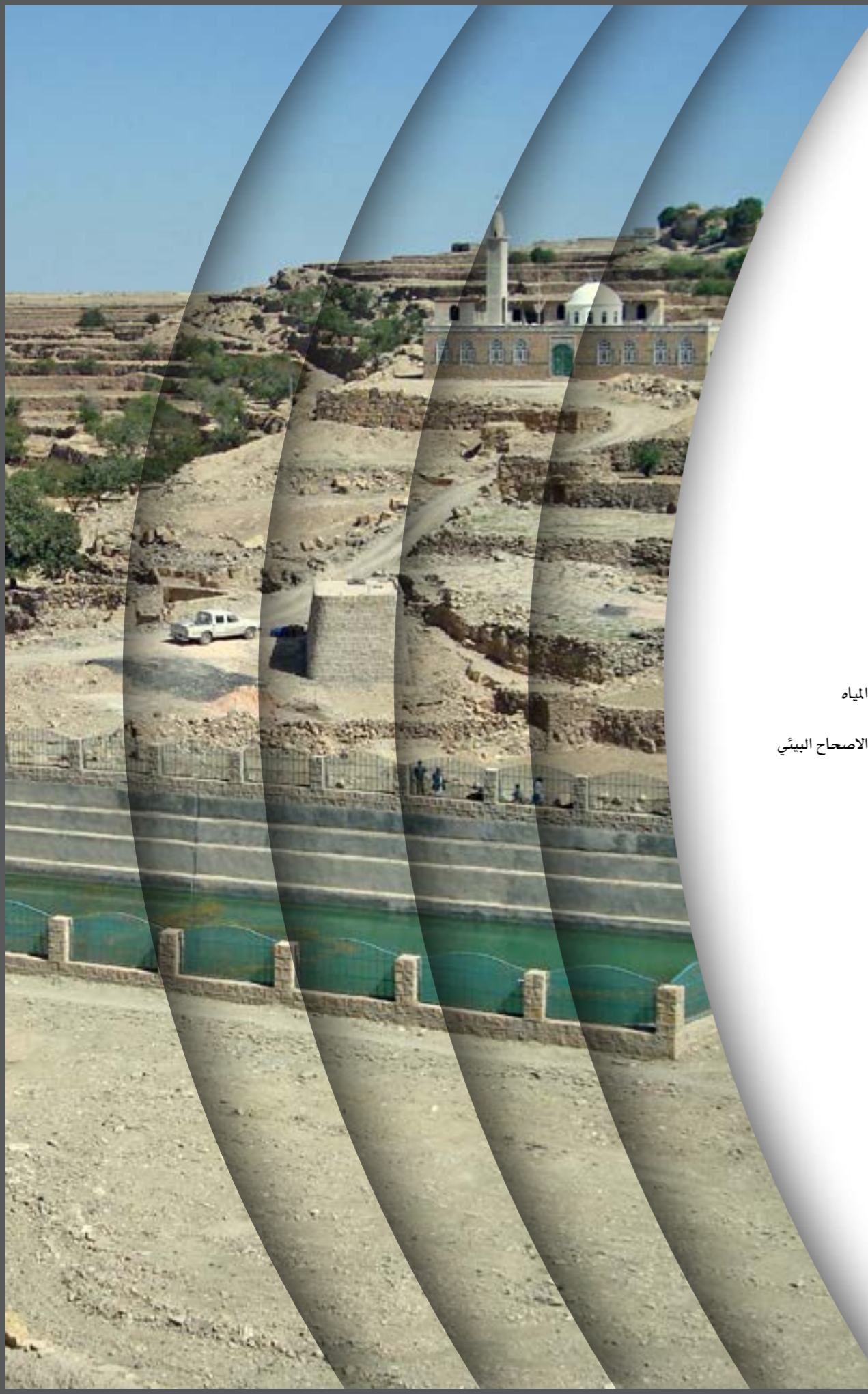
يهدف هذا المكون إلى توفير الدعم المؤسسي للمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتطوير أداؤها وتقديم أفضل الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تأهيل هذه المؤسسات وبناء قدراتها المؤسسية والفنية. خلال العام تم تطوير مشروعين: هدف الأول إلى توعية 30 من أعضاء المجالس المحلية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القوانين والتشريعات الدولية والمحلية والشريعة الإسلامية (محافظة ذمار)، بينما هدف الثاني إلى تدريب 27 عاملاً في 9 جمعيات في محافظة إب حول الإعاقة والاتصال والتواصل وحشد التمويل.



أحد فصول الشلل الدماغي في مركز التدخل المبكر - عدن

## حماية الطفل

يهدف البرنامج إلى المساهمة في تحسين نوعية الحياة للأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة (الأيتام، والأحداث، وأطفال الشوارع، والأطفال العاملون، والأطفال في مخيمات النازحين، والأطفال المعرضين للتهريب)، وكذا الفئات السكانية الضعيفة مثل المسنين والفئات المهمشة.. وذلك من خلال تحسين البنية التحتية للمراكز التي تقدم الخدمات لهذه الفئات، ودعم برامجها. تم تطوير 8 مشاريع استهدفت 303 أشخاص، وركزت على دعم البنية التحتية والتدريب والتوعية.. وذلك من خلال تدريب 14 من العاملين بدار الأيتام في مدينة حجة (محافظة حجة) في جوانب ذات صلة بحماية الطفل.. فضلاً عن توعية 86 طفلاً حول حقوق الطفل وواجباته، وكذا تنفيذ تقييم وتحليل مؤسسي وفني لبرنامج الرعاية البديلة واللاحقة في مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية، وتدريب 18 شخصاً من كوادرها.. بالإضافة إلى تأسيس خدمات برنامج التسجيل الآلي للأطفال المواليد في الضالع، وتزويد فرع إدارة تسجيل المواليد في المحافظة بالتجهيزات والأثاث اللازمين للبرنامج. كما تم تدريب عملي دار لرعاية الأيتام في مدينة القاعدة (مديرية ذي السفال، محافظة إب) في عدة مجالات- مع تزويد الدار بالألعاب الخارجية.. فضلاً عن تدريب 20 من عمالي مراكز الرعاية الاجتماعية بمديرية المظفر (تعز) و55 عاملاً في مركز الحوار الحقوقي بمحافظات تعز والبيضاء وذمار حول حقوق الطفل وتشخيص المشكلات والاضطرابات السلوكية لدى الأطفال ومجالات أخرى. كما نفذت أنشطة دعم نفسي لأربعين طفلاً وطفلة.



- قطاع المياه
- قطاع الاصحاح البيئي

## المياه والإصحاح البيئي

تسهم تدخلات الصندوق، في قطاع المياه، في زيادة التغطية بخدمة المياه في التجمعات الأكثر احتياجا من خلال دعم مشاريع مياه تعتمد على مصادر مياه متجددة (كمياه الأمطار ومياه العيون)، وكذلك مشاريع مياه تعتمد على المياه الجوفية في المناطق غير الصالحة لحصاد مياه الأمطار ولا تتوفر فيها مياه سطحية.

أما في قطاع الإصحاح البيئي، فيركّز الصندوق على تنفيذ حملات توعية صحية في كل تجمع شمله مشروع مياه حيث يتم إيصال ثلاث رسائل هي أهمية الصرف الصحي وغسل اليدين ومعالجة المياه عند نقطة الاستخدام.



## قطاع المياه

رَكَزَ القطاعُ في توجهاته على تنفيذ مشاريع قليلة الكلفة لتوفير خدمة المياه للفئات الأكثر فقراً بحسب تعريف التغطية بالمياه المتفق عليه بين جميع الجهات العاملة في القطاع، مع إعطاء اهتمام لمشاركة المجتمع واستخدام معارفه وخبراته المحلية التقليدية.

يشمل القطاع ستة قطاعات فرعية هي: حصاد مياه الأمطار (خزانات عامة مسقوفة)، وحصاد مياه الأمطار (خزانات عامة مكشوفة)، وحصاد مياه الأمطار من الأسطح، ومياه سطحية (عيون وخزانات مياه)، ومياه جوفية، والتدريب والتوعية.

يشتمل حصاد مياه الأمطار على خزانات عامة مسقوفة ومكشوفة. ففي الخزانات العامة المسقوفة، تمت الموافقة على تمويل 47 مشروعاً، تشمل 59 بركة مسقوفة، بسعة إجمالية تصل إلى 83,296 متراً مكعباً. كما تشمل 56 حوضاً ترسيب و18 حوضاً لشرب الحيوانات... بالإضافة إلى شبكات مياه بطول إجمالي 9,150 متراً، و26 منهلاً لخدمة 32,162 مستفيداً. أما في الخزانات العامة المكشوفة، فقد تمت الموافقة على تمويل 3 مشاريع، تشمل 12 كرفياً بسعة 40,000 متر مكعب لخدمة 1,694 مستفيداً.

وفي حصاد مياه الأمطار من أسطح المنازل، تمت الموافقة على تمويل 147 مشروعاً، تشمل 26,144 سقاية (خزاناً) بسعة إجمالية تصل إلى 1.1 مليون متر مكعب لخدمة 235 ألف مستفيد.

أما مشاريع المياه السطحية، فهي تعتمد على مياه العيون والمياه الجارية في الوديان والمياه المتجمعة في المسطحات المائية كالسدود وغيرها من المنشآت المائية، وذلك لتوفير مياه مُحسَّنة للمجتمعات المُستهدفة. وقد تمت الموافقة على تمويل 11 مشروعاً لتزويد 7,135 شخصاً بمياه محسنة عبر شبكات مياه بطول إجمالي 25,232 متراً، شملت 13 منهلاً عاماً.

وفي المياه الجوفية، يتم تزويد السكان بالمياه عبر توصيلات منزلية وعدادات في الغالب. وقد تمت الموافقة على تمويل 43 مشروعاً لتزويد 227 ألف نسمة بمياه محسنة عبر شبكات مياه بطول إجمالي 439,317 متراً، شملت 6,414 توصيلة منزلية و351 منهلاً عاماً.

واشتملت أنشطة العام كذلك على التدريب والتوعية، حيث تمت الموافقة على تمويل 6 مشاريع: أحدها يهدف إلى تطوير سياسة وطنية لحصاد مياه الأمطار، ومشروعان يهدفان لرفع قدرات ضباط مشاريع المياه والبيئة في مجالات التدريب والاتصال والتواصل، كما يهدف مشروع إلى تعريف الاستشاريين بالسياسات الجديدة لقطاع المياه وتبادل الخبرات فيما بينهم... بينما هدف مشروعان آخران إلى إعداد التصاميم والكلفة التقديرية لجميع مشاريع المياه التي ينفذها فرعاً الصندوق في محافظتي حجة والحديدة.

## برنامج مواجهة شحة المياه

يقوم الصندوق - خلال المرحلة الرابعة - بتوجيه المزيد من الموارد للمساهمة في معالجة قضية شحة المياه في أكثر المجتمعات احتياجاً للمياه، وذلك استناداً إلى مؤشرات تعداد 2004، والتي تطبق عليها 3 مؤشرات تمثل في وصول نسبة المساكن غير الموصلة بالمياه إلى 100%، ومؤشر الفقر (تدني مستوى الخدمات) أكبر من 50%، وعدد السكان لا يقل عن 300 نسمة. وقد روعي في اختيار هذه المؤشرات أن تستفيد كل محافظات الجمهورية من البرنامج. وقد خصص الصندوق 100 مليون دولار لهذا البرنامج الذي يستهدف المجتمعات الأكثر فقراً (الواقعة في الفئتين الثالثة والرابعة في مؤشر الفقر). وخلال الفترة 2011 - 2013، تمت الموافقة على تمويل 367 مشروعاً بكنة تقديرية تتجاوز 116 مليون دولار (تبلغ مساهمة الصندوق فيها 49 مليون دولار)، ويتوقع أن يستفيد منها حوالي 425 ألف شخص، يقع 71% منهم في فئة الفقر الرابعة (أي الأكثر فقراً) و29% في الفئة الثالثة. ويجري العمل لتنفيذ 303 مشاريع، أنجز منها 64.

بلغ عدد المشاريع التي تم الالتزام بها خلال العام في قطاع المياه 259 مشروعاً بكلفة تقديرية تقارب 105.7 مليون دولار (تبلغ مساهمة الصندوق فيها حوالي 46 مليون دولار، أي بنسبة 44%). ويتوقع أن يستفيد منها حوالي 505 آلاف شخص (50% منهم من الإناث). ويُعزى ارتفاع مساهمة المجتمعات المحلية في قطاع المياه إلى النسبة الكبيرة لمشاريع حصاد مياه الأمطار من أسطح المنازل، والتي تصل مساهمات المستفيدين فيها إلى 70%.

أما مشاريع الإصحاح البيئي، فقد بلغ عددها 49 مشروعاً بكلفة تقديرية تبلغ حوالي 1.2 مليون دولار، يتوقع أن يستفيد منها حوالي 349,500 شخص (نصفهم إناث). تراكمياً، يصل عدد مشاريع قطاع المياه إلى 2,324 مشروعاً بكلفة تقديرية تصل إلى حوالي 430.2 مليون دولار، يستفيد منها أكثر من 4 ملايين شخص (50% من الإناث).. ويبلغ عدد مشاريع الإصحاح البيئي 393 مشروعاً بكلفة تقديرية تقارب 44.8 مليون دولار، يستفيد منها نحو 3.5 مليون شخص (نصفهم أيضاً إناث) (الجدول 5).

## الجدول (5)

مؤشرات قطاعي المياه  
والإصحاح البيئي

البيان	المياه		الإصحاح البيئي	
	2013	تراكمي (2013 - 1997)	2013	تراكمي (2013 - 1997)
عدد المشاريع التي تم تطويرها	259	2,324	49	393
التكلفة التقديرية (دولار)	105,697,419	430,185,630	1,153,164	44,768,937
المشاريع المنجزة	133	1,611	45	277
المنصرف (دولار)	27,629,637	144,043,111	5,985,706	30,736,550
المستفيدون المباشرون - تقديري	504,982	4,107,822	349,456	3,479,872
نسبة الإناث من المستفيدين (%)	50	50	50	50
العمالة المؤقتة (يوم عمل)	1,585,087	8,972,700	15,583	1,393,075



خزانات عامة - تعز



## قطاع الإصحاح البيئي

يركز هذا القطاع على حل مشاكل التلوث الحادة في المجتمعات الفقيرة... وعادة ما تكون الحلول لها بسيطة، وقليلة التكلفة، وتميز بالاستدامة وبأسعار معقولة. ويتم اللجوء إلى خيارات الصرف الصحي التي تتناسب مع ندرة المياه في البلاد، ومنها المراحيض الجافة التقليدية وأنابيب المجاري صغيرة الأقطار المسبوقه بخزانات تحليل. وفي ما يتعلق بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، فإن الصندوق يلجأ إلى المعالجة الطبيعية مثل أحواض الأكسدة وتقنيات المعالجة اللاهوائية، حيث لا تستخدم الآلات والمعدات إلا في أدنى الحدود. وتعد حملات التوعية الصحية هي الأكثر فعالية من حيث التكلفة، وهي تصاحب عادة كل مشروع من مشاريع المياه. وتستخدم منهج الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع لتنفيذ هذه الحملات، وتؤدي إلى ارتفاع التغطية بالصرف الصحي من 19% إلى 45% (في المتوسط) وبكلفة لا تزيد على 1,000 دولار (في المتوسط أيضاً) للمجتمع المحلي الواحد.

من أهم مشاريع العام، تنفيذ حملات توعية صحية في منطقة الضحي في الحديدة بتكلفة تقديرية تصل إلى 7,952 دولار، وذلك لخلق الطلب لبناء حمامات في مناطق برنامج النقد مقابل العمل.

وقد تم إنجاز 225 حملة توعية صحية ما يرفع العدد التراكمي للحملات المنجزة خلال السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الرابعة (2011-2015) إلى 614.

في التدريب والتوعية، تمت الموافقة على 79 مشروعاً، اشتملت على مشاريع تهدف لتنفيذ 823 حملة توعية صحية وبيئية تستهدف توعية سكان 823 قرية ومحلة يبلغ عددهم 274,000 شخص.. فضلاً عن مشاريع هدفت لرفع قدرات الاستشاريين (من كلا الجنسين) في تنفيذ حملات التوعية الصحية والبيئية، وكذا تعريف السلطة المحلية في محافظة عمران بمنهج الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع.

وفي جانب تأهيل الشركاء، وافق الصندوق على دعم وزارة المياه والبيئة في تطوير سياسة وطنية لحصاد مياه الأمطار، ونفذ دورة تدريبية لكوادر الهيئة العامة لمشاريع المياه والإصحاح البيئي في المناطق الريفية.. كما قام بتأهيل أربعة استشاريين في كل فرع من فروع الصندوق ليصبحوا قادرين على تدريب استشاريين واستشاريات على تنفيذ حملات التوعية الصحية والبيئية.



محطة معالجة مجاري الرجم - المحويت

## برنامج المياه والصرف الصحي في محافظة أبين

يهدف البرنامج إلى إعادة أنظمة المياه والصرف الصحي التي تضررت أثناء المواجهات المسلحة بمحافظة أبين إلى ما كانت عليه قبل هذه المواجهات، وذلك بالاستفادة من الاتفاقية التي وقعها الصندوق في 19 ديسمبر 2012 مع بنك التنمية الألماني، والتي تقضي بمنح الصندوق مبلغ 12 مليون يورو (ما يعادل 15.8 مليون دولار) لإعادة تأهيل أنظمة المياه والصرف الصحي في مديرتي جعار وزنجبار - على أن يستفاد من أي مبلغ يتبقى من هذه المنحة في مديريات ومناطق أخرى بالمحافظة. وقد بدأ التنفيذ الفعلي في الميدان أوائل فبراير 2013 من خلال تصفية شبكات المجاري في زنجبار وجعار والكود. يحتوي البرنامج على 43 مشروعاً للمياه والصرف الصحي، منها 7 مشاريع في المناطق الحضرية و36 مشروعاً في المناطق الريفية. وقد تم إنجاز كافة الأعمال العاجلة لإعادة تشغيل منظومات المياه والصرف الصحي في مديريات جعار وزنجبار والكود... ما جعل «الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الشريك الرئيسي للسلطة المحلية في المحافظة» في أعقاب أحداث عام 2011 - حسب تصريح محافظ المحافظة، وممثلي السلطة المحلية الآخرين.

وعلى الرغم من التحديات، إلا أن العمل ما زال في تقدم، فقد بلغ مجموع المصروفات 1.7 مليون دولار، ويصل عدد أيام العمل المنشأة حتى اليوم إلى 39,940 يوم عمل، وكلهم من أهالي مناطق المشاريع. وقد تم خلال العام:

- تنظيف جميع شبكات الصرف الصحي في المدن الثلاث زنجبار وجعار والكود من الانسدادات، وهذا تضمن تنظيف 37 كم من شبكات الصرف الصحي والقنوات المفتوحة.
  - توفير محطة مؤقتة لمعالجة مياه الصرف الصحي تتألف من حوضين لمدينة زنجبار.
  - إعادة تركيب 288 غطاءً خرسانياً.
  - إصلاح 230 منهلاً، بما في ذلك تلييس المناهل من الداخل وتعديل مستوى الغطاء.
  - تركيب 346 غطاءً من الحديد المرن المناهل فقدت أغطيتها. والأغطية الجديدة مصممة بحيث يصعب فصل الغطاء عن الإطار كونه مثبتاً بمفصل.
  - الأعمال المدنية لإعادة تأهيل مضخة رفع مجاري الكود، بما في ذلك استبدال 24 متراً من خط الضخ وتوريد وتشغيل المولدات الاحتياطية.
  - تركيب 7.4 كم من شبكات الصرف الصحي مع المناهل اللازمة وغرف التفريغ في عدة مواقع من زنجبار وجعار والكود، ليحل محل المجاري التالفة والمجاري المدفونة تحت المباني.
  - جميع الأعمال المدنية لإعادة تأهيل مباني المولدات والمراقبة وغرفة المعالجة بالكور والأعمال الكهربائية في حقل بئر «الروا».
  - إعادة تأهيل وتشغيل ثلاثة آبار في حقل آبار «الروى».
- ربط حقل آبار «الروى» إلى المولدات الاحتياطية في جعار كإجراء مؤقت حتى يتم توفير وتشغيل مولد «الروى» الاحتياطي (والذي هو في مرحلة التوريد).

## المراجعة البيئية

تم الانتهاء من المراجعة البيئية أواسط العام، والتي تُعد السابعة المنفذة من قبل الصندوق، حيث اختير 27 مشروعاً عشوائياً من قائمة مشاريع الصندوق للمرحلة الرابعة، وذلك في 6 محافظات (هي أمانة العاصمة وعدن وتعز وإب ولحج وعمران). ومن أهم النتائج التي خرجت بها المراجعة هي أن 26 مشروعاً تم تصنيفها في الفئة ب «B» (أي ذات أثر بيئي بسيط ومحدود، يمكن معالجته بسهولة) ومشروع واحد فقط في الفئة أ «A» (أي ذات آثار بيئية كبيرة بحاجة إلى دراسة مستفيضة لقياسها والتعامل معها). كما أكدت نتائج المراجعة على ضرورة التخلص من بقايا مواد البناء بصورة صحيحة، وإيلاء الحمامات المدرسية مزيداً من الاهتمام.

## الإطار 4

### الصرف الصحي الكامل... خَفَضَ لأمراض الأطفال وخصوصية للنساء وراحة للرجال

الصرم هي قرية صغيرة يبلغ عدد سكانها 2,578 يعيشون في 554 منزلاً. تقع القرية في مديرية المسراخ (تعز) وقد تم استهدافها بمشروع لحصاد مياه الأمطار من أسطح المنازل الذي استكمل في الأول من سبتمبر 2009. كما تم إشعال الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع في الواحد والعشرين من فبراير 2011 وإغلاق متابعة الإشعال في التاسع والعشرين من سبتمبر 2013.

تُظهر البيانات التي تم جمعها قبل إطلاق الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع أن 293 منزلاً فقط كان لديهم خدمات الصرف الصحي الملائمة، و45 منزلاً بدون مراحيض، و216 منزلاً لديهم مراحيض ولكن يتم التصريف إلى بيارات مكشوفة وإلى العراء. كانت تغطية الصرف الصحي 53%، وكان هناك ممر معلق بالقمامة المتراكمة يُستخدم لقضاء الحاجة لعدة سنوات. بعد إشعال الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع ومتابعته لثلاثة أشهر تبين من خلال البيانات التي تم جمعها أن المنازل التي لديها صرف صحي مناسب ارتفع عددها من 293 إلى 470 أي بزيادة 60% والمنازل التي تمتلك مراحيض وتصرف إلى العراء انخفضت من 216 إلى 69 (تخفيض 68%) والمنازل من دون مراحيض انخفضت من 45 إلى 15 (تخفيض 67%) وكذا زيادة تغطية خدمات الصرف الصحي من 53% إلى 85% (بزيادة 32%) فضلاً عن ذلك أصبح الممر الذي كان يستخدم لقضاء الحاجة مفتوحاً ومناسباً للمرور عبره.

## مشروع البنية التحتية لمدينة شبام حضرموت

عانت مدينة شبام التاريخية (حضرموت) من سوء حالة البنية التحتية، الأمر الذي أدى إلى استمرار تسربات شبكاتي المياه والصرف الصحي إلى أساسات المباني الطينية، مما شكل خطراً حقيقياً على المدينة. وقد بدأ تنفيذ المشروع عام 2009 بمشاركة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). وفي الوقت الحالي، يقوم الصندوق الاجتماعي بالدور الأساسي في تنفيذ المشروع في المدينة، ويهدف إلى تنفيذ جميع الخدمات لكل المدينة للمحافظة على المباني الطينية والبيئة المحيطة بها. وكل هذه الخدمات تمتد تحت الأرض. ونظراً لحساسية مباني هذه المدينة التاريخية، فإن التنفيذ يتم يدوياً عن طريق عمالة محلية ذات خبرة ومدربة. وتشمل مكونات المشروع الصرف الصحي، والمياه، والكهرباء والإنارة، والاتصالات، والتوصيلات المنزلية، بالإضافة إلى رصف الشوارع وتصريف مياه الأمطار. وقد وصلت نسبة الإنجاز للمشروع ككل إلى قرابة 76% (وذلك حتى نهاية عام 2013).



مشروع البنية التحتية لمدينة شبام - حضرموت



## الزراعة والتنمية الريفية

يندرجُ في أنشطة وحدة الزراعة والتنمية الريفية-بشكلٍ رئيسي-قطاعُ الزراعة (الذي يشملُ مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية وبرنامج المياه للتنمية الزراعية) وبرنامجُ التدخل المتكامل. فمن خلال مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية، يقومُ الصندوقُ بدعم مجموعات المنتجات والمنتجين الريفيين. كما يدعمُ برنامجُ التدخل المتكامل راس المال البشري والاجتماعي في المناطق التي يستهدفُها. وتهدفُ مجملُ أنشطة هذا القطاع إلى زيادة إنتاجية ودخل المزارعين الفقراء من خلال دعم أنشطتهم الزراعية لتمكينهم من تحديث وتنويع إنتاجهم الزراعي والحيواني. وقد استهدفت مشاريع الزراعة والتنمية الريفية فئات ريفية فقيرةً للمساهمة في تحسين أحوالها المعيشية من خلال تمويل مشاريع ذات طابع اقتصادي ومشاريع بنية تحتية، وكذا بناء قدرات المستهدفين، وتقديم الدعم التنموي لمختلف الشرائح.

- مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية
- المياه للتنمية الزراعية
- برنامج التدخل المتكامل



تم خلال عام 2013 الموافقة على 105 مشاريع في قطاع الزراعة بتكلفة تقديرية تقارب 19.3 مليون دولار، يستفيد منها مباشرة نحو 298 ألف شخص (44% منهم من الإناث) .. فيما بلغ عدد المشاريع الموافق عليها في قطاع التدخل المتكامل 62 مشروعاً بتكلفة تتجاوز 9 ملايين دولار. تراكمياً، يستفيد منها استفادة مباشرة حوالي 73,400 شخص (51% إناث). تراكمياً، بلغ عدد المشاريع في الزراعة 506 بكلفة تقديرية إجمالية تتجاوز 61 مليون دولار، يستفيد منها حوالي 845 ألف شخص (47% إناث) .. وفي التدخل المتكامل 354 مشروعاً بكلفة تقديرية إجمالية تتجاوز 32.3 مليون دولار، يستفيد منها نحو 324,615 ألف شخص - منهم 51% إناث (الجدول 6).

#### الجدول (6)

مؤشرات الزراعة  
والتنمية الريفية

البيان	الزراعة		التدخل المتكامل	
	تراكمي (2013 - 1997)	2013	تراكمي (2013 - 1997)	2013
عدد المشاريع التي تم تطويرها	506	105	354	62
التكلفة التقديرية ( دولار )	61,107,730	19,318,386	32,303,816	9,003,241
المشاريع المنجزة	213	64	199	28
المنصرف ( دولار )	26,005,231	11,019,464	15,910,317	3,166,526
المستفيدون المباشرين - تقديري	844,778	297,821	324,615	73,384
نسبة الإناث من المستفيدات (%)	47	44	51	51
العمالة المؤقتة ( يوم عمل )	1,611,498	656,490	810,404	207,852

#### دعم وبناء قدرات المجموعات الإنتاجية

تم الاستمرار خلال العام في تطوير قدرات مجموعات المنتجات والمنتجين الريفيين في المجالات الفنية والإدارية. كما تم إنجاز المستوى الأول والثاني من تكوين المجموعات وبناء قدراتها (الجدول 8). وجرى كذلك تدريب 78 ميسراً وميسرة و 98 دارسة من أبناء وبنات مناطق الزراعة المطرية على خصائص تعليم الكبار مهارات القراءة والكتابة والحساب لأعضاء مجموعات المنتجين الريفيين. وخلال العام، نُفِذَت دورتان تدريبيتان للمزارعين في تنمية وتطوير زراعة اللوز في مديرية بني مطر (صنعاء)، كما نُفِذَت حملة للتحصين لمعالجة أمراض الحيوانات في المناطق المُستهدَفة.

أما في مشاريع دعم تربية النحل، الذي يهدف إلى تحسين المنتجات النحلية واستغلال الثروة النحلية لتحسين دخل النحالين المحليين عن طريق بناء قدراتهم وتعريفهم بالمنتجات العسلية وغير العسلية، فقد تم خلال العام تدريب 47 استشارياً واستشارية في الجوانب الفنية لعملية تربية النحل، والجمع بين الطرق التقليدية والحديثة. وتم أيضاً تدريب 46 نحالا من مديريات في محافظتي الحديدة وتعز على منتجات النحل غير العسلية. وقد لوحظ حدوث تغير إيجابي كبير في اتجاهات النحالين لتقبل الخلايا الحديثة، وإجراء العمليات الفنية الملائمة، مما عكس أثره في تحسين الدخل والإنتاج.

#### الجدول (7)

مؤشرات مشروع الزراعة  
المطرية والثروة الحيوانية  
عام 2013

المؤشر	المتفد
عدد المديرية المُستهدَفة	23
عدد المجتمعات	230
عدد المجموعات المكونة (تربية معاز وأغنام ونحل ودواجن)	2,161
عدد مجموعات منتجي البذور	70
نسبة استفادة النساء من المشروع (%)	45
عدد مجموعات المنتجين التي تمارس مهامها	1,951

#### الجدول (8)

المجموعات الانتاجية الريفية  
التي شكلها ومولها ودرّبها  
الصندوق الاجتماعي

المجموعات التي تم تمويلها	المجموعات التي تم تشكيلها وتدريبها					المستوى المجتمعي				
	2013	2012	2011	2010	2009					
2013	2012	2011	2010	2009	2013	2012	2011	2010	2009	
642	309	249	633	229	-	-	-	1,485	653	في المجتمع الواحد
32	34	-	-	-	32	52	-	-	-	بين المجتمعات
674	343	249	633	229	32	52	0	1,485	653	الإجمالي
					2,128					الإجمالي الكلي
										2,222

#### مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية

ينفذ الصندوق مشاريع زراعية وحيوانية إنتاجية في 23 مديرية ضمن 5 محافظات (المحويت، ولحج، وحجة، والحديدة، وصنعاء) تعتمد على الأمطار بهدف تمكين المزارعين في المناطق المستهدفة من تطوير وتوزيع وتسويق منتجاتهم. وفي هذا المشروع، تم خلال عام 2013 - الاستمرار في دعم المجموعات الإنتاجية الزراعية، وبناء قدراتها، بالإضافة إلى تحسين المساقط المائية من خلال تأهيل الأراضي والمدرجات الزراعية، وتحسين أنظمة المياه للزراعة والري. وفي إطار التنسيق والتعاون بين الصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة الزراعة والري (مُمثَّلة بمشروع الزراعة المطرية)، قام الصندوق خلال العام بمساندة مجموعات منتجي البذور والسلطات المحلية ومكاتب الزراعة ومكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل لتأسيس خمس جمعيات لمنتجي البذور في المحافظات الخمس المستهدفة، وذلك بهدف تنظيم عمل وجهود منتجي البذور لتحسين الإنتاج.

## المياه للتنمية الزراعية

تمت الموافقة على 16 مشروعاً بكلفة تقديرية بلغت 4 ملايين دولار في مجالات السدود والتربة والمياه والري.

ففي السدود، تمت الموافقة على تنفيذ 9 مشاريع بتكلفة تقديرية 2.8 مليون دولار، تستهدف 27.5 ألف شخص، بلغت فيها السعة التخزينية 7.1 مليون متر مكعب تروي 508 هكتارات من الأراضي الزراعية. وخلال العام أيضاً، تم إنجاز 13 مشروعاً بكلفة 2.8 مليون دولار، استفاد منها 19,599 فرداً، وبلغ فيها إجمالي السعة التخزينية 1.1 مليون متر مكعب، والمساحات المستفيدة من الري 427 هكتاراً... فيما لا يزال 37 مشروعاً تحت التنفيذ بكلفة تقديرية 8.6 مليون دولار، يُتَوَقَّعُ أَنْ يستفيدَ منها 71,072 فرداً، وتصلُ السعة التخزينية فيها إلى 5.4 مليون متر مكعب، والمساحات المستفيدة من الري 5,533 هكتاراً.

وفي التربة والمياه والري، تمت الموافقة على 7 مشاريع (3 منها في مجال التنوع الحيوي ومواجهة التغيرات المناخية، و4 في مجال الري السيلي وحماية الأراضي) بتكلفة تقديرية 1.3 مليون دولار، يستفيد منها 9,805 أفراد.

### مؤشرات المياه للتنمية الزراعية (السدود) عام 2013 وتراكماً

حالة المشاريع	عدد المشاريع	السعة التخزينية (م <sup>3</sup> )	المساحة المروية (هكتار)
المنجزة عام 2013	13	1,082,654	427
المنجزة تراكمياً	107	9,992,340	637.8
تحت التنفيذ	37	5,392,684	5,533
الموافق عليها	11	1,257,264	516



الزراعة المطرية - أرحب

## الإدارة المتكاملة للمساقل المائية

في هذا العام تم الانجاز الكامل لمشروع الإدارة المتكاملة لصيانة المدرجات الزراعية في وادي أديم (مديرية المقاطرة، محافظة لحج)، حيث تم تنفيذ أنشطة متعددة في هذا المشروع، منها استصلاح المدرجات الزراعية (23,980 متراً طولياً)، وحماية ضفاف الوديان (8,857 متراً مكعباً)، وإعادة قنوات الري السيلي، وإقامة حواجز التهدة في المسيلات المائية (2,858 متراً مكعباً)، وحماية مصادر المياه، وحصاد مياه الأمطار (695 متراً مكعباً). وقد لعبت التدخلات دوراً إيجابياً في تحسين الظروف المعيشية للمستهدفين والعاطلين.

وفي مشروع خزانات الري التكميلي في مديرية المقاطرة (لحج)، تم إنجاز 3 خزانات خاصة لثلاثة مزارعين بسعة 250 متراً مكعباً، كما يتم العمل حالياً على إنجاز 4 خزانات جماعية للري التكميلي بسعة إجمالية تُقدَّرُ بـ 2,600 متر مكعب، وقد وصلت نسبة الانجاز لحوالي 90%.

وفي إعادة تأهيل المسقط الفرعي لوادي عيريم (القبيلة، لحج)، يجري العمل حالياً على تنفيذ عدد من المكونات، وهي خزانات حصاد مياه الأمطار، وإعادة استصلاح مدرجات زراعية، وحواجز تهدة وترسيب، وحماية العيون والغيول والآبار. وفي مشروع الحفاظ على التربة والمياه في الفواحة (مديرية جبل رأس، الحديدة)، وصلت نسبة الانجاز في إعادة استصلاح المدرجات الزراعية وحواجز التهدة وتطوير المراعي إلى 98%. وقد تم إعادة تأهيل 4,589 متراً طولياً من المدرجات الزراعية، و170 متراً مكعباً من مهدئات السيول، و100 متر مكعب من «الأقواس الهلالية» في مناطق المراعي بغرض الاستفادة من حصاد مياه الأمطار.

وتم كذلك إنجاز 55 قناة ري سيلي لمساحة مروية تُقدَّرُ بـ 233 هكتاراً من الأراضي الزراعية في وادي الفواحة، و15 بركة لشرب الحيوانات في مناطق المراعي الطبيعية بسعة تخزينية تُقدَّرُ بـ 1,260 متراً مكعباً.

### مخرجات مشروع الزراعة المطرية (البنية التحتية)

المؤشر	عام 2013	تراكمي
تأهيل مدرجات زراعية (متر مربع)	64,378	144,160
خزانات ري تكميلي (عدد)	22	210
سعة خزانات الري التكميلي (متر مكعب)	3,660	28,585
قنوات الري (عدد)	4	34
المساحات المروية (هكتار)	217	377
جدران حماية من السيول (متر مكعب)	14,840	24,969
مساحات تشجير حراجي (هكتار)	2	8.5
حماية أراضٍ (هكتار)	30	215
توريد شتلات (بن)	9,500	10,460
توريد فسائل نخيل	-	300

## برنامج التدخل المتكامل

يستمر البرنامج في استهداف المناطق الأشد فقراً، حيث يعمل البرنامج - من خلال فروع الصندوق في المحافظات - على استهداف 364 قرية ضمن 26 عزلة في معظم محافظات الجمهورية (الجدول 9). وتركز التدخلات على الأنشطة الاقتصادية والمياه والطرق والصحة والتعليم وبرامج التوعية (وفق الخطة المجتمعية، وأولوية احتياج المجتمع). كما واصل البرنامج تنفيذ عدد من التدخلات التي تسهم في توفير فرص عمل مؤقتة، وأصبح أكثر استجابة للاحتياجات التنموية الملحة، بما يخفف من تدني الوضع المعيشي في المناطق المستهدفة ويحسن وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية.

وخلال الفترة 2011-2013 من المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق (2011-2015)، وصل عدد المشاريع التي تم الالتزام بها إلى 146 مشروعاً بتكلفة بلغت 18 مليون دولار، يستفيد منها مباشرة حوالي 170,700 شخصاً.

المنجز	المؤشر
26	عدد العزلات المستهدفة
364	عدد القرى المستهدفة
ذكور 196	عدد أعضاء اللجان التنموية التي تم انشاؤها وتدريبها
إجمالي عدد أعضاء اللجان التنموية المستفيدين 513	

### الجدول (9)

مخرجات برنامج التدخلات المتكاملة (حتى نهاية عام 2013)

## بناء القدرات في الأنشطة الزراعية والاقتصادية

تم التركيز على رفع مستوى الوعي لحوالي 691 مربيًا للثروة الحيوانية في كيفية التربية الجيدة للحيوانات، والتعامل مع المشكلات الصحية والوقاية من الأمراض، وتحسين الجدوى الاقتصادية للثروة الحيوانية.. فضلاً عن تدريب 70 عاملاً في مجال الصحة الحيوانية بهدف توفير الخدمة البيطرية في المناطق الريفية المستهدفة، وكذا تدريب 325 مزارعاً على المعارف والمهارات الحديثة في المجال الزراعي وكيفية إدخال أصناف زراعية ذات قيمة اقتصادية وغذائية.. بالإضافة إلى تدريب 70 نحالاً على المعارف والمهارات الأساسية في تربية النحل، وتدريب مدربين في مجال الحياكة. كما بدأ تنفيذ مشروع لبناء قدرات مجموعة من الشباب (في عزلة القحيفة، تعز) في مجالات فنية تمكنهم من الحصول على فرص عمل ثابتة. وبدأ أيضاً تدريب فريق البرنامج على منهجية سلسلة القيمة.

## (( قامَ الصندوقُ بتنظيمنا ثم تدريبنا ثم دعمنا مباشرة.. فتكاثر ما لدينا من قطعان الضان ))

قالت الحاجة فاطمة عبد الله نور، عضو مجموعة النصر في مجتمع المرقب (محافظة حجة) عندما رأت قطيع مجموعة الاتحاد في مجتمع الدهيش الأسفل (عزلة مسروح، مديرية خيران المحرق بالمحافظة): «مستحيل أن يكون هذا القطيع لمجموعة واحدة... عدده كبير، وكيف وصل إلى هذا المستوى!».

وكانت الحاجة فاطمة قد نُقلت إلى هذا المجتمع بهدف تبادل الخبرات بين المجموعات. أجابها حسن محمد شعوي، رئيس المجموعة: (( لا يوجد مستحيل! كنا من قبل نعمل منفردين، نمتلك القليل من رؤوس الضان.. نرعاهما بالأساليب التقليدية، وما نحصل عليه لا يلبي احتياجاتنا، مما اضطرنا إلى البحث عن العمل خارج المنطقة في مجالات أخرى ونحن نرى حيازاتنا لا تزيد، وتشكل تربيتها عبئاً علينا لما تأخذه من وقت وجهد ومال دون أن تحقق الفائدة المرجوة.

وعندما جاء الصندوق، قامَ بتنظيمنا في مجموعات، حيث كنا مجموعة من خمسة أشخاص، دفع كل واحد منا مما لديه من رؤوس أمهات الضان، حتى وصل حجم المشروع إلى 30 رأساً. في البداية لم يقدم لنا الصندوق سوى المشارب والمعالف والعلاجات والأعلاف المركزة التي لم تكن نعرف كيف تُجمع وتُستخدم.. فقامَ الصندوق بتدريبنا عليها، إضافة إلى أنه دُرِّبنا على كيفية إدارة المجموعة، وكيف نقوم بعملية التربية بالأساليب الحديثة التي كنا نفتقر إليها... وكما تشاهدون اليوم، بعد أن أضاف لنا الصندوق خمسة رؤوس، وتكاثر الأمهات، أصبح عددها ما يقارب ستين رأساً... أما مواليدها، فتجاوز الثلاثين. والسر في هذا النجاح هو العمل بشكل جماعي، حيث أصبح أي شخص منا يقوم بالعمل أثناء انشغال الآخرين، إضافة إلى أننا عندما دفع كل واحد منا المساهمة للمجموعة، نسيناها، حيث أصبحت للمجموعة كلها.. وبالتالي، تكاثر القطيع، وزاد رأس مالنا. ونحن نأمل أن يزداد القطيع ويزداد.. حتى يخرج كل منا برأس مال لحاله ) .



كما تم تنفيذ منهج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع في جميع قرى عزلتي وادعة حاشد (عمران) والمنتينة (الحديدة) وعددها 29 قرية.

أما في التدخلات في الصحة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، فقد وصل الصندوق تنفيذ برامج توعية صحية وبيئية تركّز على تغذية الأم والطفل ورعاية الأم الحامل، ينفذها متطوعون محليون (امرأة ورجل لكل 20 منزلاً) يقوم الصندوق بتدريبهم أولاً. كما درّب الصندوق 60 قابلة مجتمع و35 مولدة شعبية على المهارات الصحيحة في التوليد. وتم أيضاً تنفيذ دورة تدريبية لإعداد خطة تفعيل الخدمات الصحية والتوعية الصحية والبيئية في المشاريع (لحج).. ونفذت كذلك دورة تدريبية لمتطوعي برنامج التأهيل المجتمعي والقابلات في عزلة العنتنة (حرض، حجة) في الاكتشاف والتدخل المبكر للتأخر النمائي. كما تم تشكيل فرق المدارس المعززة للصحة في 7 مدارس من سبع مناطق مستهدفة (كمرحلة تجريبية).

وفي التدخلات في الطرق الريفية، يجري تأهيل وتحسين 17 كيلومتراً من الطرق الريفية في مناطق كرش (لحج)، ويني أسعد (اب)، والثلوث (ذمار). وفي جانب تفعيل المجتمع وبناء القدرات ضباط البرنامج وتبادل الخبرات، يتواصل تنفيذ خطة تفعيل المجتمع في منطقة بني معانس (وصاب الساحل، ذمار) تمهيداً لتعميمها على جميع مناطق البرنامج، وذلك من خلال النزول الميداني لفريق البرنامج وضباط الفروع. وقد نفذت ورشة عمل وزيارة ميدانية لضباط البرنامج في الفروع لمناقشة سير أنشطة البرنامج، وتبادل الخبرات.

وفي تنظيم المجتمع وبناء القدرات، يجري تعزيز بناء رأس المال الاجتماعي من خلال تنظيم المجتمع في تكوينات مجتمعية، وكذا تكوين وتدريب كيانات مجتمعية في مجالات مختلفة (مثل إدارة تنفيذ وتشغيل المشروعات، مجالس الآباء والأمهات، مجموعات الزراعة والتمكين الاقتصادي، اللجان الصحية...). أما في التدخلات التي تستهدف السلطة المحلية، فقد تم تدريب أعضاء السلطة المحلية على آلية التعاقدات المجتمعية في ست مديريات.

وفي التدخلات في التعليم ومحو الأمية والتعليم المجتمعي، نفذ البرنامج العديد من الأنشطة التعليمية في مختلف المناطق وفق أولوية احتياجات المجتمع... منها إنشاء وتأثيث 45 فصلاً دراسياً، وتدريب 22 معلماً في طرق التدريس الحديثة والدعم النفسي والتربوي، وتأهيل 20 معلمة ريفية.. وكذا الموافقة على بناء قدرات الكادر التعليمي في مختلف مناطق البرنامج. كما تم تشكيل وتدريب 35 مجلساً للآباء والأمهات. كما قدم البرنامج أثنان مكتباً لمحو الأمية في مديرية حزم العدين (محافظة اب)، وجرى كذلك افتتاح 14 فصلاً تعليمياً مجتمعياً في عزلة وادعة (عمران) يستفيد منها 220 فتاة، بالإضافة إلى افتتاح 180 فصلاً لمحو الأمية في مختلف المناطق، تقدم دروساً في القراءة والكتابة والمهارات الحياتية والتوعية بصحة الأم والطفل والتغذية.. يستفيد من هذه الفصول أكثر من 3,875 دارسة. وتم أيضاً تدريب 79 مدربة في مجال محو الأمية، فضلاً عن تنفيذ دورات تدريبية، ركزت على محو الأمية وتعليم الكبار، والتوعية بأهمية محو الأمية وتعليم الفتاة والتعليم المجتمعي.

وفي التدخلات في المياه والإصحاح البيئي، تم تنفيذ 1,220 سقاية لحصاد مياه الأمطار من أسطح المنازل، بقدره تخزينية تقارب 58 ألف متر مكعب. كما تم البدء بتنفيذ مشروع لشبكة مياه منزلية بطول 48,500 متر، تستفيد منها 1,560 أسرة. وجرى أيضاً تأهيل 64 بئراً لمياه الشرب، وتنفيذ 4 خزانات للمياه (من مادة "فروسمنت" الاقتصادية) لأربع مدارس في القحيفة (تعز)..



لقاء مع مجتمع بني اسعد -اب



- برنامج التمكين للتنمية المحلية
- منظمات حكومية
- منظمات غير حكومية
- السلطة المحلية
- تجمعات محلية
- استشاريون ( أفراد )
- الطلبة الجامعيون ( برنامج روافد )

## التدريب والدعم المؤسسي

تهدفُ التدخلاتُ في قطاعَي التدريب والدعم المؤسسي إلى تقديم الخدمات من خلال التدريب وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لشركاء الصندوق من الاستشاريين، واللجان المجتمعية، وصغار المقاولين، والفنيين، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية... الخ والذين ترتبط أنشطتهم بالتخفيف من الفقر والتنمية المحلية . وسيتم إنجاز ذلك من خلال الاستمرار في تمكين الخبرة المكتسبة والتعلم التشاركي، وكذا تبادل المهارات وخاصة في مجالات تخفيف الفقر ودعم الجهود المفضية إلى الحكم الرشيد وتعزيز اللامركزية و تفعيل التنمية المحلية في إطار الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي.



### وخلال العام تم تنفيذ الأنشطة التالية:

على مستوى المجتمع شملت الأنشطة تشكيل وتدريب وتمكين موقعي للجان تموية وتدريب مندوبين ومندوبات على تحليل الوضع التنموي للعزل مع تنفيذ نزول ميداني لإجراء هذا التحليل وكذا تحفيز المبادرات الذاتية، وتشكيل وتدريب مجالس القرى وتحديث الخطط الذاتية وتنفيذ دورات تدريبية لأطر مجتمعية في مجالات مختلفة من ضمنها التفاوض وحل النزاع وإعداد الخطة التنموية البرمجية إضافة إلى أنشطة أخرى ذات علاقة (ورش، اجتماعات، تحضيرات). ومن خلال استهداف 13 محافظة، تضمنت المخرجات تحفيز المبادرات الذاتية من خلال استهداف 1,504 مجالس تعاون قرية و12,350 فرداً (منهم 6,051 من الإناث). وتحليل الوضع التنموي للعزل (حيث تم استهداف 218 لجنة عزلة وتدريب 4,370 فرداً منهم 2,091 إناث). كما تم تدريب الأطر المجتمعية التنموية على التنمية الحساسة للنزاعات في 6 محافظات. وتم استهداف 115 لجنة عزلة وتدريب 3,084 فرداً (منهم 1,334 إناث). فضلاً عن مكون الرقابة والمساءلة المجتمعية حيث تم استهداف 4 محافظات وشمل التدريب 124 مجلس محلي و2,044 فرداً من أعضاء اللجان التنموية منهم 591 إناث، إضافة إلى تنفيذ 76 دراسة تطبيقية.

على مستوى السلطة المحلية شملت الأنشطة تدريباً على آلية برنامج التمكين والتخطيط بالمشاركة لفرق المديرية وأعضاء المجلس المحلي في مديريات مختلفة وتحليل الوضع ودراسات التحليل المؤسسي (نزول ميداني، متابعة، تدريب) وتحفيز المبادرات الذاتية (ورش، اجتماعات، تحضيرات)، وإعداد التقرير التنموي والخطة التنموية (تدريب، إعداد، طباعة) ودورات تدريبية في المهارات الإدارية والتعاقدات المجتمعية. وإعداد الخطط البرمجية وتوريد الأثاث للسلطات المحلية.

وتضمنت المخرجات تدريب أعضاء السلطة المحلية على آلية البرنامج وإعداد التقرير والخطة التنموية وتسويقها. وبلغ العدد الإجمالي للمستهدفين 2,099 متدرباً منهم 84 إناث. وفي مجال الدعم المؤسسي، تم توفير تجهيزات لأربع محافظات. وفي محافظة تعز تم تدريب 28 شخصاً (من ضمنهم 5 إناث) على آلية برنامج التمكين.



رسم خارطة الموارد والخدمات البشرية - حجة

وخلال عام 2013، بلغ عدد المشاريع التي طوّرها الصندوق في القطاعين 181 مشروعاً بتكلفة بلغت حوالي 7 ملايين دولار. ففي قطاع التدريب، طوّر الصندوق 144 مشروعاً بتكلفة تجاوزت 5.7 مليون دولار، وفي الدعم المؤسسي 37 مشروعاً بتكلفة تزيد على 1.2 مليون دولار. وتراكُمياً، طور القطاع الأول 1,104 مشاريع (بتكلفة تقديرية تتجاوز 30 مليون دولار)، بينما طوّر القطاع الثاني 665 مشروعاً (تبلغ كلفتها التقديرية حوالي 29.7 مليون دولار) (الجدول (9)).

### الجدول (10)

مؤشرات التدريب  
والدعم المؤسسي

البيان	التدريب		الدعم المؤسسي	
	2013	تراكمي (2013 - 1997)	2013	تراكمي (2013 - 1997)
عدد المشاريع التي تم تطويرها	144	1,104	37	665
التكلفة التقديرية (دولار)	5,741,045	30,323,811	1,241,353	29,661,118
المشاريع المنجزة	94	826	55	577
المتصرف (دولار)	4,478,716	18,262,242	1,292,453	23,323,660
المستفيدون المباشرين - تقديري	32,859	205,024	17,428	686,705
نسبة الإناث من المستفيدات (%)	42	40	49	46.6
العمالة المؤقتة (يوم عمل)	77,734	447,440	21,620	707,699

### برنامج التمكين للتنمية المحلية

يهدف برنامج التمكين للتنمية المحلية إلى مساعدة المجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تسهيل وزيادة التعاون بين المجتمعات المحلية، في إطار العزل والمراكز، وضمن المديرية، وكذا المحافظات. وقد أصبح البرنامج مكوناً رئيسياً في المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية، انطلاقاً من إدراك فعالية وأهمية البرنامج. كما يسعى البرنامج إلى تمكين السلطة المحلية من إعداد خطط تنموية بمشاركة المجتمع، وبما ينسجم مع الموارد المحلية المتاحة، وكذا التوجهات والمؤشرات الوطنية، بالإضافة إلى كونها مبنية على احتياجات وأولويات المجتمعات المحلية.

والمكونات الرئيسية للبرنامج تتمثل في استهداف المجتمع والسلطة المحلية في المحافظات المختلفة.



## منظمات حكومية

تم تطوير 15 مشروعاً لهذا القطاع الفرعي، من ضمنها 7 مشاريع تدريب و8 مشاريع دعم مؤسسي. وتستهدف التدخلات تدريب قيادات السلطة المحلية في مفاهيم التنمية والجوانب القانونية والإدارية بمحافظة صعدة وتدريب موظفي الهيئة العامة لمياه الريف وفروعها في منهجية البحث السريع بالمشاركة وتدريب ضباط الصندوق المعنيين في مهارات تقديم التدريب الفعال وتدريب ضباط واستشاريين على منهجية تحليل وتحديد الاحتياجات التدريبية وفق الاتجاهات الحديثة وتحليل مؤسسي للمعهد الوطني للعلوم الإدارية، وتدريب ضباط واستشاريين وتطوير دليل تدريبي في التحفيز المجتمعي والتوعية البرامجية، وبناء قدرات ضباط المشاريع في المهارات الإدارية (الحديثة)، ودعم مؤسسي لإدارتي الجمعيات والمرأة في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل (تعز)، وتنفيذ دراسة تطوير مؤسسي لمكتب الخدمة المدنية بمحافظة إب.. فضلاً عن دعم المكتبة الرقمية التابعة للمركز الوطني للمعلومات (أمانة العاصمة)، وتدريب مدرسين، وتقديم دعم مؤسسي للمركز النموذجي لتنمية المجتمع والأسر المنتجة (أمانة العاصمة)، ومساندة وزارة الإدارة المحلية لتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية في مجال دعم اللامركزية والتنمية المحلية.

## منظمات غير حكومية

تنوعت مجالات التدريب والدعم المؤسسي في هذا القطاع وفقاً لاستهداف كل منظمة، أو عدد من المنظمات في محافظة واحدة أو أكثر، حيث جرى تطوير 20 مشروعاً في قطاع التدريب و4 مشاريع للدعم المؤسسي من خلال المشاريع المُتممّة ضمن الخطة. وبلغ عدد المشاريع في كلا القطاعين 23 مشروعاً استهدفت بناء قدرات العاملين والعاملات في منظمات أهلية واتحادات ومراكز نسوية في مجالات مختلفة من ضمنها (المجال الإداري والمالي والمحاسبي، والكواخير، والخياطة، وإعادة التأهيل) إضافة إلى الدعم المؤسسي الضروري المتمثل في التجهيزات والمعدات الضرورية وبحسب الاحتياج. وقد استفاد من هذه التدخلات 85 منظمة واتحاداً ومركزاً في معظم محافظات الجمهورية.

## السلطة المحلية

تم تطوير 30 مشروعاً تدريبياً، و18 مشروعاً للدعم المؤسسي تستهدف السلطة المحلية، وبلغ العدد الإجمالي للمشاريع في هذا القطاع الفرعي 48 مشروعاً، حيث شملت مكونات التدخل ما يلي: مساندة السلطة المحلية على التخطيط بالمشاركة وتنظيم المجتمع في مديريات مستهدفة تتبع عدداً من المحافظات (إب، أبين، البيضاء، الحديدية، ذمار، صنعاء، المحويت، عمران، ريمة، لحج، الحديدية، حجة) وتدريب السلطة المحلية في عدد من المديريات المستهدفة في كل من محافظة إب، ريمة، حضرموت، المحويت وتحفيز المبادرات الذاتية وتنظيم المجتمع المحلي تمويهاً بمديرية سباح / أبين ومديرية ذيبين - عمران وكذا تطوير مؤسسي للسلطة المحلية لعدد من المديريات تتبع محافظات تعز، حجة، الحديدية، حضرموت، وتحليل مؤسسي لمديريات تتبع محافظات ذمار، البيضاء، إب، عمران، الحديدية، ريمة، صنعاء، المحويت، أبين، لحج، حجة... هذا بالإضافة إلى تدخلات تستهدف بناء قدرات كادر الإدارة العامة لتنمية المرأة بمديريات وديوان محافظة إب ومساندة السلطة المحلية بمحافظة عمران على الإشراف والمتابعة لبرنامج التمكين وتدريب استشاريين وتجهيز مركز التدريب والمعلومات للسلطة المحلية بمحافظة عمران وتدريب كادر الإدارة العامة لتنمية المرأة بديوان المحافظة والمديريات في كل من محافظتي الحديدية وريمة.

## تجمعات محلية

تم تطوير 39 مشروعاً (34 في التدريب، و5 في الدعم المؤسسي). وشمل الاستهداف تحفيز المبادرات الذاتية وتنظيم المجتمع المحلي تمويهاً في مديريات تتبع 10 محافظات، ودراسات أولويات الاحتياج لمشاريع خطة 2014 لثمانية محافظات، وتشكيل وتدريب لجان المستفيدين ولجان مجتمعية ولجان تعاقبات لأكثر من 8 محافظات، فضلاً عن تدخلات أخرى تشمل تدريباً وتمكيناً موقعياً لمديريتين في محافظة تعز، ودعم المبادرات المجتمعية للأطر الفاعلة في مديريات تتبع محافظات حضرموت وعمران وإب.

وبالإضافة إلى الأنشطة الوارد ذكرها ضمن أنشطة برنامج التمكين (أعلاه) في ما يخص تحفيز المبادرات الذاتية وتنظيم المجتمع المحلي تمويهاً، فقد تم تنفيذ 11 دراسة ميدانية لعدد قُرى في محافظة حجة، وتشكيل 15 لجنة مستفيدين لمشاريع 2013 في فرع حجة. وفي فرع عدن تم تشكيل وتدريب لجان مجتمعية لمشاريع الطرق والمياه بألية التعاقدات المجتمعية ونزول فرق ميدانية لتشكيل حوالي 53 لجنة مجتمعية لقطاعات التعليم والمياه والزراعة، وتشكيل وتدريب 101 لجنة مجتمعية لمشاريع الطرق والمياه، منها 19 لجنة بألية التعاقدات المجتمعية وتشكيل وتدريب 9 لجان مجتمعية لمشاريع موافق عليها (فرع المكلا)، وتشكيل وتدريب 30 لجنة مستفيدين لمشاريع 2013، وكذا تشكيل 8 لجان مستفيدين لمشاريع التعاقدات المجتمعية (فرع ذمار).

## استشاريون (أفراد)

تم اعتماد 41 مشروعاً للتدريب، وتشتمل على تدريب استشاريين من كلا الجنسين في أساليب البحث المجتمعي وآلية تقييم الوضع وتحديد أولويات الاحتياج بالمشاركة للفروع والمقر الرئيسي، وتدريب مهندسين وفنيين على آلية الإشراف على المشاريع وضبط الجودة.. وكذا تدريب محاسبين واستشاريين على آلية التعاقدات المجتمعية والنظام المحاسبي الموحد، وتدريب استشاريين لبرنامج التمكين، وتدريب مقاولين في مجال التعاقدات المجتمعية، وتدريب مدرسين في مجالات مختلفة وحسب احتياج كل فرع وتدريب منسقين للدورات والورش التدريبية. هذا بالإضافة إلى برنامج تدريبي معرفي وتطبيقي لمهندسين حديثي التخرج لتهيئتهم لسوق العمل وتدريب استشاريين وتطوير دليل تدريبي وموجهات ميدانية في مجال التنمية الحساسة للنزاعات وإعداد دليل وتدريب مدرسين في مجال المناقصات والمزايدات للمديريات المستهدفة في برنامج التمكين.

وشملت الأنشطة المنجزة تأهيل استشاريين في بعض فروع الصندوق في مجالات تشمل البحث السريع بالمشاركة وأساسيات البحث المجتمعي وتشكيل لجان مجتمعية وتدريب الاستشاريين على استمارة تحديد القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية وتدريب مدرسين في مجال تقييم القدرات التنظيمية والمؤسسية للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتدريب مدرسين ومهندسين في مجال التعاقدات المجتمعية، تأهيل مهندسين للإشراف وضبط الجودة، وكذا مهندسين ومحاسبين بالآلية الجديدة لقطاع المياه ومهندسين حديثي التخرج وتدريب مدرسين في كسب التأيد والمناصرة وتقنيات وأساليب التدريب وتأهيل استشاريين في مجال التوريدات. وبلغ إجمالي من تم تدريبهم 1,302 فرد (منهم 317 من الإناث).

## الطلبة الجامعيون (برنامج روافد)

### الإطار 6

#### مشروع تحفيز المبادرات الذاتية وتنظيم المجتمع المحلي تنموياً

قرية جوة بن مهنا كغيرها من قرى مديرية القطن (محافظة حضرموت) تعاني من الإكالية والاعتماد على الغير وعدم إدراكها بمواردها وإمكاناتها سواء كانت بشرية أو مادية وكذلك عدم وجود الأشخاص القادرين على تحفيز المجتمع على العمل الجماعي فالأهالي غير قادرين على الاجتماع لعمل أية مبادرة ذاتية بالرغم من أنهم يلاحظون ليل نهار العديد من المظاهر السلبية الموجودة في القرية .. منها مقبرة القرية التي هدمت بفعل أمطار وسيول عام 2008 المدمرة، حيث طمرت السيول ما يقرب من نصف المقبرة وجرفت جزء من الأعمدة والأسلاك التي تسور بها المقبرة وتحميها من دخول الحيوانات وخاصة الثعالب التي تنبش القبور؛ والسيارات التي تنتهك حرمة الأموات ، وكلما توفي أحد أبناء القرية يعقد الأهالي العزم و النية على الاجتماع وتسوير المقبرة في اقرب وقت وتمر السنين ولم يحرك الأهالي ساكناً في ضل وجود الأسلاك والأعمدة مرمية في الرمال والتي بدأت في التآكل بفعل الصدأ ومرور السنين، وذات يوم من أيام صيف عام 2013 صحا أهالي القرية على أناس أتوهم بلبس ثياب زرق كتب عليها الصندوق الاجتماعي للتنمية برنامج التمكين من أجل التنمية لم يطلبوا منهم أموالاً ولا طعاماً وإنما جاءوا يستنهضون الهمم و يوقظون الضمائر وينفضون الغبار عن تراث الآباء والأجداد يحفزونهم ويشجعونهم على العمل التعاوني لخدمة المجتمع وترك الإكالية والاعتماد على الغير ولو في اسط الأمور.. هنا التقى صوت الضمير ورغبة الأهالي في إعادة تسوير المقبرة مع دعوة التحفيز التي أطلقها الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال برنامج التمكين وتم الاتفاق على موعد المبادرة مع رجال القرية بعد صلاة العصر من اليوم الثاني حيث حضر كل الرجال والشباب المتواجدين في القرية وتم تقسيم الرجال والشباب إلى مجموعتين الأولى مهمتها الحفر ونصب الأعمدة والمجموعة الثانية مهمتها مد الأسلاك الشائكة على الأعمدة كما تم تصفية المقبرة من أشجار السيسبان الموجود بداخلها وكان العمل يجري بروح الحماس والألفة والمحبة بين الأهالي أنفسهم والأهالي والفريق الاستشاري وكان يوماً رائعاً تتوق إليه النفوس ليس لأن أهالي القرية هزموا التواكل واللامبالاة ولكن كونه كان باكورة إحياء المبادرات الذاتية في القرية ، حيث اتفق الأهالي مع مجلس تعاون القرية على القيام بمبادرة ثانية في اليوم التالي وهي ردم الحفر وتسوية الأرضية حول مسجد القرية مما يعطي مؤشراً بنجاح التمكين في تحفيز المبادرات الذاتية.

تم تطوير 4 مشاريع تدريب تستهدف تأهيل خريجين جامعيين مناصرة القضايا التنموية في الريف ضمن برنامج روافد لعام 2013 لمحافظة إب، البيضاء، ذمار، تعز. كما تم خلال العام تدريب شباب من محافظات الحديدة، ذمار، حجة، الضالع والبيضاء بلغ عددهم الإجمالي 472 (منهم 245 من الإناث). وجرى أيضاً تعديل موضوعات (دمج النوع الاجتماعي في التنمية - ذوي الاحتياجات الخاصة - التنمية الحساسة للنزاعات - السلطة المحلية)، واستكمال تجهيز دليل المدرب الخاص بموضوعات برنامج روافد، والتواصل مع 438 شخصا من مخرجات البرنامج في 9 محافظات لمعرفة مدى استفادتهم من الدورات التدريبية ضمن البرنامج في الحصول على فرص عمل في مختلف القطاعات، وما هي الدورات التي حصلوا عليها كاملة، وما هي الأعمال الطوعية والمبادرات الذاتية التي نفذوها في مناطقهم.. كما تم الترويج لعشرة أشخاص من مخرجات البرنامج، وتسليم قاعدة بياناتهم إلى مؤتمر الحوار الوطني للعمل كميسرين، ومتابعة 40 مبادرة ذاتية شبابية تم تنفيذها في جزيرة سقطرى وعدة مديريات في 9 محافظات.. فضلا عن تحديث البروشور الخاص بالبرنامج، ومراجعة وتصحيح الكتيب التعريفي باللغتين العربية والإنجليزية.

وتم كذلك تنقيح المادة التدريبية الخاصة ببرنامج روافد، وكذا دليل المدرب، وكذا تصميم آلية معينة توضح كيفية تدريب موضوع التنمية الحساسة للنزاعات ضمن دليل المدرب الخاص بالمناهيم والقضايا التنموية الأساسية، وعرض كل ما يتم إنجازه في البرنامج على الموقع الإلكتروني الخاص [www.rawfd-sfd.com](http://www.rawfd-sfd.com) بما في ذلك عملية حصر المنتسبين الجدد للبرنامج من محافظتي البيضاء وعمران ببرنامج روافد.



مناصرو التنمية ضمن برنامج «روافد»





- ترميم الجامع الكبير/صنعاء
- ترميم الجامع الكبير / شبام -كوكبان
- ترميم مسجد ومدرسة الأشرفية وإعادة
- تأهيل المتحف الوطني / تعز
- ترميم مسجد الأشاعر / زبيد
- مشروع رصف شوارع مدينة زبيد
- تدعيم وترميم مدرسة المنصورية / جين
- دعم مكتبة الأحقاف / تريم
- تدخلات متنوعة

## التراث الثقافي

تهدف أنشطة قطاع التراث الثقافي إلى الإسهام في الجهود الوطنية للحفاظ على التراث الثقافي الغني والمتنوع (والمهدد) في البلاد، وهذا يعني المحافظة على جوانب التراث الملموس وغير الملموس الغني بالقيم التاريخية والفنية والمعمارية والحضرية والجمالية بما يسهم في الحفاظ على هذا المكنز الوطني الغني- من جهة-وبما يعمل على تنشيط السياحة وتوفير فرص العمل ويحقق بناء القدرات الوطنية وتأهيلها في هذا المجال.



## ترميم الجامع الكبير / شبام - كوكبان (المحويت)

يُعتبر جامع شبام كوكبان واحداً من أهم الجوامع ذات القيمة الأثرية والمعمارية الهامة في اليمن، والذي يعود بناؤه إلى القرن الثالث الهجري في العهد اليعقوبي (العاشر الميلادي)، ويتميز بأسقفه ذات المصنذقات الخشبية المنحوتة والملونة. يتواصل العمل في مشروع ترميم جامع شبام/كوكبان في جوانب ترميم مصنذقات الأسقف الخشبية المزخرفة إنشائياً بعد توثيق حالتها الراهنة بالرسم والتصوير الفوتوغرافي تمهيداً لبدء مراحل ترميم الألوان لاحقاً. وشمل ذلك ترميم الأخشاب والعوارض المزخرفة المتآكلة التي سبق إنزالها. وبهذا تكتمل أعمال الترميم الإنشائية للأخشاب والمصنذقات في الرواق الشرقي. ومن الجدير ذكره أنه وخلال أعمال المجسات التجريبية في جدران وتجاويب هذا الرواق كشفت زخارف جصية قديمة كانت مدفونة بالتلايس منذ أزمان بعيدة، مما تطلب توسيع هذه المجسات لكشف كامل هذه الزخارف، ومن ثم تم توثيقها وتنظيفها وترميم ما يلزم منها.



الجامع الكبير - صنعاء

## ترميم مسجد ومدرسة الأشرفية وإعادة تأهيل المتحف الوطني (تعز)

تعتبر مدرسة ومسجد الأشرفية من أهم المعالم التاريخية، ليس في اليمن وحسب، بل وفي العالم الإسلامي، حيث يصل عمرها إلى 635 سنة. وقد استمرت أعمال الترميم الشامل منذ عام 2005 ليستمر مراحل متتالية، وفي عام 2013، وفي إطار المرحلة الخامسة من المشروع، تم مواصلة أعمال الترميم الدقيق للرسومات الجدارية الملونة والزخارف الجصية في قاعة الصلاة والأضرحة، كما تم ترميم الأخشاب الأثرية في البوابة الغربية وبوابة قاعة الصلاة وأكشاك الأضرحة، علاوة على ترميم الأحجار في البوابة الجنوبية ومداخل المنارتين. وتجدر الإشارة إلى أن أعمال الترميم تتم بواسطة فرق محلية تم تأهيل معظمها وتدريبها محلياً وخارجياً ضمن أنشطة المشروع، وتحت إشراف مرممين من معهد فينيتو.

كما نفذ الصندوق مرحلتين من مشروع إعادة تأهيل المتحف الوطني في تعز: الأولى استمرت من يناير 2009 وحتى فبراير 2011 وتم خلالها إنقاذ مبنى المتحف الذي كان على وشك السقوط حيث كانت الجدران الداخلية (القواطع) منفصلة عن الجدران الرئيسية الخارجية وقد انفصلت في بعض الأماكن عن بعضها بمقدار 25 سم وتم تدعيم المبنى من الأسفل إلى الأعلى وتأمين جميع العناصر الإنشائية من السقوط.. وخلال المرحلة الثانية التي بدأت في يناير 2013م والتي ما زالت مستمرة ومن المتوقع أن تنتهي في يونيو 2014م تم استبدال جميع الأسقف الخشبية وتم إعادة بناء جميع الجدران المبنية بالأحجار في أساس المبنى والتي كانت قد انفصلت وتشققت.. كما تم ترميم الجدران الداخلية وإزالة التلايس الجصية وعادتها من جديد وترميم القمرات والنوافذ والأبواب وجميع الأعمال الداخلية.

تمت الموافقة، خلال العام، على 20 مشروعاً بالتزام وصل إلى حوالي 8.5 مليون دولار. أما تراكمياً، فقد بلغ عدد المشاريع التي طُوِّرت 284 بكلفة تقديرية إجمالية تقارب 6.62 مليون دولار، وينجم عنها حوالي 5.2 مليون فرصة عمل (الجدول 10).

البيان	2013	تراكمي ( 1997 - 2013 )
عدد المشاريع التي تم تطويرها	20	284
التكلفة التقديرية (دولار)	5,752,300	62,570,600
المشاريع المنجزة*	14	214
المنصرف (دولار)	4,911,353	48,919,052
العمالة التقديرية المؤقتة (يوم عمل)	275,158	2,480,055

### الجدول (11)

مؤشرات قطاع  
التراث الثقافي

## ترميم الجامع الكبير (صنعاء)

يُعتبر الجامع الكبير في صنعاء أحد أهم المعالم الإسلامية في اليمن والعالم الإسلامي لِقَدَمِهِ التاريخي ولما يحمله من قيم أثرية وفنية ومعمارية، علاوة على أن بناءه تم بناءً على تعليمات مباشرة من النبي الكريم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).. و زاد من قيمته ما يحوي من مخطوطات ورفوق قرآنية تنكشف يوماً بعد يوم أثناء أعمال الترميم. فقد كشفت أعمال الترميم عن حالة حفاظية متدهورة في بعض المواقع، إضافة إلى اكتشاف عديد من العناصر المعمارية والزخارف التي لم تكن منظورة وكانت مغطاة بطبقات متعددة من التكسيات والدهانات التي نُفِذت على مرّ السنين. ولأهمية هذا المَعْلَم، تحتمّ التعاطي معه وفق المعايير الدولية للحفاظ بالاستعانة بذوي الخبرات والتخصصات المحلية والدولية.

فقد تواصلت أعمال الترميم -خلال العام- بشكل طبيعي لتستهدف المواقع المخططة إنهاؤها، وبما يكفل الحفاظ على خصوصية الجامع بالنسبة للمجتمع من حيث ضرورة إبقاء الجامع مفتوحاً للمصلين طيلة فترة المشروع. وخلال هذا العام، تم فتح الأجزاء التي استوفيت فيها أعمال الدراسات الميدانية من تنقيب أثري وتوثيق معماري، والتي تُعدّ من أكثر الأجزاء تعقيداً وثراءً، حيث روعي في الترميم الحفاظ على العناصر المميزة لهذه الأجزاء بما تحمله من قيم وبما يتماشى والمعايير الدولية.

كما تواصل العمل في ترميم السقوف الخشبية المزخرفة، وفي المعالجات الإنشائية للجدران والعقود والتيجان والأعمدة، بما في ذلك أعمال التكسيات والكهرباء والصوتيات، ومن الجدير ذكره أنه، وخلال أعمال ترميم الأسقف الخشبية المزخرفة، تم العثور على 650 قطعة رقية تعود إلى الفترة المبكرة للمصاحف القرآنية التي كُتبت بالخطوط المبكرة وتعتبر ثروة في مجال المعرفة.

وبالتوازي مع ذلك، وضمن اهتمام الصندوق بتدريب وتأهيل الكوادر اليمنية، تم عقد دورة تدريبية استهدفت 30 مشاركاً ومشاركة من خريجي الآثار والعمارة والفنون الجميلة ممن تم اختيارهم بمفاضلة ومنافسة، وتم إرسال خمسة من المرممين اليمنيين إلى إيطاليا (كدفعة أولى) لتلقي دورات نوعية مكثفة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع معهد فينيتو للتراث الثقافي (IVBC) في إيطاليا.

## ترميم مسجد الأشاعر (المرحلة الثانية)

يُعتبر جامع الأشاعر بمدينة زبيد التاريخية واحداً من أقدم وأهم المعالم الأثرية والمعمارية الإسلامية في اليمن، والذي أسسه الصحابي أبو موسى الأشعري في العام الثامن للهجرة (القرن السابع الميلادي). وقد تعرض المبنى ومرفقاته للزحف العمراني، وتضرر بشكل كبير.. وهو السبب الذي استدعى التدخل لإنقاذ هذا المَعْلَم الأثري الهام. وقد تواصلت خلال عام 2013 أعمال الترميم ومرافقه وتناولت هذه الأعمال ترميم الفحول والجدران والحوائط المتهالكة وأساساتها وكذلك الجدران المتضررة بسبب المياه بما في ذلك أعمال ترميم عقود بعض أروقة المسجد كما تواصلت أعمال إزالة التشوهات والمباني المخالفة للطابع المعماري للمسجد، وبالتوازي مع ذلك أيضاً تواصلت أعمال ترميم عقود بعض واجهات المسجد. ويجدر ذكر أنه - وخلال العمل جوار هذه الأساسات- تم العثور على بعض بقايا من الفخار أو البلاط المحلي بطبقات لونية رقيقة يعتقد بأنها تعود إلى فترة الدولة الرسولية، وتم أيضاً خلال أعمال ترميم الجدران الكشف عن المئذنة القديمة التي وجدت خلف جدران المئذنة المستحدثة من الناحية الغربية والتي هي عبارة عن عمود مربع الشكل محاط بمئذنة أعمدة أسطوانية الشكل في كل ركن من أركانها. كما تم الكشف عن خلال المحسّات الأثرية عن عدد من السواقي والقنوات القديمة، مما يدلُّ على وجود نظام قنوات مائي لتزويد مطاهير المسجد بالمياه من الآبار القريبة، ووجد كذلك من خلال بعض المحسّات على الجدران بعض العملات التي تعود للفترة العثمانية وتُسمَّى (الطغراء)، حيث تميّزت المسكوكات العثمانية بنقش الطغراء، والطغراء عبارة عن نصوص كتابية تضم اسم السلطان واسم أبيه ولقبه بطريقة فنية معينة، وقيل أن أصل كلمة «طغراء» كلمة تنارية تحتوى على اسم السلطان الحاكم ولقبه، وأن أول من أستعملها كان السلطان الثالث في الدولة العثمانية مراد الأول.



رصف وتحسين ساحة القلعة - زبيد

## مشروع رصف شوارع مدينة زبيد التاريخية

تجري أعمال رصف الشوارع في مدينة زبيد التاريخية في ثلاث مناطق (وبمساحة إجمالية تصل إلى نحو 31 الف م<sup>2</sup>)، وتهدف هذه الأعمال إلى حماية البنية التحتية، والتصريف السطحي، وخدمة حركة المرور والمشاة، ورفع مستوى الفراغات. وقد صُممت بمواصفات خاصة معتمدة من الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية وخبراء منظمة اليونسكو، وبأحجار عالية الجودة والصلابة. ويجري حالياً تنفيذ أعمال الرصف والأعمال المرافقة والمتمثلة في حماية ودعم بعض الأساسات والجدران بالإضافة إلى أعمال التمديدات للكابلات الكهربائية الأرضية. كما تم الانتهاء من أعمال الرصف للمسرح المفتوح في ساحة القلعة والتي تعتبر أهم المنتفضات الحيوية لمدينة زبيد التاريخية والتي يمكن استخدامها للفعاليات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وقد تم إنجاز ما نسبته 30% من أعمال الرصف للمدينة.

## تدعيم وترميم المدرسة المنصورية/ المرحلة الثانية (جبن، الضالع)

تعد مدرسة المنصورية في جبن (أو ما تُسمَّى بعامة جبن) أحد أهم المعالم المعمارية التاريخية للدولة الطاهرية التي أسسها الملك المنصور عبد الوهاب بن داوود معوضة سنة (866-894هـ) الموافق (1462-1489 م). وقد تم- خلال المرحلة الأولى من التدخل- تنفيذ أعمال معالجة للأساسات التي تضررت بسبب تسرب مياه الأمطار والمجاري إليها نتيجة جريانها بجوارها وتغلغلها إلى عمق التربة المحيطة بهذه الأساسات، مُسبِّبةً لها نسباً مرتفعة من الرطوبة والأملاح الضارة التي عملت على تفتيت الأحجار وتآكلها، وبالتالي أدت إلى تشققات وتصدعات في المبنى، مما استدعى فلس وإزالة الأحجار التالفة واستبدالها بأخرى مطابقة لها من حيث المواصفات. كما تم تنفيذ أعمال فلس لمساحات متضررة في بعض جدران الواجهات، وكذلك إعادة ترميم الأسقف الخشبية التقليدية المتآكلة بنفس المواد الأصلية والتقنية التقليدية، ومن ثم تم تنفيذ أعمال التلايس بالقضاض البلدي للأسقف والواجهات- بما في ذلك تنفيذ أعمال تثبيت أولية للزخارف الجصية المهترئة في قباب المصلى التي تضررت بفعل الرطوبة الناتجة عن تسرب مياه الأمطار إليها من خلال الشقوق التي في أسطح هذه القباب. ولتحديد أضرار مياه المجاري والأمطار تم تنفيذ أعمال حماية كاملة للمبنى من جميع الاتجاهات بربط وتحويل التصريف السطحي إلى شبكة تصريف خاصة تم ربطها بالشبكة العامة.



المدرسة المنصورية - جبن

## دعم مكتبة الأحقاف/ المرحلة الثانية (ترميم، حضرموت)

تعتبر مكتبة الأحقاف في تريم من أهم مراكز حفظ وصيانة المخطوطات في اليمن، حيث تحتوي المكتبة على ما يزيد عن 3,000 مخطوط تضم 6,000 عنوان. وتم العمل لإيجاد مساحة في المكتبة، تكون كافية لتنفيذ أعمال الصيانة والترميم. كما تم توريد عدد من التجهيزات للمكتبة (كاميرا فوتوغرافية، ومواد لتجليد وحفظ المخطوطات، وتجهيزات مكتبية أخرى).



## تدخلات متنوعة

### الإطار 7

#### تجهيز وترميم دار المخطوطات بفريق وطني مُدرب

يُعتبر دارُ المخطوطات في صنعاء القديمة أهمّ المراكز اليمينية للمخطوطات، وقد أنشئ الدارُ في ثمانينيات القرن العشرين ليضمّ عدداً من الرقوق القرآنية والمخطوطات التي اكتشفت إثر سقوط إحدى المصنذقات الخشبية لسقف الجامع الكبير بتأثير الأمطار. يحتوي الدار على ما يزيد عن 16 ألف مخطوط تشمل نسخاً من القرآن الكريم وعلوم الفقه واللغة والطب وغيره. وقد قام الدار بتنفيذ أنشطة عديدة في التوثيق والترميم منذ إنشائه إلى بداية تسعينيات القرن الماضي، حيث تعرض الدار بعدها للتدهور الإداري والفني، وتوقفت أنشطة الصيانة والتوثيق فيه... وفي الوقت الذي أستمتر تدفق المخطوطات إلى الدار، إلا أنه ظل يعاني من شحة التجهيزات والخبرات الفنية المدربة للقيام بأعمال التوثيق والصيانة والترميم، وظلت الرقوق والمخطوطات حبيسة الأدرج.

ونظراً لما تحمله هذه المخطوطات من قيم علمية وفنية وتاريخية، فقد شرع الصندوق الاجتماعي في تنفيذ عمليات هامة لتحسين وضع الدار، اشتملت على تعزيز الحالة الإنشائية لمبنى الدار، تلاه إطلاق عملية واسعة للتوثيق والصيانة والترميم. وفي عام 2009 تم توقيع اتفاقية بين الصندوق وقطاع المخطوطات بوزارة الثقافة (بالتسيق مع جامعة صنعاء)، حيث قامت الجامعة بترشيح كوادر من الخريجين ومشرفين علميين للقيام بأعمال التوثيق والصيانة والترميم. وقام الصندوق بتوفير كافة التجهيزات اللازمة من أجهزة ومعدات (أجهزة كمبيوتر، كاميرات رقمية، طابعات، أثاث، مواد ترميم) بالإضافة إلى أجور 60 مختصاً جامعياً (بينهم 45 فتاة)، والذين تم أيضاً تدريبهم على يد خبير ترميم دولي. كما تم تجهيز معمل الترميم بالمعدات والمواد اللازمة. وأخيراً، ولتوفير حماية أكثر للمخطوطات من الحريق أو السرقة، قامَ الصندوقُ باستبدال شبكة الكهرباء القديمة المهترئة بشبكة حديثة، وكذا تركيب نظام مكافحة الحريق وكاميرات مراقبة. وخلال هذه العمليات، تم فهرسة وتوثيق أغلب مخطوطات الدار توثيقاً يدوياً والبيكرونيماً (بما فيها التصوير الفوتوغرافي). كما تم أيضاً تنفيذ أعمال صيانة وترميم لعدد كبير من المخطوطات مع استمرار برنامج التدريب لفريق الترميم الذي أصبح قادراً على تنفيذ أعمال ترميم ناجحة.

ثلاثاء: تم الانتهاء من أعمال المرحلة الأولى لمشروع حماية وترميم المنشآت الدفاعية في بوابة حصن ثلاث التاريخي، والمتمثلة في الكشف والتنقسي الأثري والترميم لقنوات المياه التاريخية المكتشفة أسفل الحصن، بالإضافة إلى اكتشاف وترميم بعض الجدران الخاصة بالمنشآت الدفاعية للبوابة الأصلية للحصن. وجدير بالذكر أن هذا المشروع وفر - في مرحلته الأولى - نحو 21,092 فرصة عمل مؤقتة.

وفي إطار الدعم المؤسسي الذي يقدمه الصندوق للهيئة العامة للأثار للارتقاء بالعمل الأثري، تم بالتعاون مع المعهد الألماني للأثار- تنفيذ برنامج تدريبي من قبيل خبراء المعهد لتعزيز قدرات كوادر الهيئة في مجال العمل الأثري، حيث استهدف البرنامج 45 أخصائياً آثارياً من كوادر الهيئة. وقد اشتمل البرنامج على عدد من الدورات التدريبية في المجالات المختلفة للعمل الأثري.



رصف شوارع صعدة





● برنامج النقد مقابل العمل

● قطاع الطرق

## برنامج الأشغال كثيفة العمالة

يستهدف برنامج الأشغال كثيفة العمالة المجتمعات المحلية الفقيرة، ويهدف إلى استفادة هذه المجتمعات بطريقة مزدوجة: توفير دخل من أجور العمل في مشاريع البرنامج لحماية الأسر الفقيرة ضد الصدمات، وتوفير الأصول المجتمعية التي من شأنها أن تولد منافع مستقبلية.



الإنجازات التراكمية لبرنامج النقد مقابل العمل (حتى نهاية عام 2013)

فرص العمل المؤقتة (يوم عمل/فرد)	عدد الأسر المستفيدة	عدد العاملين في مشاريع البرنامج		عدد المشاريع	العام
		إناث	ذكور		
898,711	27,428	17,597	102,515	261	2010/2008
1,255,342	22,767	18,646	88,468	74	2011
2,279,081	33,563	21,611	103,903	175	2012
5,121,599	57,428	26,616	155,055	237	2013
10,906,022	141,186	84,470	449,941	747	الإجمالي



الدورات التدريبية وورش العمل

تم تنفيذ عدة دورات تدريبية في فروع الصندوق التسعة في المحافظات، وذلك في مجالات مثل آلية العمل في البرنامج، وآلية الإشراف على المشاريع التي تُنفَّذ في إطاره، وآلية الاستهداف، والنماذج المحاسبية، والمتابعة المجتمعية، وإعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المستهدفة بمشاريع طويلة المدى، والتخطيط الاستراتيجي، التوعية بمخاطر سوء التغذية، وأضرار القات إدارة المساقط المائية... وقد استفاد من هذه الدورات مهندسون، واستشاريون، واستشاريون مجتمعيون، وضباط مشاريع، ومحاسبون (من كلا الجنسين).

كما أقيمت العديد من ورش العمل التي استهدفت مسؤولي البرنامج في الفروع، ومهندسي مشاريع 2013، واستشاريي المتابعة المجتمعية، بالإضافة إلى المحاسبين الماليين... وذلك بهدف عرض الدروس المستفادة من التجربة الهندية، وكيفية تطوير وتسهيل آلية الاستهداف، بالإضافة إلى توضيح عملية الإشراف، والنماذج المطلوبة، وفن التعامل مع المجتمعات المستهدفة، وكذا توضيح آلية المتابعة وكيفية تنفيذها مع المجتمعات المستفيدة.

وعقد الصندوق ورشة للتنسيق مع محافظ أبين في الجوانب المتصلة بالتدخل في المحافظة، وورشة أخرى للتنسيق مع جمعية الهلال الأحمر اليمني في محافظة إب، وورشة تشغيلية للمهندسين والفنيين المشرفين على مشاريع البرنامج بهدف مراجعة مستوى الأجور، والتحقق من عدالة توزيعها، ورفع مستوى الالتزام بأليات العمل الميداني. وفي محافظة الحديدة، تم التنسيق مع مدراء 3 مديريات (الميناء والحالي والحوك) من أجل تنفيذ مشاريع الحضر، حيث استهدفت العمالة العاطلة عبر مكاتب هذه المديرية. كما تم الاجتماع مع هيئة أبحاث علوم البحار ورئيس هيئة المصائد السمكية والاتحاد التعاوني السمكي في المحافظة. وجرى أيضا التنسيق مع المشروع الألماني في تنفيذ بعض المشاريع بمديرية زبيد.

يُنْدَرَجُ في إطار الأشغال كثيفة العمالة برنامج النقد مقابل العمل، وقطاع الطرق.

برنامج النقد مقابل العمل

تستهدف مشاريع النقد مقابل العمل المناطق الريفية شديدة الفقر، وتجمعات العمالة غير الماهرة في المناطق الحضرية، وذلك لتوفير فرص عمل مؤقتة للفقراء في المناطق الفقيرة المتأثرة بظروف الاقتصادية الصعبة والتغيرات المناخية (وعلى وجه الخصوص الجفاف)، وارتفاع أسعار الغذاء والبطالة.. حيث يعمل البرنامج مع المجتمع المستفيد بشكل مباشر في كافة مراحل المشروع والأنشطة التي يفرز المجتمع أهميتها لخدمته وعادة ما تكون هذه المشاريع ذات تقنية بسيطة وعمالة كثيفة لا تقل نسبة الأجور فيها عن 60% من الكلفة الإجمالية للمشاريع.

وقد بدأ العمل في برنامج الأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل) عام 2008 في أشد المناطق الريفية فقراً، بهدف تعزيز دور الصندوق كمكون في شبكة الأمان الاجتماعي عن طريق مبدأ الأجر مقابل العمل للإسهام في سد فجوة الاستهلاك للأسر والمجتمعات الفقيرة أثناء الصدمات والتغيرات المناخية وركود المواسم الزراعية، كما يسعى إلى زيادة الأصول الإنتاجية للمجتمعات المحلية المستهدفة بما يساعدها في مواجهة الصدمات المستقبلية.

وتتنوع تدخلات برنامج النقد مقابل العمل ما بين إنشاء وتأهيل المدرجات الزراعية، واستصلاح وحماية الأراضي الزراعية، وإدارة المساقط المائية، وتحسين الطرق الريفية، وحماية وتأهيل قنوات الري، وزيادة الغطاء النباتي، وخزانات حصاد مياه الأمطار، وحماية مصادر مياه الشرب، وحفر الآبار السطحية، وإنشاء الحدائق المنزلية... الخ.

تمت الموافقة في عام 2013 على 237 مشروعاً بكلفة تقديرية تتجاوز 67.5 مليون دولار، يستفيد منها حوالي 401,600 نسمة (50% منهم من الإناث)، وتولد منها حوالي 5 ملايين فرصة عمل (منها قرابة مليون للنساء) وبذلك يبلغ العدد التراكمي لمشاريع النقد مقابل العمل 748 مشروعاً بكلفة إجمالية تُقدَّرُ بأكثر من 152.8 مليون دولار. يُستهدفُ منها حوالي 141,186 أسرة.. بينما يُتَوَقَّعُ أن يستفيد منها 2.1 مليون نسمة تقريبا (49% من الإناث)، وتُخلَقُ فُرْصُ عملٍ يتجاوز عددها الإجمالي قرابة 11 مليون يوم عمل (منها حوالي 2 مليون مخصصة للنساء). ويُقدَّرُ أن البرنامج استهدف حوالي 11% من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في اليمن، والذين يُقدَّرُ عددهم بحوالي 10 ملايين شخص.

مخرجات برنامج النقد مقابل العمل

التدخل	عام 2013	تراكمي (2008 - نهاية 2013)
مساحة الأراضي والمدرجات الزراعية التي تمت حمايتها واستصلاحها (هكتار)	1,884	3,319
السعة الاستيعابية لخزانات حصاد مياه الأمطار (م <sup>3</sup> )	90,101	209,778
طول الطرق الريفية التي تمت حمايتها وتحسينها/أعيد تأهيلها في إطار البرنامج (كم)	36	211
عدد الآبار التي تمت حمايتها وإعادة تأهيلها	122	632
عدد المساكن المهتدة من السيول، والتي تمت حمايتها	504	827
عدد الحمامات التي تم بناؤها	4,926	8,841
طول قنوات الري التي تم تشييدها (متر طولي)	1,157	9,637

## أمثلة على التدخلات النوعية في البرنامج

حماية القرى من زحف الرمال: تم تنفيذ هذا التدخل في قريتي المدنية والزاوية بمديرية زبيد (محافظة الحديدة)، وذلك لحماية القريتين ومجلاتهما السبع من زحف الرمال على المنازل والشوارع والأراضي الزراعية. وقد استهدف هذا التدخل حوالي 761 أسرة، وحمى 187 هكتاراً من الأراضي الزراعية من هذا الزحف، وتم استخدام 71,113 شجرة لحماية القريتين ومجلاتهما.

استصلاح أراضٍ زراعية: تم التدخل في الأراضي الزراعية التابعة لقرى دير الحبيلي في السخنة (الحديدة)، وذلك للاستفادة من جريان مياه السيول وزيادة تغذية الحوض المائي في المنطقة عن طريق تفتيد الأسوام الترابية وحفر التغذية للمياه الجوفية بالطرق التقليدية، بالإضافة إلى زراعة حوالي 4,000 شجرة لتثبيت الأسوام الترابية، حيث بلغ إجمالي مساحة الأراضي الزراعية المروية 290 هكتاراً، تستفيد منها 428 أسرة فقيرة، الأمر الذي شجع المستفيدين على زراعة بعض المحاصيل النقدية مثل السمسم وبعض أنواع الخضار... كما أدى ذلك التدخل إلى رفع منسوب المياه في المنطقة، وهو الأمر الذي تستفيد منه حوالي 20 بئراً تستخدم مياهها للري والشرب.



أحد مشاريع النقد مقابل العمل

## الإطار 8

### مشروع حماية الأراضي الزراعية في الشريجة (لحج).. فرص عمل وعودة إلى الديار

تقع قرية الشريجة في مديرية القبيطة (محافظة لحج)، وهي مجاورة لقرى منطقة كرش. ولذا، فإن مشروع حماية الأراضي الزراعية من الانجراف وتحسين ورصف طريق خريجة، الذي نفذته الصندوق في إطار برنامج النقد مقابل العمل يغطي قرية الشريجة وعدداً من قرى كرش، والتي تقع جميعها على الخط الرابط بين عدن وتعز. ويتوقع أن تستفيد مباشرة من المشروع (الذي تبلغ كلفته التقديرية 554,000 دولار) أكثر من 616 أسرة. كما يوفر المشروع فرص عمل تقارب 60,100 يوم عمل. وهو يتكوّن من 3 مكونات رئيسية، وهي: حماية الأراضي الزراعية في المنطقة المحددة له، وتحسين ورصف طريق خريجة، وإنشاء خزانات لحصاد مياه الأمطار ليستخدمها الأهالي بصورة جماعية.

وقبل المشروع، كانت الأسر المستهدفة تعاني الكثير من الظروف والتحديات الصعبة.. وقد جاء ذكر هذه المصاعب على لسان المستفيدين أنفسهم من خلال المقابلات التي تم إجراؤها معهم.

فقد قال البعض: ((الناس كانوا «تعباتين»... يعني هذه الجرشة (البوشة) اللي يأكلوها الأبقار والأغنام طحنوها وأكلوها عيالهم)). وقال البعض الآخر: ((الناس ما فيش معهم أي مصدر دخل بالقرية إلا هذا المشروع اللي جاء في وقته)). ويضيف أحد المستفيدين من المشروع: ((نزلنا من الجبل لونه «أي إلى هنا»، والسبب «السبب» الطريق عسر، وكنا بعاذ... والآن بعد ما تصلحت الطريق صرنا طلعه نزله لا عند المراجعة حقاً «أي صرنا نطلع وننزل بسهولة من الجبل حيث أراضيها الزراعية»)).

وقد تم رصد العديد من قصص النجاح التي يمكن تلخيصها في الآتي:

استفادت الأسر المستهدفة من جزء كبير من مستحقاتها من خلال العمل في المشروع، وذلك في توفير الغذاء لأفراد الأسرة. وكان ذلك واضحاً من إفادة الأسر نفسها، وإفادات أصحاب البقالات القريبة من المنطقة. وكذلك لوحظ زيادة مجيء ومغادرة سيارات البائعين للمواد الغذائية التي نشطت أيام تنفيذ المشروع.

سداد بعض الديون، واستكمال بعض المباني في المساكن المتواضعة (حيث قال بعض المستفيدين: «استفدنا، خارجنا - أي سدّدنا - بعض الدّين اللي علينا»).

هناك بعض الأسر التي هجرت القرية، وتركت أراضيها الزراعية بسبب عورة الطريق، وانتقلت إلى قرب خط الطريق السريع الذي يربط محافظتي عدن وتعز، وعاش بعضها بين الكهوف... ثم عادت إلى قراها، وإلى أراضيها الزراعية، وذلك بفضل تدخل برنامج النقد مقابل العمل الذي عمل على تحسين ورصف الطريق.

استفاد المستهدفون المباشرون وغير المباشرين من تحسين ورصف الطريق.. وقد تمثّل ذلك في سهولة الوصول إلى القرية، وانخفاض أجور المواصلات وأجرة نقل المواد الغذائية، ووصول المركبات الصغيرة إلى القرية.

كذلك كان واضحاً عودة الكثير من الأسر المقيمة في المدن الرئيسية إلى القرية خلال إجازة عيدي الفطر والأضحى بعد أن تم تحسين ورصف الطريق إلى القرية.

الحفاظ على الأصول الإنتاجية (مثل الأراضي الزراعية التي قد كان بعض المستفيدين قد هجروها قبل تنفيذ المشروع)، وزيادة الأصول الإنتاجية (مثل الأغنام التي لا يستطيعون تربيتها ورعيها إلا في الجبل الذي يحضن كل ما يملكونه).



## قطاع الطرق

## الدورات التدريبية وورش العمل

مُحَدِّت 58 دورة تدريبية في محافظات صنعاء وحجة وتعز وذمار وعمران، استهدفت 138 مهندساً وضباط مشاريع القطاع، والمساعدين.. وذلك لتعريفهم بالتوجهات والسياسات الجديدة في قطاع الطرق، وآلية الإشراف على المشاريع، وكذا آلية تنفيذ مشاريع الطرق بالتعاقدات المجتمعية.. فضلا عن عقد ورشتي عمل في الفروع والمقر الرئيسي للصدوق، استهدفت إحداهما 50 فنياً، وذلك بهدف مناقشة المستجدات والتوجهات الجديدة في القطاع.



طريق الأكبوش - حيفان - تعز

نظرا للتشتت السكاني والجغرافي الكبير الذي تعاني منه بلادنا، حيث يتوزع السكان على أكثر من 130 ألف تجمع سكاني و3,426 منطقة حضرية.. يأتي الدور الهام والحيوي الذي تلعبه الطرق الريفية في ربط تلك التجمعات- وخاصة النائية منها- بالمناطق الحضرية، وبما يسهل الوصول إلى الخدمات الأساسية (الصحية، والتعليمية، والسلع الغذائية الأساسية) وكسر حاجز العزلة والفقير في تلك المناطق، بالإضافة إلى تعزيز المقومات الاقتصادية عن طريق تسهيل نقل المنتجات الزراعية، وتخفيض كلفة النقل. وتتمثل توجهات قطاع الطرق في ربط القرى والأسواق والخدمات الاجتماعية، وزيادة المحتوى التشغيلي (نسبة العمالة) للمشاريع، وخلق فرص عمل مؤقتة بتقليص دور المعدات في مشاريع الطرق الريفية إلى أقصى حد ممكن، والاعتماد على العمالة اليدوية في التنفيذ، وتحسين جودة الاستهداف للمشاريع بالتركيز على المناطق الريفية الفقيرة والأكثر احتياجا وجيوب الفقير في المناطق الحضرية، وكذا رفع كفاءة الضباط والاستشاريين وتحسين الأداء إداريا وفنياً.

تمت الموافقة- خلال العام- على 49 مشروعا بكلفة إجمالية تقارب 18.9 مليون دولار، يستفيد منها حوالي 138,230 شخصا (نصفهم من الإناث)، وتولد منها نحو 770,200 يوم عمل. وتوزع المشاريع على الطرق الريفية (34 مشروعا بطول يبلغ 194 كم)، وورصف الطرقات (15 مشروعا، بمساحة 241,790 م<sup>2</sup>). وبالتالي، فإن الإنجاز التراكمي للقطاع بلغ 861 مشروعا بكلفة تقديرية تقارب 197.2 مليون دولار، يستفيد منها قرابة 4.5 مليون شخص (نصفهم أيضا من الإناث)، وتولد عنها حوالي 9.7 مليون فرصة عمل.

وتشتمل المشاريع على شق وإعادة تأهيل طرق ريفية بطول 3,620 كيلومترا تقريبا، وورصف مساحات بلغت حوالي 3 ملايين متر مربع.

## الجدول (12)

### مؤشرات قطاع الطرق

البيان	2013	تراكمي ( 1997 - 2013 )
عدد المشاريع التي تم تطويرها	49	861
التكلفة التقديرية ( دولار )	18,865,510	197,168,039
المشاريع المنجزة	64	627
المنصرف ( دولار )	20,439,809	150,269,289
المستفيدون المباثرون - تقديري	138,224	4,488,529
نسبة الإناث من المستفيدات (%)	50	50
العمالة المؤقتة ( يوم عمل )	770,190	9,638,937





- التمويلات والدعم الفني
- المبادرات والدعم المؤسسي وبناء القدرات
- الخدمات غير المالية
- شبكة اليمن للتمويل الأصغر

## تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

يسعى هذا البرنامج إلى تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر من خلال إنشاء ودعم مؤسسات وبرامج وبنوك مالية للتمويل الصغير والأصغر، وكذا تسهيل تقديم الخدمات غير المالية لأصحاب المشاريع لمساعدتهم على زيادة دخلهم وتوفير فرص عمل جديدة.



## التمويلات والدعم الفني

واصل الصندوق تمويل محافظ قروض مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر (حضر موت ، نماء ، أزال ، الوطنية ، الاتحاد ، عدن ، الأوائل) التي بلغت حوالي 1.8 مليار ريال يمني (ما يعادل 8.4 مليون دولار) بهدف تمكينها من مواصلة تقديم خدماتها المالية بشكل مستدام لفئة المستهدفة من النساء والرجال أصحاب الأنشطة المدرة للدخل. وخلال العام، مَوَّلَ الصندوق وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر خلال العام بمبلغ 496 مليون ريال (ما يعادل 2.3 مليون دولار). كما مَوَّلَ الصندوق شبكة اليمن للتمويل الأصغر بمبلغ 82.6 مليون ريال (ما يعادل 0.4 مليون دولار). وتم أيضاً تمويل مشروع تخريج المستفيدين من خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية بمبلغ يقارب 17 مليون ريال (حوالي 79 ألف دولار)، وهو المشروع الذي يهدف إلى تخريج 480 مستفيداً ومستفيدة من الفقر المدقع ليصبحوا قادرين على إدارة مشروعاتهم الخاصة، والاستفادة من خدمات التمويل الأصغر في محافظات عدن وتعز ولحج. وَحَصَلَ الجهاز المركزي للإحصاء أيضاً على مبلغ 14.4 مليون ريال (قرابة 67 ألف دولار) لتنفيذ مشروع مسح القوى العاملة والتمويل الأصغر.

أما إجمالي الدعم الفني الذي قدمه الصندوق لبرنامج الاتحاد ومؤسسة عدن وبرنامج أزال وصندوق الصناعات، فقد بلغ 128.2 مليون ريال (حوالي 0.6 مليون دولار) بهدف التوسع واستهداف منتجي الغذاء، وكذلك لتطوير شبكة نظام القروض في المركز الرئيسي وربطها بالفروع.

قامَ الصندوقُ بتطوير وتنفيذ 30 مشروعاً تركزت على تقديم التمويل ودعم قطاعي المنشآت الأصغر وخدمات الأعمال بكلفة تقديرية تقارب 3.225 مليون ريال يمني (ما يعادل 15 مليون دولار تقريباً). وبلغَ العددُ الإجماليُّ للقروض 624.491 قرضاً بمبلغ إجمالي يصل إلى 55 مليار ريال (256 مليون دولار)، بينما بلغَ حجمُ محفظة القروض حوالي 9.6 مليار ريال (قرابة 44.6 مليون دولار) (الجدول 13).

## الجدول (13)

مؤشرات برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر حتى نهاية شهر ديسمبر 2013

البرنامج	عدد العملاء (نشطون)		الأرقام التراكمية		محفظة القروض في المخاطرة (%)	محفظة القروض (مليون ريال)	مدخرون		البرنامج
	مقترضون	النساء (%)	مبالغ القروض (مليون ريال)	عدد القروض			الإجمالي	النساء (%)	
بنك الأمل للتمويل الأصغر	34,374	51	5,457	84,216	0.53	1,904	57,894	51	بنك الأمل للتمويل الأصغر
المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	14,986	93	5,463	116,414	4.81	594	24,354	93	المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر
مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	10,043	90	2,787	54,892	0	593	12,531	90	مؤسسة عدن للتمويل الأصغر
برنامج نماء للتمويل الأصغر	8,805	45	5,298	64,830	5.69	539	1,872	45	برنامج نماء للتمويل الأصغر
برنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر	8,787	37	6,658	31,549	1.10	1,433	0	37	برنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر
مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	5,847	3	4,119	9,226	0.4	1,854	148,619	3	مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي
برنامج أزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي	4,672	58	1,868	41,538	5.79	341	2,688	58	برنامج أزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي
صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة	3,739	19	14,735	18,919	5	1,481	0	19	صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة
برنامج حضر موت للتمويل الأصغر	2,720	39	1,134	14,492	6.98	261	3,534	39	برنامج حضر موت للتمويل الأصغر
برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر	2,487	90	1,800	44,592	0	360	1,800	90	برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر
شركة الأوائل للتمويل الأصغر	1,820	81	2,018	58,799	19.78	50	0	81	شركة الأوائل للتمويل الأصغر
المؤسسة الاجتماعية للتنمية المستدامة	1,446	66	1,723	17,529	2.71	180	0	66	المؤسسة الاجتماعية للتنمية المستدامة
مشاريع مدرة للدخل			1,690	67,495					مشاريع مدرة للدخل
الإجمالي	99,726		54,750	624,491		9,590	253,292		الإجمالي



ورشة إرشادية لرياديين الأعمال



## المبادرات والدعم المؤسسي وبناء القدرات

واصل الصندوق دعمه للمبادرات الجديدة، وتقديم الدعم المؤسسي وبناء القدرات لبرامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر.

خدمة الهاتف المحمول: استمر الصندوق في دعم خدمة الهاتف النقال لتطوير وسائل تقديم الخدمات المالية، وذلك بالتعاون مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) والوكالة الأمريكية للتنمية (USAID)، حيث تم عقد ورشتي عمل لتطوير التشريعات الخاصة بالخدمات المالية عن طريق إدخال خدمة الهاتف المحمول بحضور 30 مشاركاً من ممثلي جهات ذات صلة. ومن المتوقع أن تساهم خدمة الهاتف المحمول في انتشار خدمات التمويل الأصغر - خاصة في المناطق الريفية.

تعزيز البناء المؤسسي: واصل الصندوق تقديم الدعم الفني لمؤسسات وبرامج التمويل الصغير والأصغر بهدف تعزيز البناء المؤسسي لها لتحسين أدائها ورفع كفاءة قدرات ومهارات كوادرها. فقد قام الصندوق بتقديم دعم فني لتطوير الأنظمة الآلية الثلاثة (التقنية، والموارد البشرية، والمحاسبية)، وربطها ببعضها لتخدم تلك البرامج. كما تم تقديم الدعم المستمر على رأس العمل لعدد من تلك البرامج والمؤسسات لتطوير نظام القروض (معين)، وربط نظام القروض لمؤسسة عدن للتمويل الأصغر مركزياً مع الفروع.

المصادقات الميدانية لمحافظة عدد من برامج ومؤسسات التمويل الأصغر: قام الصندوق بتنفيذ المصادقات الميدانية على عينة من محافظ وقروض وادخارات كل من شركة الأواثل، مؤسسة عدن، برنامج حضرموت، وبعض فروع المؤسسة الوطنية وبرنامج الاتحاد... وذلك من قبل فريق عمل متدربة وذات خبرة. وهدفت تلك المصادقات إلى التحقق من وجود القروض والادخارات لدى العملاء والعمليات، والتأكد من صحة وسلامة إجراءات صرف القروض للفئات المستهدفة. كما تم أيضاً تنفيذ دورة تدريبية لاثنتي عشرة استشارية حول الدور الإشرافي والرقابي الذي يضطلع به الصندوق تجاه برامج ومؤسسات التمويل الأصغر من خلال المراجعة المالية والميدانية لتلك المؤسسات.

تقديم دعم فني لقطاع تنمية المنشآت: خلال العام، بدأ تنفيذ مشروع الدعم الفني لقطاع تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن، والذي يشتمل على مكونات رئيسية، منها دراسة السوق للتمويل الصغير والأصغر في اليمن، وتقديم الدعم الفني للمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، وتدريب القيادات العليا العاملة في مجال التمويل الأصغر، وتطوير نظام الإقراض والتمويل الآلي.

مراجعة إستراتيجية وحدة المنشآت: قام الصندوق بمراجعة خطة مكونات إستراتيجية الوحدة (2011-2015)، وإعادة صياغة مكوناتها الرئيسية (الرؤية، الرسالة، الغايات، الأهداف الرئيسية والفرعية) للفترة 2014-2018، بما يعزز تطوير خدمات التمويل الأصغر للوصول إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المنشآت الأصغر، وذلك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.. وجرى كذلك مراجعة وتحديث دليل عمليات الوحدة، والذي يشتمل على عدة مكونات رئيسية تهدف إلى تطوير البناء المؤسسي للوحدة، وتحسين أدائها وعملها مع جميع اللاعبين في التمويل الأصغر.

ونتيجة للطلب المتزايد على التمويل الصغير والأصغر، قامت الوحدة - بالتعاون مع بنك التنمية الألماني - بإعداد مقترح إنشاء بنك جديد في اليمن في مجال التمويل الصغير والمتوسط، والذي ستقوم شركة الأنظمة المالية الألمانية (LFS) بدراسة الجدوى لإنشائه.

## الخدمات غير المالية (وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر)

واصل الصندوق تمويل وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر لمساعدتها في تنفيذ مشاريعها في مجال تنمية خدمات الأعمال في عدة محافظات (الحديدة، ذمار، حضرموت، تعز، صنعاء، أمانة العاصمة، إب).

مشروع بيزنس إيدج ودبلوم إدارة المشاريع الصغيرة: نفذت الوكالة مع شركائها من المعاهد الخاصة في محافظتي إب وتعز ندوتين ترويجيتين تحت عنوان (كيف تصبح أكثر فعالية)، استهدفتا 230 مشاركاً (منهم 71 من الإناث) من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخريجي الجامعات والمعاهد الفنية والتقنية والصحية، وعملاء التمويل الأصغر وأصحاب مشاريع تمويل ذاتي، وبنك التضامن الإسلامي ومصرف الكريمي وبنك الأمل والمؤسسة الوطنية. كما نفذت الوكالة عدة دورات تدريبية في مجال دبلوم إدارة المشاريع الصغيرة المقولب من برنامج بيزنس إيدج، في محافظات صنعاء والحديدة وإب وتعز.. مستهدفة 304 متدربين من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية والتقنية وعملاء التمويل الأصغر وأصحاب المشاريع الخاصة بهدف إكسابهم مهارات إدارة المشاريع، ضمن برنامج التدريب الإداري للمشروع، كما نظمت الوكالة - بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية - ورشة لتدريب القائمين على تقييم أداء المدربين التي حضرها 8 من المقيمين المعتمدين من مؤسسة التمويل الدولية، وهدفت إلى التذكير بمنهجية بيزنس إيدج في تقييم المدربين، ومراجعة خطوات إجراء التقييم، وتعبئة نماذجه، وتبادل الخبرات المكتسبة خلال الفترة الماضية.

مشروع قطاع سيدات الأعمال اليمنيات: نفذت الوكالة ورشة تعريفية عن الغرفة التجارية، استهدفت 150 من سيدات الأعمال اليمنيات، وتطرقت إلى مواضيع أهمها تحويل سيدات الأعمال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم، وتعريفهن بخدمات الغرفة التجارية وما تقدمه لسيدات الأعمال. كما تم استضافة خبيرة دولية في مجال الأعمال التجارية للسيدات، وتم تنظيم اجتماع وندوتين تعريفيتين معها في صنعاء وعدن.. إضافة إلى زيارات ميدانية لعدد من سيدات الأعمال اليمنيات في المحافظات، كما تم إقامة ندوة تعريفية بصنعاء عن أهمية الإجراءات والقوانين الضريبية. كما نظمت 3 ورش عمل استهدفت بناء قدرات 63 سيدة، وتطوير مهاراتهم التسويقية في مجال برنامج بيزنس إيدج التسويقي التابع لمؤسسة التمويل الدولية.

برنامج تدريبي للصيادين: نفذ الصندوق ثلاث ورش عمل لرفع وعي أكثر من 80 صياداً في المهرة وسقطرى والمكلا، وذلك في مجال زيادة الإنتاج السمكي وتقليل تكاليف الإنتاج. كما نظمت ثلاث دورات لتدريب مدربين، استهدفت 30 صياداً من الجمعيات السمكية، وهدفت إلى تأهيلهم ليصبحوا مدربين على أجهزة كاشف الأسماك ولاستمرارية التدريب للصيادين الآخرين. كما قامت الوكالة - بتمويل من شركة الغاز الطبيعي المسال - بتدريب 208 من صيادي الجمعيات السمكية في 4 مناطق في محافظة شبوة في مجالات استخدام جهاز GPS وصيانة وإصلاح أعطال محركات القوارب البحرية والإرشاد السمكي. يهدف التدريب إلى إكساب الصيادين المهارات اللازمة لاستخدام جهاز كشف المواقع الجغرافية (جي بي إس) خلال عمليات الاصطياد.

برنامج «تعرف على عالم الأعمال» (KAB): تم تنفيذ 13 دورة تدريبية و13 ندوة استهدفت محافظات لحج وعدن وتعز وأبين. ووصل عدد المشاركين إلى 446 طالباً وطالبة وهدفت زرع الثقافة الريادية بين أوساط الشباب الخريجين (وكذا طلاب السنة الأخيرة) من الجامعات والمعاهد التقنية والمهنية، لتدريب الشباب على إنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة وكيفية عمل دراسة جدوى للمشاريع. كما نفذت 4 دورات تدريب مدربين في نفس المجال، شارك فيها 103 من مدرسي المعاهد التقنية والمهنية من مختلف محافظات الجمهورية، وهدفت إلى تأهيل مدربين في منهج «كاب».

وفي السياق نفسه نفذت 6 دورات تدريبية قصيرة بالتنسيق مع القطاع الخاص في عدن وتعز ولحج، استهدفت 307 متدربين من طلاب السنة الأخيرة والخريجين من معاهد التقنية والمهنية وطلاب الجامعات وكليات المجتمع وركزت على تعزيز الوعي بعالم الأعمال.

**مشروع فرصة:** عُقدت ورشة عمل تعريفية بالمشروع الذي يهدف إلى تشجيع رواد الأعمال من فئات الشباب لتطوير أعمالهم والاستفادة من تجاربهم (ويُعتبر أحد مشاريع وزارة الخارجية البريطانية ودول الثماني التي تهتم بدعم مشروعات الشباب). حضر الورشة 22 شخصية من كبار رجال الأعمال في محافظة صنعاء.

**مشروع إعداد دراسة تحليلية لقطاع المعلومات:** ضمن هذا المشروع نفذت 3 دورات تدريبية في محافظة عدن، استهدفت 60 شخصاً من خريجي الكمبيوتر والعاملين في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وذلك لتلبية لاحتياجات السوق المحلية: الأولى في تقنية الشبكات وصيانة الحاسوب - مع التركيز على تنمية وتأهيل المتدربين في الشبكات وصيانة الحاسوب. وكانت الدورة الثانية في مجال تقنية برمجة المواقع الاليكترونية. أما الدورة الثالثة، فكانت في مجال منهجية تقنية أوراكل المقلوبة، وهدفت الدورة إلى تطوير مهارات المتدربين في استخدام برنامج قواعد البيانات (أوراكل) وتمكينهم من الممارسة العملية في أية منشأة.

**مشروع دراسة احتياج السوق من العمالة في قطاع الإنشاء والتعمير:** يهدف المشروع إلى تدريب وتأهيل مهندسين خريجي قسم الهندسة المعمارية في مجال برنامج التصميم المعماري (الأوتوكاد) وبرنامج الإخراج المعماري. وقد نفذت في مديرية المنصورة (عدن) دورة تدريبية لـ 23 متدربة، فضلاً عن دورتين أخريين في نفس المجال. وقد استفاد من التدريب أكثر من 40 شخصاً. كما تم تدريب وتأهيل 36 من المهندسين المدنيين والمعماريين في علم إدارة المشاريع الاحترافية.

## شبكة اليمن للتمويل الأصغر

استمرَّ الصندوق في تمويل شبكة اليمن للتمويل الأصغر لمساعدتها على تقديم الدعم الفني لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر في مجال التدريب والاستشارات والترويج وتطوير المنتجات.

وقد نفذت الشبكة خلال 2013 عدة أنشطة هدفت إلى رفع كفاءة أداء شركائها في مجال التمويل الأصغر في اليمن (برامج ومؤسسات التمويل الأصغر).

**التمويل الريفي والزراعي:** عُقدت ورشة عمل حول التمويل الريفي والزراعي، شارك فيها 25 شخصاً من مؤسسات التمويل الأصغر العاملة في صنعاء، بالإضافة إلى عدد من المانحين. وتم استعراض واقع التمويل الزراعي الريفي في اليمن، وأهم المعوقات التي تقف أمام انتشاره والمتمثلة بالمخاطر المرتفعة، وعدم تنوع المنتجات بما يتلاءم مع البيئة الريفية، والتكلفة التشغيلية المرتفعة، وضعف الثقافة المالية.

**مهارة الاتصال الفعال والتعامل مع العملاء:** نظمت الشبكة دورة تدريبية في هذا المجال استفاد منها 23 متدرباً ومتدربة من مختلف مؤسسات التمويل الأصغر. كما نُفذت دورة تدريبية في مجال «أساليب الترويج ومهارات البيع في بيئة تنافسية»، شارك فيها 22 شخصاً (منهم 8 إناث) من موظفي مؤسسات التمويل الأصغر الأعضاء في الشبكة. وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) نظمت الشبكة دورة تدريبية بعنوان «الحوكمة المؤسسية» حضرها 24 متدرباً (منهم 10 نساء)، واستهدفت مجالس إدارة المؤسسات والبرامج العاملة في التمويل الأصغر من أجل ضمان دور أكثر فعالية وتأثيراً لمجالس الإدارات.

كما نفذت 3 ورش عمل تشييطية في صنعاء، هدفت إلى إطلاع 68 مدرباً ومدربة للبرنامج (من الذين تم تدريبهم خلال الفترة 2008-2010) على تحديثات البرنامج في مجال الخوضرة (Greening). كما عُقدت دورة تدريب مدربين للبرنامج، استهدفت 53 مدرساً من مدرسي كليات المجتمع الحكومية والخاصة، كما نُفذت 9 دورات تدريبية في محافظات عدن والحديدة وأبين ولحج وتعز استهدفت 362 طالباً وطالبة الذين يعتبرون في السنوات الأخيرة من الدراسة في الجامعات والمعاهد الفنية والتقنية والمهنية وهدفت إلى تعزيز الوعي لدى الشباب بعالم الأعمال، وكيفية التصرف بريادية في هذا المجال، ومساعدتهم على استيعاب تخطيط المشاريع الخاصة الربحية وتنظيمها وتشغيلها، وبالتالي تأسيس مشاريعهم الخاصة والدخول إلى سوق العمل. كما نفذت الوكالة بمحافظة لحج دورتين تدريبيتين قصيرتين لـ 131 طالباً في مهارات الثقافة الريادية وإدارة المشاريع، ودورة مماثلة في محافظة عدن لتدريب 56 شخصاً في نفس المجال.

**تطوير وتحسين المدخلات الزراعية:** نفذت الوكالة عدداً من المسوحات الميدانية، والدورات التدريبية، وورش العمل، ودورات تأهيل مدربين، بالإضافة إلى دعم وإنشاء حوالي 60 حقلاً زراعياً وإنتاجياً وإيضاحياً.. وذلك في محافظات الضالع ولحج وذمار صنعاء والحديدة وحضرموت، استهدف أكثر من 1.500 مزارع ومهندس زراعي وطالب وعضو هيئة تدريس بكلية الزراعة (جامعة صنعاء)، حيث هدفت هذه الأنشطة إلى تطوير وتحسين المدخلات الزراعية، وتحديد مشاكل القطاع الزراعي، واستخدام التقنيات الحديثة للمدخلات الزراعية، وخصوصاً محاصيل الشام والحبوب (البطخ) والطماطم.. وكذلك زيادة معدلات الإنتاج الزراعي كما وتحسينه نوعاً، وخفض تكاليف الإنتاج، وتقليل معدلات التلف قبل الحصاد وبعده.. وكذا تنمية مهارات المزارعين في تطبيق الطرق السليمة لتصدير منتجاتهم، وترشيد استخدام المياه، والحد من تلف المحاصيل قبل وبعد عملية الحصاد.

**تطوير تصدير السلالات الحرفية:** تم التنسيق مع عدد من الحرفيين لتصدير السلالات المنتجة من سعف النخيل إلى تجار الجملة في فرنسا والاندنمرك، وذلك بهدف زيادة دخل المنتجين من الحرفيين والحرفيات الذين يصل عددهم إلى 200. كما نُفذت دورة لتدريب مدربين وحرفيين محليين لمنتجات سعف النخيل من الحديدة وسقطرى وصنعاء وغيما بهدف تطوير وتحسين المنتج بما يتناسب مع احتياجات السوق الخارجي، حيث تم استضافة استشارية بريطانية وحرية أفريقي واستشارية محلية خبيرة في قطاع الحرف اليدوية وهدفت الدورة - التي شارك فيها 28 حرفية و5 حرفيين - إلى تأهيل المدربين في تدريب الحرفيين في مجال تحسين المنتج المصنوع من سعف النخيل من حيث الشكل والجودة العالية، وإدخال القيمة المضافة للمنتج كالجلود والصوف، وتعريفهم بمتطلبات السوق الخارجي. كما واصلت الوكالة متابعة التدريبات اللواتي تلقين تدريباً في مجال الحرف اليدوية لتجهيز طلبات عينات السلالات الحرفية من مديريات محافظة الحديدة (زبيد، المراوعة، الحشابة، باجل، التحيتا) بهدف عرضها في المعرض السنوي 2014 الذي سيقام في فرانكفورت. ألمانيا.. ويُتوقع أن تستفيد من المشروع 133 مستفيدة.

**مشروع استشاري:** تم تنظيم دورتين تدريبيتين، شارك فيهما 48 استشارياً من محافظات عدن وصنعاء والحديدة، وهدفتا إلى تدريب وتأهيل استشاريين محليين متخصصين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

**مشروع خوضرة الفنادق:** عقدت الوكالة ورشتي عمل في صنعاء وعدن، شارك فيهما 38 شخصاً يمثلون أصحاب الفنادق الخاصة، وهدفتا إلى عرض نتائج الدراسة التي توضح فعالية استخدام مصادر أخرى بديلة للطاقة، ومعينات ترشيد الاستهلاك التي تساعد على تخفيض التكاليف الاستثمارية والتشغيلية للقطاع السياحي وفرص الاستثمار الجديدة في هذا المجال. كما نظمت الوكالة ورشة عمل في المكلا بهدف عرض مخرجات دراسة جدوى خوضرة الفنادق على الفنادق الصغيرة والمتوسطة باستخدام الطاقة البديلة، ومعينات لترشيد الاستهلاك التي تساعد على تخفيض التكاليف الاستثمارية والتشغيلية للقطاع السياحي، وفرص الاستثمار الجديدة في هذا المجال. وقد شارك في الورشة 20 من مالكي وممثلي الفنادق، و3 من شركات الطاقة.



دراسة ميدانية في خمس مدن يمنية (عدن، تعز، الحوطة/لحج، المكلا، وسيئون). وفي المرحلة الثالثة، تُقام ورشة عمل بعنوان «منتجات تمويل جديدة لمشاريع الإنتاج والتصنيع الزراعي للسوق اليمني»، حيث يتم التركيز على آليات جديدة لإقراض العاملين في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي في السوق اليمني بناء على نتائج الدراسة الميدانية.

دورة «تطوير المنتج المالي»: بالتعاون مع شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل)، تم تنظيم دورة «تطوير المنتج المالي»، والتي شارك فيها 22 متديراً من مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن، وكذلك من البحرين والسودان والسعودية ولبنان. وهدفت رفع قدرات المشاركين في عملية تطوير المنتجات المالية المتنوعة عن طريق تطبيق تقنيات متنوعة لبحوث السوق الموجهة لتلبية احتياجات العميل، وتحديد تكلفة المنتج وتسعيره، وإجراء اختبار تجريبي للمنتجات. دورات على رأس العمل، نظمت 3 دورات تدريبية على رأس العمل لمؤسسات التمويل الأصغر، استفاد منها 70 متديراً ومنتديراً، وذلك في إدارة المتأخرات (في المركز التدريبي للمؤسسة الوطنية)، وخدمة العملاء (لموظفي مؤسسة عدن)، والمهارات القيادية وأخلاقيات العمل (لموظفي مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي).

أيام المنشآت الصغيرة والأصغر: نظمت الشبكة مع شركائها - بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية - الفعالية الثامنة لأيام المنشآت الصغيرة والأصغر، والتي استمرت أسبوعاً وشارك فيها أكثر من 60 عميلة وعميلاً يمثلون مختلف برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر، وجهات أخرى... وذلك بهدف الترويج للتمويل الأصغر في اليمن.

تحليل مالي: وقامت الشبكة أيضاً بعمل تحليل مالي عن أداء 10 مؤسسات وبرنامج التمويل الأصغر (من أصل 11 لعام 2013 من خلال مقارنة أدائها بإتباع أفضل الممارسات العالمية في التمويل الأصغر وفقاً لمؤشرات ونسب هيكلية «سيب»... حيث تم التركيز على الاستدامة، والربحية، ونسب إدارة الأصول/المطلوبات، السيولة، والفعالية، والإنتاجية، والنوع الاجتماعي (الجندر).

دورة إنجاح التمويل الأصغر: بالتعاون مع شبكة سنابل، أقيمت دورة الإدارة لتحسين الأداء التي شارك فيها 20 شخصاً يمثلون مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن ومن دول عربية، وهدفت إلى تمكين المشاركين من التدرّب على عدة أدوات واستراتيجيات في مجال الإدارة لتحسين كفاءة عمليات التمويل الأصغر التي يقومون بها، وزيادة فهم مدارك مدراء الإدارات المختلفة ومدراء فروع مؤسسات التمويل الأصغر للوظائف المختلفة التي تساهم في نجاح مؤسسات التمويل الأصغر لتحسين قدرتها على إدارة النمو، بالإضافة إلى رفع إنتاجيتها وكفاءتها.

إعداد مادة تدريبية خاصة بمسئولي الإقراض ودورة تدريب مدربين: قامت الشبكة بإعداد المادة التدريبية الخاصة بتهيئة مسئول الإقراض (بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي)، وعقدت دورة لإعداد مدربين محليين في هذا المجال، شارك فيها 7 مدربين (تم اعتماد 3 منهم كمدربين، ورايع كمدرب مساعد).

مبادئ حماية عملاء التمويل الأصغر: نفذت الشبكة دورة تدريبية لأعضائها في مدينة عدن حضرها 21 متديراً بهدف متابعة تنفيذ مبادئ حماية عملاء التمويل الأصغر لتعريف جميع العاملين في تلك البرامج والمؤسسات بمبادئ حماية العملاء.

ورشة عمل في التمويل الأصغر الإسكاني: نظمت الشبكة (بالتعاون مع منظمة التمويل العالمي «IFC») ورشة عمل في مجال التمويل الأصغر الإسكاني، شارك فيها 15 شخصاً.

ميثاق سلوك: تسعى الشبكة إلى تشجيع ثقافة التمويل الأصغر المسؤول بين كافة اللاعبين في القطاع، حيث قامت بإعداد ميثاق سلوك خاص بأعضاء الشبكة، وتمت مراجعته واعتماده من قِبَل جميع الأعضاء خلال الربع الأخير من عام 2013.

كما أقيمت دورة تدريبية في التحليل المالي بالتعاون مع شبكة سنابل لتدريب وتأهيل موظفي المؤسسات الأعضاء العاملة في التمويل الأصغر على التحليل باستخدام أداة هيكلية خاصة. وقد شارك في الدورة 24 متديراً من مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر العاملة في اليمن، ومن الأردن. وجرى أيضاً تنظيم دورة تدريبية حول فن التفاوض الفعال، شارك فيها 24 شخصاً (منهم 9 نساء)، واستهدفت مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر، وركزت على الجانب النظري والعملية لإكساب المشاركين مهارات فن التفاوض.

دراسة حول منتجات التمويل الأصغر الإسلامية في اليمن: استجابة للحاجة المتزايدة من العملاء والمؤسسات للمنتجات الإسلامية، وللتنوع في تقديم منتجات إسلامية أخرى، تم تنفيذ دراسة حول منتجات التمويل الأصغر الإسلامية في اليمن بالتعاون مع مركز الهدى للتمويل الأصغر الإسلامي، وفريق من الرقابة الشرعية في باكستان. وشملت الدراسة نزولاً ميدانياً إلى العديد من المحافظات، تم خلاله مقابلة ممثلي مؤسسات التمويل الأصغر (من أعضاء الشبكة) والجهات الحكومية ذات العلاقة وعينة من العملاء الحاليين والعملاء الراغبين في الالتحاق بالتمويل الأصغر.

المبادرة الإقليمية لبرنامج الادخار الشبابي: قامت الشبكة - بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، ومؤسسة «صلتك» القطرية، وبنك الأمل للتمويل الأصغر، ومصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي - بتدشين المبادرة الإقليمية لبرنامج الادخار الشبابي، والتي تهدف إلى دعم فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 16-30 سنة بهدف المساهمة في نمو الأمية المالية، وتمتية قدرات الشباب في بناء أصولهم المالية، وتشجيعهم على فتح حسابات ادخار، مما يسهل حصولهم على الخدمات المالية المتنوعة، وكانت حصيلة هذه المبادرة - حتى الآن - تدريب 20 متديراً و504 متدربين في مجال التعليم المالي.

تطوير آليات تمويلية لتنمية الإنتاج والتصنيع الزراعي: بالتعاون مع منظمة «سبارك» الهولندية، نظمت الشبكة ورشة عمل تعريفية خاصة بتمويل مشاريع الإنتاج والتصنيع الزراعي في الوطن العربي. وقد حضر الورشة - التي تمثل المرحلة الأولى من المشروع - أكثر من 20 ممثلاً عن برامج ومؤسسات وبنوك التمويل الأصغر في اليمن، وممثلون عن عدة منظمات وجهات مانحة. الجدير بالذكر أن هذا البرنامج الذي تتبناه منظمة «سبارك» يتميز بالطموح لتغطية الوطن العربي كاملاً، ويهدف إلى تمويل المزارعين الفقراء من أجل إحداث تنمية زراعية في المناطق الزراعية، وخلق فرص عمل جديدة تحد من مشكلة الفقر في المناطق الريفية. وتهدف المرحلة الثانية من المشروع إلى دراسة المنتجات الزراعية الممكن تمويل إنتاجها، والتي تم فيها إعداد

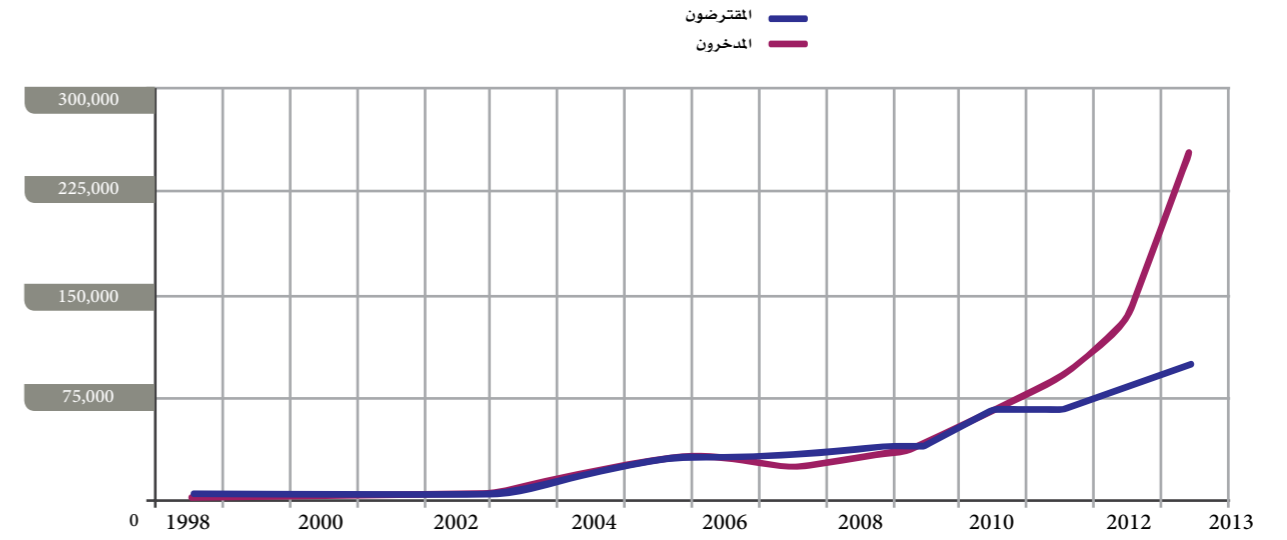


ورشة تبريد - عدن

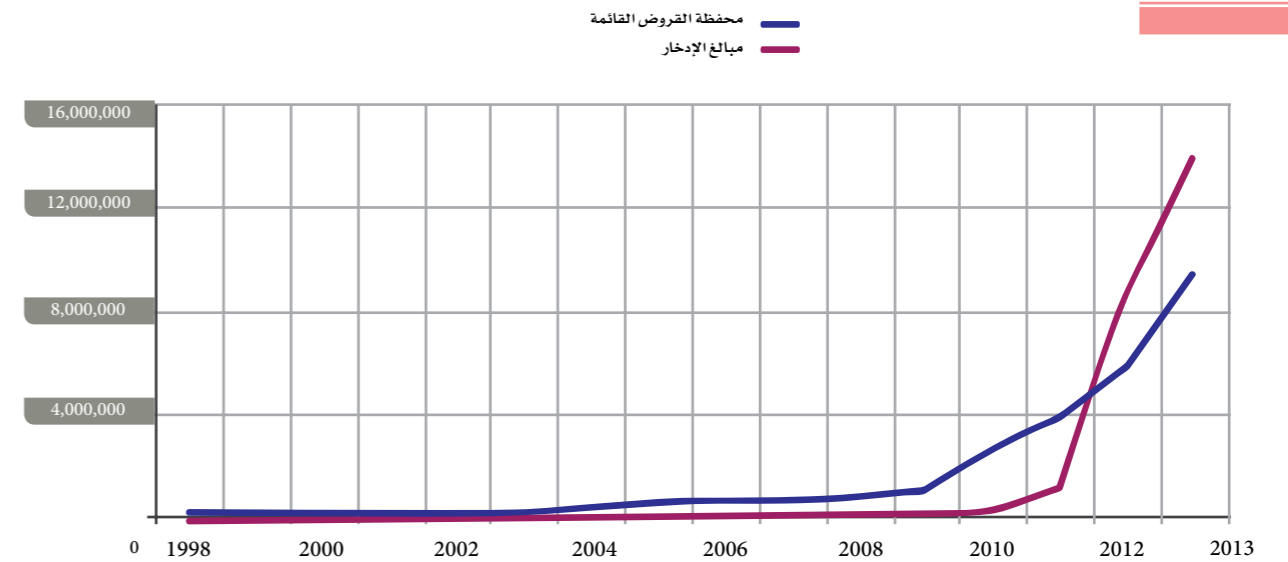


مشروع تطوير السلال الحرفية

عدد المقترضين والمدخرين  
النشطين (1998-2013)



محفظة القروض القائمة،  
ومبالغ الأذخار (1998-2013)  
(ألف ريال)





## مراقبة الكلفة

يعملُ الصندوقُ على مراقبة تكلفة المشاريع التي يقومُ بتنفيذها، مع الحرص على ضمان تحقيق الجودة. وقد حدثت زيادة في سعر المتر المربع عن العام الماضي (2012) بمعدل 4.65% بسبب ارتفاع أسعار المواد والعمالة (الجدولان 14 و 15).

### الجدول (14)

متوسط كلفة المتر المربع لمشاريع التعليم  
(المدارس) للأعوام 2012/2013  
(بالدولار) حسب عدد الطوابق

البيان	2010	2011	2012	2013
منشآت بطابق واحد	317.18	364.32	349.46	378.94
منشآت بطابقين	267.55	293.18	316.61	322.17
منشآت بثلاثة طوابق	254.16	268.00	286.75	312.59
منشآت بأربعة طوابق	-	237.35	-	285.95
متوسط الكلفة	267.98	284.47	307.68	322.00

\* المصدر: وحدة التعاقدات (الصندوق الاجتماعي للتنمية)

### الجدول (15)

متوسط كلفة المتر المربع لمشاريع التعليم  
(المدارس) لعام 2013  
حسب فئات المناطق

البيان	عدد المشاريع	معدل كلفة المتر المربع (دولار)
منطقة حضرية	20	286.28
منطقة شبه حضرية	109	313.16
منطقة متوسطة البعد	92	335.17
منطقة بعيدة وصعبة	47	351.64
منطقة نائية وشديدة الصعوبة	4	394.79
الإجمالي/ المتوسط	272	322.00

## التطور المؤسسي للصندوق

تم تنفيذ العديد من الأنشطة خلال العام في إطار تطوير الصندوق مؤسسياً.

### تحديث نظام المعلومات الجغرافية

تم تطوير نظام المعلومات الجغرافية بما يمكن الصندوق من الحصول على البيانات والمعلومات، ويساعده على استهداف المناطق الأكثر احتياجاً للمشاريع الخدمية والتنمية، فمثلاً، قام الصندوق خلال العام بتطوير قواعد البيانات من خلال ربط المسح التربوي الشامل لعام 2012/2011 ودمجه في قاعدة بيانات نظام المعلومات الجغرافية الخاص بالصندوق، وهو المسح الذي يُعدُّ أحدث المسوحات التربوية في البلاد.

وتم أيضاً مراجعة وتحديث إحداثيات مواقع المدارس، وعمل إحداثيات للمدارس الجديدة التي ظهرت في المسح التربوي المشار إليه (وعددها 614 مدرسة)، وذلك وفقاً لإحداثيات القرى. كما جُمعت ووثقت ملفات الدراسات الميدانية المجتمعية ومنهجية البحث السريع بالمشاركة لمعظم فروع الصندوق تمهيداً لربطها بقواعد البيانات في نظام المعلومات الجغرافية.

كما دُرِّبَ العديد من ضباط المشاريع والعاملين المعنيين في الصندوق على استخدام نظام المعلومات الجغرافية للاستفادة من قواعد البيانات المكانية المتوفرة في الصندوق، وإعداد قواعد بيانات جغرافية تتصل ببرنامج متخصص، فضلاً عن تصميم برنامج الربط الآلي بين إحداثيات مشاريع الصندوق في نظام المعلومات الإدارية ونظام المعلومات الجغرافية لتحديث بيانات مشاريع الصندوق يومياً وبشكل آلي.

## المراقبة والتقييم

يهدف نشاط الصندوق في مجالَي المراقبة والتقييم إلى توفير معلومات لإدارة الصندوق والحكومة والمانحين، وذلك عن مدى كفاءة وفعالية الصندوق. ويعتمد مجالاً المراقبة والتقييم على مصادرَ مختلفة للبيانات - بما في ذلك نظام إدارة المعلومات، والزيارات الميدانية، وسجلات المشاريع، وكذا البيانات الخارجية من الجهاز المركزي للإحصاء وغيره من المؤسسات الحكومية. ويوفّر نظامُ المراقبة والتقييم بيانات ومعلومات محدّثة عن العمليات التي ينفذها الصندوق، بما يسمح بالقيام بمراجعة منهجية لأداء الصندوق وتنفيذ المشاريع والبرامج.

ويخضعُ الصندوقُ بشكل دوري لتقييم داخلي، وكذا تقييم خارجي مستقل لفعالية وأثر مشاريعه وبرامجه على الفئات المُستهدفة، ويقومُ بنشر نتائج التقييم، ومناقشتها، والتعلّم منها، وبالتالي تعزيز وتحسين تدخلاته.

وقد نفّذت وحدة المراقبة والتقييم، خلال العام، عدداً من الأنشطة والفعاليات في مجالات المراقبة والتقييم والاتصال وإدارة الموارد المالية للصندوق.

### دراسات تقييم الأثر

تمّ الانتهاء من تنفيذ الدراسات التقييمية على مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية، وبرنامج الأشغال كثيفة العمالة، وبرنامج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع. وتم تسليم النتائج للأطراف المعنية. وقد أُجريت الدراسات بالتعاون مع باحثين من جامعة بركلي (الولايات المتحدة الأمريكية). أُجريت دراسة برنامج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع باستخدام المسح الإلكتروني (جمع البيانات بالهواتف الذكية) على كلا المستويين: المجتمع المحلي والأسرة، حيث كانت عملية جمع البيانات فعالة وموثوقة، الأمر الذي سهّل عملية إجراء تحليل فوري للبيانات بمجرد استلام المسوحات، وذلك عبر الشبكة اللاسلكية. وقد شجّع هذا النجاح وحدة على مواصلة جمع البيانات إلكترونياً، وذلك عند تنفيذ أنشطة المراقبة والتقييم في المستقبل.

## نشر دراسات تقييم أثر تدخلات الصندوق

نظم الصندوق أوائل شهر يوليو 2013 ورشة عمل لعرض عدد من نتائج الدراسات التقييمية لتدخلات الصندوق في مجالات المياه والإصحاح البيئي، والزراعة المطرية والثروة الحيوانية، وبرنامج النقد مقابل العمل.. بالإضافة إلى عرض التجربة الجديدة لوحدة المراقبة والتقييم في جمع البيانات عبر أجهزة الهاتف الذكية. تم خلال الورشة مناقشة النتائج التقييمية للتدخلات المذكورة، ومناقشة آراء واستفسارات المشاركين، والرد عليها.

### تقييم تدخلات الصندوق في التغذية

سيبدأ الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 2014 بتنفيذ برنامجين في مجال التغذية، وهما التحويلات النقدية المشروطة والتدخل الغذائي المتكامل. ومن المُتوقَّع أن يتم أيضاً إدراج التثقيف والتوعية والتدريب في المجال الغذائي في إطار المشاريع طويلة الأجل لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة، وذلك خلال السنة الثانية من تنفيذ البرنامج. وسيتمُّ إجراء تقييم للبرنامجين بالنسبة لتأثير أنشطة التوعية والتثقيف في مجال التغذية للاستدلال على نتائج تُظهر أكثر أشكال "المشروطة" فعالية في تغيير ممارسات الأسر في ما يتعلق بالتغذية.. وكذلك كيف ستتغير هذه الممارسات مع تحقُّق مكاسب في دُخْل الأسر، ومع الاستفادة أيضاً من التثقيف والتوعية، ولكن بدون وجود اشتراط (للحصول على تحويلات نقدية).

وفي عام 2013 بدأت وحدة المراقبة والتقييم التحضير لتقييم البرنامجين، حيث من المُتوقَّع أن يتم تنفيذ عملية التقييم عام 2014.

### مسح المشاريع

توفّر المسوح التي يقوم بها الصندوق معلومات عن حالة المشاريع التي ينفذها، واستخدامها، والفوائد التي تعود بها على المجتمع. وقد قامَ الصندوقُ عام 2013 بتحديث الاستبيانات وإدراجها في الهواتف الذكية باستخدام طريقة المسح الإلكتروني، وذلك لاربعة من قطاعات التدخل (المياه والإصحاح البيئي، والطرق، والصحة، والتعليم). وكجزء من خطة وحدة المراقبة والتقييم، فإنّ البيانات الكمية والنوعية عن حالة المشاريع المنجزة ومدى الاستفادة من خدماتها (بعد 12-18 شهراً من إنجازها)، سيتمُّ جمعها إلكترونياً باستخدام الهواتف الذكية، حيث من المقرر القيام بهذه العملية سنوياً.



## جمع البيانات بواسطة الهواتف الذكية

نفذت وحدة المراقبة والتقييم (أواخر شهر أكتوبر 2013) دورة تدريبية في جمع البيانات باستخدام المسح الإلكتروني (ODK "Open Data kit")، واستخدام الهواتف الذكية في تنفيذ مثل هذا المسح.. وذلك بهدف نقل المعارف النظرية والعملية في هذه المجالات، وكذا استخدام هذه المسوح في جمع البيانات بكفاءة. واستهدفت الدورة التدريبية عدداً من موظفي الصندوق من وحدات مختلفة، بالإضافة إلى خبراء من صندوق صيانة الطرق، ومكتب "التفاعل من أجل التنمية"، والجهاز المركزي للإحصاء، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. وتعتبر هذه الدورة الأولى من نوعها في الجمهورية اليمنية، حيث أن الصندوق الاجتماعي هو أول مؤسسة وطنية في البلاد تنفذ بنجاح هذه التقنية الجديدة في جمع البيانات، والتي سيسعى الصندوق لتوسيع نطاقها على المستوى الوطني.

## تطوير نظام متابعة المشاريع في نظام إدارة المعلومات

يعتبر نظام إدارة المعلومات (MIS) التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية هو المصدر الرئيسي للبيانات، حيث يُستخدَم لإعداد التقارير المقدمة إلى الحكومة والجهات المانحة. وفي إطار مراجعتها لهذا النظام، قامت وحدة المراقبة والتقييم بتطوير نظام (فرعي) جديد لجعل عملية إدخال البيانات المتعلقة بالمخرجات في النظام أكثر ملاءمة للمستخدمين.

## قياسُ استهداف الفقر

لتعزيز الاستهداف الذي ينفذ الصندوقُ التدخلات على أساسه، وكذا لتقييم هذا الاستهداف، أجرت وحدة المراقبة والتقييم "تمريناً" باستخدام التعداد العام للسكان والمساكن (لعام 2004) وبيانات عن الأصول والخدمات، وذلك لاحتساب مؤشر مُركَّب سيتم استخدامه كقياس لفقر الأسرة، وهو مؤشر "الحرمان من الثروة"، والذي سيتم استخدامه لتقييم فعالية استهداف الصندوق. وكانت وحدة المراقبة والتقييم ترصد فعالية استهداف الاستثمارات التي يخصصها الصندوق لتدخلاته عن طريق استخدام مؤشر الحرمان من الخدمات وكانت وحدة المراقبة والتقييم ترصد فعالية استهداف الاستثمارات التي يخصصها الصندوق لتدخلاته عن طريق استخدام مؤشر الحرمان من الخدمات، والذي كان يُستخدَم عادة على المستوى الإداري الأدنى، مثل القرى والأحياء في المناطق الحضرية، ونظام البيانات الجديد يتضمن معلومات على مستوى القرية في المناطق الريفية، وكذلك الأحياء على مستوى المناطق الحضرية. ويتم - بعد ذلك - احتساب مؤشر الحرمان من الثروة على مستوى الأسرة المعيشية، ومن ثمَّ "تجميعه" على المستويات الإدارية الدنيا (مثل القرى في المناطق الريفية، والأحياء في المناطق الحضرية)، ليتم - بعدئذ - تحديد متوسط القيم لكل قرية وكل حي. وقد أسفر هذا الجهد في تقديم نوعين من المؤشرات، وهما مؤشر الحرمان من الثروة ومؤشر الحرمان من الخدمات، واللذان يمكن استخدامهما لتقييم فعالية الاستهداف في الصندوق.

## تقييم خدمات وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

تمَّ أوائل العام البدء بالتنسيق والعمل المشترك بين فريق المراقبة والتقييم في الصندوق الاجتماعي، وخبير دولي، وإدارة وضباط مشاريع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (التابعة للصندوق الاجتماعي)، وذلك لتحديد استراتيجيات من شأنها أن تمكن من تقييم أنشطة وبرامج الوكالة. وتم إعداد تقرير مفصل، ووُضعت قائمةً بالتقييمات المقترحة بعد اجتماعات ومشاورات مع الوكالة، ووحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (في الصندوق).

## التقارير الربعية

تقوم وحدة المراقبة والتقييم - بشكل دوري منتظم - بإعداد تقارير فصلية تشمل على تحديث مستمر عن آخر المستجدات في ما يتصل بأنشطة وعمليات للصندوق، والتقدم المحرز في العمل نحو تحقيق أهدافه، وكذلك المواعيد والتحديات التشغيلية. ويشمل التقرير الفصلي مراقبة التقدم المحرز في إطار تنفيذ المرحلة الحالية، ورصد كيفية استهداف موارد الصندوق في مختلف المناطق - مع إجراء تقييم للاستهداف لكل برنامج على حدة - وكذا مراقبة مستوى وفعالية أداء عمل الصندوق، بالإضافة إلى رصد حالة المشاريع في مراحل التنفيذ المختلفة واتخاذ التدابير المناسبة حيثما يلزم... فضلاً عن رفع تقرير عن أية قضايا أخرى تهتم إدارة الصندوق.

## أنشطة الاتصال

بهدف زيادة الوعي بالجهود الرامية إلى التخفيف من الفقر واستهداف المناطق الفقيرة والمحتاجة، وتحفيز المشاركة المجتمعية في التنمية.. يقوم الصندوق بإعداد دراسة حالات عن أثر المشاريع التنموية التي ينفذها على تحسين الأحوال المعيشية للمستفيدين في المناطق المستهدفة.. كما يعمل الصندوق على المساهمة في تحقيق التعلُّم المتبادل بين المجتمعات، وإيصال رسائل متخذة القرار في الحكومة، وكذا الممولين الداعمين للصندوق. كما أصدرَ الصندوق أيضاً بيانات صحفية عن أنشطته خلال العام، وتمَّ إنتاج مواد اتصالية تفاعلية، شملت المطبوعات والانتهاة من تصميم الموقع الإلكتروني للصندوق وتحديثه بالبيانات والمستجدات على مدار العام.. وكذا تحديث صفحات الصندوق على المواقع الإلكترونية التفاعلية الأخرى (صفحات الاتصال الاجتماعي).

## أثر تدخلات الصندوق في الزراعة المطرية والأشغال كثيفة

### العمالة والمياه والإصحاح البيئي

خلال عام 2013 تم استكمال نتائج دراسات تقييم برامج الزراعة المطرية والثروة الحيوانية وبرنامج الأشغال كثيفة العمالة وتدخلات المياه وبرنامج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع. كما تم عرض النتائج على الجهات المعنية. دراسات تقييم الأثر تمت بالتعاون مع خبراء وباحثين من جامعة بركلي، كاليفورنيا وتم تمويلها من قبل البنك الدولي. أدناه ملخص لأهم النتائج التي ظهرت من الدراسات.

### تقييم مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية

مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية عبارة عن برنامج يمتد تنفيذها لفترة خمس سنوات، ويهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي من خلال تكوين مجموعات إنتاجية صغيرة وتدريبها في مناطق ريفية في اليمن. يُظهر تحليل الأثر الشامل على مستوى المجتمع أن المشاركة في المجموعات في البرنامج كانت بنسبة 28% من الأسر. وقد أدى البرنامج إلى زيادة في ملكية الماعز والأغنام وخلايا النحل، حيث ساهم البرنامج في زيادة احتمالية امتلاك الأسر للماعز أو الأغنام بنحو 10 نقاط مئوية، وامتلاك خلايا النحل بنحو 8 نقاط مئوية (بالمقارنة بما كان عليه الحال قبل التدخل). وهذا يدل على أن برنامج الزراعة المطرية والثروة الحيوانية الذي ينفذه الصندوق عزز أنواعاً من الاستثمارات الزراعية لم يكن بالإمكان تحقيقها بدون البرنامج.

كما أن ثمة أثراً قوياً لتدخلات المشروع على الجوانب المتعلقة بالتضامن بين أفراد المجتمع ورغبتهم في التعاون. في ما يتعلق بالمعارف والممارسات، نجد أن تدخلات المشروع - والتي تضمنت أيضاً زيادة في الخدمات الصحية البيطرية - كانت فعالة في زيادة فرص الحصول على الخدمات البيطرية. فقد زاد معدل تطعيم الحيوانات، كما ازداد معدل أخذ الحيوانات المريضة إلى الطبيب البيطري، بنحو 25 نقطة مئوية من المسح التام (50%). كما نجد أيضاً أثراً إيجابياً على بعض الجوانب المتعلقة بتمكين المرأة. فالمجموعات التي تم تشكيلها في إطار مشروع الزراعة المطرية وفرت فرصة للنساء للاجتماع بصورة منتظمة بغرض المشاركة في مشاريع اقتصادية مشتركة. ووفقاً للمسح، فقد أعربت النساء (أكثر من الرجال) عن تقديرهن لأسلوب بناء المجموعة الخاصة بالمشروع. وساعد البرنامج على الرفع من قدرة النساء المشاركات على اتخاذ القرار عموماً، والحصول على مصروف بطريفة مستقلة، واتخاذ قرارات متعلقة بعمليات الشراء الكبيرة، وبيع أصول من دون اللجوء لموافقة الرجل.

### التقييم الكمي لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة

يهدف برنامج الأشغال كثيفة العمالة - الذي ينفذه الصندوق الاجتماعي - إلى تقديم الإغاثة قصيرة الأجل وتحويل الأموال للأسر الريفية الفقيرة من خلال خلق فرص عمل مؤقتة في مشاريع تعود بالنفع على المجتمعات المحلية الفقيرة على المدى الطويل. وقد كانت الأسر الفقيرة - بصورة عامة - أكثر استعداداً للمشاركة في البرنامج والعمل أياماً أكثر، والحصول من البرنامج على دخل أكبر مقارنة بالأسر الميسورة. وقد ساعد تنفيذ البرنامج خلال الأزمة التي مرت بها اليمن عام 2011 على التخفيف من الآثار السلبية الناجمة من تدهور الحالة الاقتصادية على الأسر المشاركة خلال تلك الفترة. على سبيل المثال، أظهرت الدراسة وجود أثر كبير ذي دلالة إحصائية مهمة للبرنامج في خفض متوسط الديون غير المسددة لدى الأسر في المجتمعات المشاركة.. بل وفي امتلاك سيارات أجرة أو باصات صغيرة رغم الأزمة التي عانت منها البلاد عام 2011. كما ساهم البرنامج في تعزيز النفقات المنزلية، حيث أن ما يقرب من 60% من الأسر المشاركة أنفقت دخلها من البرنامج على الغذاء والدواء، أو سداد الديون. وقد لوحظ أن البرنامج يصاحبه انخفاض في نسبة الأسر التي تعاني من نقص حاد في الأغذية بنسبة 6.3 نقطة

مئوية... وبالإضافة إلى الفوائد المباشرة لزيادة الدخل وفرص العمل، فقد تم تصميم البرنامج لتشييد بني تحتية من شأنها تحقيق فوائد طويلة الأمد للمجتمعات المحلية المشاركة. وبشكل عام، أشارت معظم الأسر (95%) بأن المشروع (مثلاً مشروع مياه، طرق، أو تأهيل مدرجات) كان مفيداً للمجتمع كله، كما ذكر 80% منهم أن أسرهم استفادت مباشرة من المشروع. ومن أمثلة الاستفادة التي ظهرت من خلال الدراسة هي أن مشاريع المياه ساهمت في خفض متوسط الزمن اللازم لجلب الماء، كما قللت من ظاهرة شحة المياه في المنطقة (التي نُفذ فيها المشروع)، وزادت من قدرة الحصول على الماء.

### دراسة مقارنة لتدخلات الصندوق في المياه

مشاريع المياه في الصندوق تضم بركاً وخزانات حصاد مياه أمطار مجتمعية/عامة، ومشاريع مياه بأنابيب، أو سقايات منزلية/خاصة. ويتمثل الهدف من التقييم في دراسة مساهمة الصندوق في توفير المياه للأهالي في مجتمعات التدخل من خلال المشاريع المجتمعية (مثل الخزانات العامة) والمشاريع الخاصة (مثل السقايات المنزلية). ووجدت الدراسة أن السقايات ومشاريع المياه بأنابيب توفر الماء بشكل أكبر بالمقارنة بالمشاريع التي تخدم المجتمع ككل - سواء كانت من الصندوق أو من جهات أخرى. 60% من أسر العينة تمتلك سقايات خاصة بينما 74% من الأسر الفقيرة وجد أنها تستفيد من مشاريع مياه مجتمعية/عامة. التوسع في تنفيذ مشاريع سقايات ساهمت في تقليص الوقت اللازم لجلب الماء. التقييم أظهر أن 83% من الأسر المعيشية تستغرق 30 دقيقة أو أقل لجلب الماء من اقرب مصدر، بينما في موسم الجفاف 77% من الأسر أقرت أنها تستغرق 30 دقيقة أو أقل لجلب الماء من اقرب مصدر. أظهرت الدراسة أن المياه توفرت في مجتمعات العينة بشكل عام (أقل من 30 لتراً للفرد الواحد)، وأن الصندوق يساهم في توفير الماء.. كما أن السقايات توفر قديراً أكبر من المياه بالمقارنة ببقية التدخلات. وضمن المشاريع المجتمعية لحصاد مياه الأمطار، نجد أن هذا النوع من نظم الإدارة تماشى بقوة مع مؤشرات إدارة الجودة. وكانت مصادر المجتمع المدارة من قبل الأفراد أكثر كفاءة في زيادة توافر المياه خلال موسم الجفاف، في حين أن المصادر التي لا يديرها أحد كانت بنفس مستوى المصادر التي تُدار من قبل اللجان.

### تقييم برنامج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع

برنامج الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع هو برنامج توعوي بدأه الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 2007 ويهدف إلى خلق إحساس جماعي لدى المجتمع بأهمية التصدي لظاهرة قضاء الحاجة في العراء والتخلص من الصرف المكشوف للمخلفات عوضاً عن تقديم المعونات أو الدعم مادي. ويعمل البرنامج على تشجيع المجتمعات على تجنب قضاء الحاجة في العراء وتبني سبل صحية لصرف المخلفات التي لا تضر البيئة أو صحة أفراد المجتمع. الهدف من الدراسة التي تمت لبرنامج الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع في يونيو 2013 هو تقييم اثر البرنامج على ممارسات وسلوكيات المجتمع ووعي المجتمع بالأمور المتعلقة بالصرف الصحي. وعلى مستوى المجتمع المحلي كان هناك تحسن في مستوى النظافة وانخفاض كبير في عدد مواقع قضاء الحاجة في العراء في مجتمعات التدخل مقارنة بمجتمعات المقارنة. وعلى مستوى الأسرة، كان هناك اتجاه عام على مدى عامين نحو الحد من ظاهرة قضاء الحاجة في العراء في قري التدخل وقرى المقارنة ب6 نقاط مئوية. وركز البرنامج أيضاً على التخفيف من حالة تصريف مياه المجاري المكشوفة في القرى. وأظهرت النتائج أن طريقة تصريف المخلفات تحسنت على مدى عامين (أي من تصريف مكشوف إلى مغلق) بنسبة 17%. إلا أن درجة الوعي بالصرف الصحي بين قري التدخل والمقارنة لم تكن مختلفة، مما يوحي بأن المجتمع يعي الأمور المتعلقة بالصرف الصحي، ولكن الاختلاف كان من ناحية التطبيق.



## إدارة التمويل

تم تنظيم ومتابعة استخدام الموارد التي يحصل عليها الصندوق، ومتابعة مصادر التمويل، وأوضاعها. كما استمر العمل بنظام معلومات التمويل.

### تقديم التقارير للحكومة والجهات المانحة

يقوم الصندوق الاجتماعي - ممثلاً بوحدة المراقبة والتقييم - بإعداد ورفع تقارير دورية (رُبعية "فصلية" ونصف سنوية) وتقارير عارضة للحكومة والمانحين، يتم فيها اطلاعهم على آخر المستجدات والتطورات عن سير العمل في الصندوق عموماً، وتنفيذ المشاريع التي يدعمها الصندوق، وحالتها التشغيلية.

وقد تم إعداد تقريرين عن اجتماعين لبعثتي مراجعة مشتركة للمانحين، عُقدتا في شهرَي يونيو ونوفمبر 2013. كما أُعدت تقارير أيضاً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، اشتملت على تقرير عن مدى التقدم المُحرز في تنفيذ المشاريع في محافظة أبين، وآخر عن حالة التمويل للصندوق، وتقرير شامل عن الاتحاد الأوروبي. وقُدِّمت تقارير أيضاً إلى الجهاز التنفيذي للمساعدات الخارجية، بالإضافة إلى تقارير رُبعية (فصلية) ونصف سنوية تم رفعها إلى العديد من الجهات المانحة، وهي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (قرض المرحلة الرابعة)، وصندوق أبوظبي للتنمية (منحة)، والصندوق السعودي للتنمية "المملكة العربية السعودية" (منحة المرحلة الثالثة)، والصندوق الكويتي "دولة الكويت" (قرض المرحلة الثالثة)، والصندوق الكويتي أيضاً (المنحة الخاصة بتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر)، والاتحاد الأوروبي (المنحة الإضافية، ومنحة دعم القطاع الصحي)، وصندوق منظمة الأوبك للتنمية الدولية (قرض)، وحكومة مملكة هولندا (منحة دعم قطاع المياه).

كما تم إعداد تقارير الإغلاق لمنحة الصندوق السعودي للتنمية، ومُنح الحكومة الهولندية الثلاث (دعم صحة الأمومة والطفولة، وبرنامج الأشغال كثيفة العمالة/ المرحلة الرابعة، وبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر/ المرحلة الرابعة).

ويقوم الصندوق الاجتماعي حالياً بإعداد تقرير الإغلاق لمنحة الاتحاد الأوروبي رقم 2007/019-212.

وقد واصل الصندوق متابعة أوضاع التمويل، ومساهمة كل ممول... وأُعدت تقارير دورية وعارضة عن التقدم المُحرز في تنفيذ المشاريع الممولة من منحة وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، ومُنح الحكومة الهولندية، ومنحة الحكومة الإيطالية، ومُنح الاتحاد الأوروبي.

## زياراتُ بعثات المراجعة المشتركة للممولين

تم خلال العام عقد اجتماعين لبعثات المراجعة المشتركة للممولين: الأول خلال الفترة 22-26 يونيو 2013. وكانت أهم أهداف هذا الاجتماع، وما تم تناوله فيه، مناقشة رؤية الصندوق الاجتماعي للتنمية للمرحلة الخامسة وما بعدها، وإجراء تقييم متعمق لتقدم تنفيذ المشاريع (بالمقارنة مع الأهداف التنموية المرسومة لهذه المشاريع ومؤشراتها، والتحقق من استمرارية ارتباطها بتلك الأهداف)، ومراجعة وتحسين إطار النتائج، وتقييم الأثر، والاستهداف.. والاتفاق على سبل تحسين أنشطة المراقبة والتقييم، وكذا مناقشة الموقفات والتحديات، وتحديد الخطوات اللازمة لتحسين الأداء.

وعُقد الاجتماع الثاني خلال الفترة من 17-21 نوفمبر 2013، حيث تمت فيه مناقشة مدى التقدم في تنفيذ المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق (2011-2015)، والفجوة التمويلية لمشاريع هذه المرحلة.. فضلاً عن التوجُّهات المستقبلية لعمل الصندوق - بما فيها التصورات الأولية للمرحلة الخامسة.

كما اشتملت زيارات المانحين الأخرى على بعثتين للصندوق الكويتي للتنمية: الأولى في يناير 2013 بغرض إغلاق قرض المرحلة الثالثة وزيارة مواقع مشاريع برنامج التنمية المجتمعية والمحلية والتمويل الأصغر... والثانية في أبريل 2013 لمناقشة مشروع إعادة تأهيل المناطق المتضررة.

وقامت بعثتان من البنك الإسلامي للتنمية في يوليو وسبتمبر 2013 أيضاً بزيارة الصندوق لمراجعة وثيقة المشروع الخاص بـ "برنامج توظيف الشباب" واستراتيجيته التنفيذية، فضلاً عن تدشين برنامج أبين.. وكذا لمراجعة برنامج محور الأمية القرائية والمهنية للتخفيف من الفقر، وإعداد الاستراتيجية الخاصة بتنفيذه.

وبالمثل، أرسلت المملكة العربية السعودية بعثتين: الأولى في مايو 2013 لاستعراض منحة المرحلة الثالثة، ومناقشة تمويل المرحلة الرابعة.. والبعثة الثانية كانت في أكتوبر 2013 لإغلاق منحة المرحلة الثالثة.

وتم أيضاً في مايو 2013 عقد اجتماع مشترك لمنفذي المشاريع الممولة من منحة الأمم المتحدة.. بينما قام بنك التنمية الألماني (KfW) ووزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) بزيارات ميدانية لعدد من مشاريع الصندوق الممولة من قِبَل هذين المانحين في صنعاء والحديدة.

## أوضاع مصادر التمويل

### تمويل المرحلة الرابعة

#### البنك الدولي/هيئة التنمية الدولية

##### قرض رقم 4220، لتمويل مشروع الزراعة المطرية

يسهم البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) في تمويل هذا المشروع وتبلغ مساهمة البنك الدولي في هذا المشروع 14 مليون وحدة سحب (ما يعادل 20.8 مليون دولار)، منها 7 ملايين وحدة سحب (10.8 مليون دولار) للمكون الثالث (التنمية الريفية) الذي يقوم الصندوق بتنفيذه، والتمثل في تقديم الدعم للمزارعين في المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية في 23 مديرية مُوزَّعة على 5 محافظات (ويشتمل على إدخال منظومة تحسين وإكثار البذور، وتقديم خدمات الرعاية في مجال الثروة الحيوانية والبيطرية، وتعزيز التنمية الريفية الإنتاجية) .. بينما تقوم وزارة الزراعة بتحمل مسؤولية المكوّنين الأول والثاني. وقد تمّ التوقيع على هذا المشروع في سبتمبر 2006، وتمّ استخدام المنحة لتمويل 130 مشروعاً بتكلفة تعاقدية وصلت إلى 11.3 مليون دولار.

##### منحة تمويل المرحلة الرابعة (رقم H548-RY)

وقّعت هذه المنحة التي تسهم في تمويل المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق الاجتماعي في 28 يونيو 2010، وتبلغ قيمتها 38.7 مليون وحدة سحب (ما يعادل 60 مليون دولار). ومع نهاية عام 2013، تم تخصيص 598 مشروعاً للمنحة، بتكلفة تعاقدية 55.7 مليون دولار، والمنصرف 48 مليون دولار.

##### منحة البنك الدولي الإضافية للمرحلة الرابعة (رقم H833-RY)

وقّعت هذه المنحة في 04 مايو 2013، وتبلغ قيمتها 16.3 مليون وحدة سحب (ما يعادل 25 مليون دولار). وتساهم هذه المنحة في توفير فرص للشباب والنساء للحصول على النقد مقابل العمل في تقديم الخدمات الاجتماعية، وتسهيل الوصول إلى خدمات التعليم في المجتمعات الفقيرة.

##### منحة التحضير لمشروع صحة الأم والوليد باستخدام القسائم (رقم TF014940)

وقّعت هذه المنحة، التي تبلغ قيمتها 400 ألف دولار، في 03 سبتمبر 2013 للإعداد والتحضير لمشروع صحة الأم والوليد باستخدام القسائم، والذي يهدف إلى تأمين حصول النساء في المناطق المستهدفة على خدمات نوعية للرعاية أثناء الحمل وبعد الولادة.

#### الحكومة اليابانية

##### المنحة الطارئة لبرنامج التغذية عبر البنك الدولي (رقم TF 013573)

تمّ توقيع هذه المنحة في 12 أكتوبر 2012 (وصارت نافذة في 24 مارس 2013)، وتبلغ قيمتها 2,73 مليون دولار. وتساهم المنحة في توفير شبكة أمان في إطار برنامج النقد مقابل العمل لمتطوعي الصحة المجتمعية المستهدفين الذين ينفذون أنشطة في المجتمعات المحلية على مستوى المديرية والعزل، وذلك في إطار التدخلات التغذوية المتكاملة والتحويلات النقدية المشروطة.

تمّ توفير، والالتزام بتوفير، 894 مليون دولار من قبل الممولين لتمويل المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويشتمل هذا المبلغ على حوالي 761 مليون دولار تساهم مباشرة في تمويل المرحلة الرابعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن 133 مليون دولار كان مرصوداً لتمويل برامج خاصة (مثل برنامج تشغيل الشباب من خلال أنشطة -النقد مقابل الخدمات-، وبرنامج محو الأمية القرائية والمهنية، وبرامج التغذية، وتوفير الخدمات لصحة الأم والوليد). ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة تمويلية تبلغ 365 مليون دولار. وعلاوة على ذلك، فإن المبلغ الإجمالي المذكور أعلاه (894 مليون دولار)، يشمل حوالي 123 مليون دولار يخطط الممولون لتقديمها، و25 مليون دولار ما زالت في طور المتابعة الإجرائية لتدخل حيز التنفيذ.

ومن البرامج التي تتأثر سلباً بهذه الفجوة التمويلية، برنامج التنمية المجتمعية والمحلية (تتجاوز الفجوة التمويلية فيه 218 مليون دولار)، في حين أن لدى الصندوق أكثر من 680 مشروعاً في إطار البرنامج المذكور، كلها مهياً للبدء في التنفيذ، ولكن تم تعليقها بسبب عدم توفر التمويل لها. كما أن برنامجي بناء القدرات والأشغال كثيفة العمالة يعانيان من فجوة تمويلية تبلغ 98 ملايين و48 مليون دولار - على التوالي (الجدولان 16 و16 ب بيئتان وضع التمويل بالتفصيل). أما على مستوى القطاعات، فإن أكبر فجوة تمويلية تتجلى في قطاع التعليم (حوالي 160 مليون دولار)، يليه برنامج النقد مقابل العمل (نحو 85 مليون دولار)، ثم قطاع المياه (قرابة 30 مليون دولار).

ومن أجل سد هذه الفجوة، تواصل الصندوق الاجتماعي مع الحكومة والمانحين للحصول على مزيد من التمويلات للمرحلة الرابعة. وثمة مانحون يتوقع أن يساهموا في تمويل هذه المرحلة مثل بنك التنمية الألماني (KfW) والوكالة الأمريكية للتنمية (IDA) ومملكة هولندا. وكانت البعثة التقييمية للصندوق السعودي للتنمية قد عقدت اجتماعات مع الصندوق الاجتماعي في سبتمبر 2013، أسفرت عن التوقيع على اتفاق مبدئي لتقديم منحة بمبلغ 100 مليون دولار لدعم المرحلة الرابعة.



## الإتحاد الأوروبي

### منحة الاتحاد الأوروبي الإضافية رقم 212-019/2007

وقد وُقعت اتفاقية نفاذ هذه المنحة في 6 يوليو 2011، وتبلغ قيمتها 2.11 مليون يورو (ما يعادل 1.14 مليون دولار تقريباً)، بدأ تخصيصها على المشاريع في شهر يوليو 2011 لتمويل 149 مشروعاً بتكلفة تعاقدية وصلت إلى 15 مليون دولار

### منحة دعم القطاع الصحي (2)

تم توقيع اتفاقية ثانية مع الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 2009، تستهدف محافظتي لحج والحديدة، وتبلغ قيمتها حوالي 1.75 مليون يورو (ما يعادل 2.45 مليون دولار). تم تخصيص 33 مشروعاً بتكلفة تعاقدية بلغت 2.4 مليون دولار حتى نهاية عام 2013.

## منحة الصندوق السعودي 9241/1

وَقَعَ الصندوقُ السعودي للتنمية في أبريل 2008 منحة بمبلغ 375 مليون ريال سعودي (100 مليون دولار)، خصصت لتمويل 666 مشروعاً لبرنامج تنمية المجتمع للمرحلة الثالثة من عمليات الصندوق الاجتماعي. وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة للمشاريع، ووصلت التكلفة التعاقدية لهذه المنحة إلى 101.8 مليون دولار، وتم إغلاقها منتصف عام 2013.

## منح الحكومة البريطانية

### منحة المرحلة الرابعة

في إطار دعم الحكومة البريطانية للمرحلة الرابعة، تم في 19 يناير 2011 توقيع اتفاقية منحة تبلغ 100 مليون جنيه إسترليني لتمويل 329.1 مشروعاً بكلفة تعاقدية وصلت إلى 123.7 مليون دولار.

## منح الحكومة الهولندية

### منحة برنامج الأشغال كثيفة العمالة - المرحلة الرابعة (رقم 23740)

تم توقيع هذه المنحة في 25 نوفمبر 2010، وتبلغ قيمتها 6 ملايين دولار، وبدأ تخصيص هذه المنحة مطلع عام 2011 لتمويل 21 مشروعاً بتكلفة تعاقدية تساوي قيمة المنحة التي أُغلقت نهاية مارس 2013.

### منحة مشاريع المياه (رقم 24731)

وُقعت هذه الاتفاقية في 25 نوفمبر 2012 بمبلغ 3.6 مليون دولار، حيث خصصت لتمويل 24 مشروعاً بكلفة تعاقدية تبلغ 3.6 مليون دولار.

## الحكومة الألمانية (بنك الإعمار الألماني KfW)

### المنحة الخامسة رقم 899 65 2008

توقيع هذه المنحة في ديسمبر 2008، وصارت نافذة في 10 يونيو 2009، حيث توفر مبلغ 17.5 مليون يورو (24.3 مليون دولار)، وتمول 170 مشروعاً بتكلفة تعاقدية تبلغ 26 مليون دولار (حتى نهاية عام 2013).

### المنحة السادسة رقم 038 65 2009

وُقعت المنحة في أكتوبر 2009 بقيمة 8 ملايين يورو (11.4 مليون دولار) لتمويل 61 مشروعاً، حيث تبلغ القيمة التعاقدية للمشاريع نحو 12.2 مليون دولار. وقد تم تمديد هذه المنحة حتى نهاية 2013.

### المنحة السابعة رقم 414 67 2009

وُقعت المنحة في ديسمبر 2009 بقيمة 5 ملايين يورو (7.1 مليون دولار)، وصارت نافذة في 18 مايو 2010. وقد تم حتى نهاية عام 2013 الالتزام بتنفيذ 22 مشروعاً بتكلفة تعاقدية تصل إلى نحو 6 ملايين دولار. وقد تم تمديد هذه المنحة حتى نهاية 2013.

### المنحة الثامنة رقم 471 65 2011

وُقعت المنحة في مايو 2012 بقيمة 7 ملايين يورو (9.19 مليون دولار)، وخصصت لإعادة تأهيل المدارس المتضررة. وقد تم حتى نهاية العام الالتزام بـ78 مشروعاً بتكلفة تعاقدية تبلغ 5.5 مليون دولار.

### المنحة التاسعة رقم 691-66-2012 لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة

وُقعت المنحة في 12 سبتمبر 2012 بقيمة 7.4 مليون يورو (9.6 مليون دولار)، وبدأ نفاذها في 10 أبريل 2013، وخصصت لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة، حيث تم الالتزام بـ30 مشروعاً بكلفة تعاقدية تصل إلى نحو 8 ملايين دولار.

### المنحة العاشرة رقم 327 67 2012 لبرنامج المياه والإصحاح البيئي في أبين

تم توقيع المنحة في 19 ديسمبر 2012 بقيمة 12 مليون يورو (15.6 مليون دولار)، وخصصت لبرنامج إعادة تأهيل أنظمة المياه والصرف الصحي في محافظة أبين. وقد تم حتى نهاية العام الالتزام بـ43 مشروعاً بقيمة تعاقدية تبلغ نحو 6 ملايين دولار.

### المنحة الحادية عشرة لقطاع المنشآت الصغيرة والأصغر 067 66 2005

وُقعت المنحة في 11 نوفمبر 2012 بقيمة 4.5 مليون يورو (5.8 مليون دولار)، وخصصت لقطاع المنشآت الصغيرة والأصغر. وقد تم حتى نهاية العام الالتزام بأربعة مشاريع بتكلفة تعاقدية تصل إلى 2.6 مليون دولار.

## الحكومة الأمريكية

### معمونة السفارة الأمريكية - مشاريع مياه

كانت هذه المنحة (التي تم توقيعها بمبلغ 1.6 مليون دولار في 17 سبتمبر 2000) قد حُصِّصت أصلاً لبناء متحف مآرب، إلا أنه--ونظراً لعدم توفُّر الأرض، ولأسباب أخرى--تم في أبريل 2012 إعادة تخصيصها لتنفيذ مشاريع مياه في أمانة العاصمة ومحافظه تعز. وقد بلغت الكلفة التعاقدية 1.6 مليون دولار (حتى نهاية عام 2013).

## صندوق منظمة الأوبك للتنمية الدولية

### القرض رقم YE-732

تمَّ في 21 يناير 2008 توقيع القرض الخاص بالزراعة المطرية بمبلغ 16.4 مليون دولار لتمويل بعض مكُونات مشروع الزراعة المطرية الذي ينفذه الصندوق الاجتماعي. إلا أن هذا القرض لم يبدأ العمل به إلا في 03 فبراير 2010 (مع فترة انقطاع خلال عام 2011). وقد بلغ إجمالي المشاريع 130 بكلفة تعاقدية وصلت إلى 15 مليون دولار (حتى نهاية 2013).

## البنك الإسلامي للتنمية

### قرض ومنحة مشروع المعرفة القرائية والمهنية لمكافحة الفقر (رقم YAR-086-87)

وُقِّعت المنحة والقرض في 04 مايو 2010 (وصارا نافذين في 06 مايو 2013)، وتبلغ قيمتها حوالي 7 ملايين دينار إسلامي (ما يعادل 11.2 مليون دولار)، وذلك لتنفيذ مشروع المعرفة القرائية والمهنية لمكافحة الفقر في محافظات الحديدة ولحج وصنعاء، وخاصةً بين أوساط النساء وسكان المناطق الريفية بهدف إكسابهم مهارات مهنية مُوجَّهة نحو احتياجات السوق.

### قرض ومنحة التنمية الزراعية في أبين

يدعمُ البنك الإسلامي للتنمية مشروع التنمية الزراعية في محافظة أبين من خلال تقديم منحة بقيمة 288 الف دولار وقرض بقيمة 1.5 مليون دولار.

## دولة الامارات العربية المتحدة

### منحة صندوق أبو ظبي للتنمية

بموجب الاتفاقية المُوقَّعة مع حكومة الجمهورية اليمنية في 16 ديسمبر 2009، يُقدِّمُ "صندوقُ أبو ظبي" للصندوق 33 مليون دولار لتنفيذ مشاريع في إطار برنامجي تنمية المجتمع والبناء المؤسسي. وقد تمَّ -حتى نهاية العام- الالتزامُ بـ199 مشروعاً بكلفة تعاقدية تبلغ نحو 20 مليون دولار.

## دولة الكويت

### قرض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

تمَّ توقيعُ هذا القرض في 22 فبراير 2009 بقيمة 50 مليون دولار ليموَّلَ 340 مشروعاً بكلفة تعاقدية بمبلغ 50 مليون دولار. والقرض--الذي بدأ نفاذه في 26 يناير 2010-- تمَّ إغلاقُه نهاية عام 2013.

### منحة الصندوق الكويتي للحياة الكريمة

تمَّ توقيعُ اتفاقية تمويل المنحة المُخصَّصة لبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في 17 أبريل 2012، بمبلغ 6 ملايين دولار. وتم الالتزام بمبلغ 1.6 مليون دولار.

## الحكومة اليمنية

### الأشغال كثيفة العمالة

وُقِّعت هذه المنحة مع الحكومة اليمنية في يوليو 2006، والتي التزمت فيها الحكومة بتوفير ما يعادل 100 مليون دولار لتنفيذ مشاريع كثيفة العمالة في مختلف محافظات الجمهورية. وقد تمَّ توفيرُ ما يعادل 115 مليون دولار حتى نهاية عام 2013، وُحُصِّصَت المنحة لتمويل 548 مشروعاً بكلفة تعاقدية تبلغ 139.6 مليون دولار.



الجدول (16 ب)

مصادر تمويل أنشطة لعمليات  
الصندوق حسب الممول (حتى 31  
ديسمبر 2013)

الممول	الاتفاقية	نوع الاتفاقية	قيمة الاتفاقية (بعملة الممول)	ما يعادل القيمة بالدولار
الحكومة الألمانية (بنك التنمية الألماني)	التعليم 2008 65 899	منحة	17,500,000 يورو	24,325,000
	التعليم 2009 65 038	منحة	8,000,000 يورو	10,672,000
	التعليم 2009 67 414	منحة	5,000,000 يورو	7,100,000
الصندوق السعودي للتنمية	منحة الصندوق السعودي	منحة	100,000,000 دولار	100,000,000
الصندوق الكويتي للتنمية	المرحلة الثالثة من عمليات الصندوق	قرض	14,000,000 دينار كويتي	50,000,000
البنك الدولي	مشروع الزراعة المطرية	قرض	7,400,000 وحدة سحب خاصة	10,805,804
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مشروع الزراعة المطرية	قرض	10,850,000 وحدة سحب خاصة	16,400,000

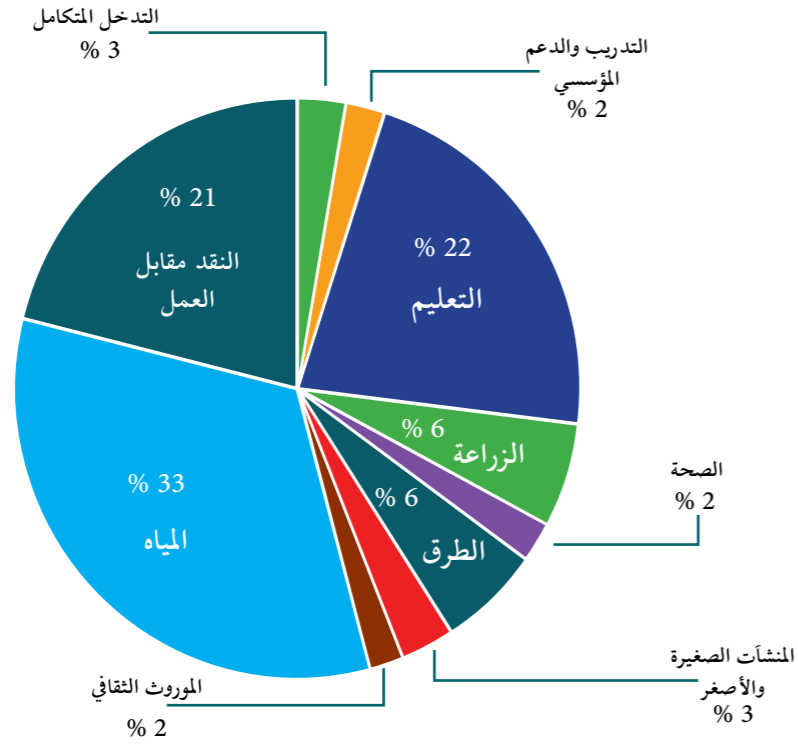
الجدول (16 أ)

ملخص تمويل المرحلة الرابعة  
(2011-2015) حسب الممول (حتى  
ديسمبر 2013)

الممول	الاتفاقية	نوع الاتفاقية	قيمة الاتفاقية	عملة الممول	المبلغ بالدولار
البنك الدولي	منحة تمويل المرحلة الرابعة (رقم H548-RY)	منحة	38,700,000	وحدة سحب خاصة	58,900,062
	منحة البنك الدولي الإضافية للمرحلة الرابعة (رقم RY-H833)	منحة	16,300,00	دولار	25,000,000
	منحة التحضير لمشروع صحة الأم والوليد باستخدام الفسائم	منحة	400,000.00	دولار	400,000
الحكومة اليابانية	المنحة الطارئة للحكومة اليابانية لبرنامج التغذية (عبر البنك الدولي)	منحة	2,730,000.00	دولار	2,730,000
الإتحاد الأوروبي	منحة الإتحاد الأوروبي 2007 / 019-212	منحة	10,802,000	يورو	14,100,000
	منحة الإتحاد الأوروبي لدعم القطاع الصحي (2)	منحة	2,785,000	يورو	2,450,000
الحكومة البريطانية	منحة الحكومة البريطانية للمرحلة الرابعة	منحة	100,000,000	جنية إسترليني	155,000,000
الصندوق العربي للائحة الاقتصادي والاجتماعي	قرض الصندوق العربي للمرحلة الرابعة	قرض	30,000,000	دينار كويتي	100,000,000
الحكومة الألمانية ( بنك التنمية الألماني )	منحة الصندوق العربي لترميم وتأهيل الجامع الكبير بصنعاء	منحة	500,000	دينار كويتي	1,800,000
	المنحة الطارئة لإعادة تأهيل المدارس المتضررة رقم 2011 65 471	منحة	7,000,000	يورو	9,190,000
	منحة لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة رقم 2012-66-691	منحة	7,439,496	يورو	9,671,345
	منحة لقطاع تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر رقم 2005-66-067	منحة	4,500,000	يورو	7,200,000
	منحة لقطاع المياه والإصحاح البيئي في أبين رقم 2012-67-327	منحة	12,000,000	يورو	15,360,000
صندوق الأوبك	قرض صندوق الأوبك 1234P	قرض	18,000,000	دولار	18,000,000
الإمارات العربية المتحدة	مشروع التدريب المهني وتنمية المهارات	قرض	9,100,000.00	دولار	9,100,000
	منحة صندوق أبو ظبي للتنمية	منحة	33,000,000	دولار	33,000,000
الحكومة الهولندية	منحة لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة	منحة	6,000,000	دولار	6,000,000
الصندوق الكويتي	منحة 24731 لمشاريع المياه	منحة	3,639,484	دولار	3,639,484
	منحة الصندوق الكويتي من موارد صندوق الحياة الكريمة لقطاع تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	منحة	6,000,000	دولار	6,000,000
	منحة حكومة دولة الكويت للإسهام في تمويل برامج الإعمار	منحة	50,000,000	دولار	50,000,000
البنك الإسلامي للتنمية	منحة للدعم المؤسسي لمشروع التنمية الزراعية - أبين	منحة	288,000.00	دولار	288,000
	منحة لمشروع التنمية الزراعية - أبين	منحة	1,500,000.00	دولار	1,500,000
	قرض ومنحة لمشروع المعرفة الفرائية والمهنية لمكافحة الفقر	قرض ومنحة	11,260,000.00	دولار	11,260,000
الصندوق السعودي للتنمية	المنحة الإضافية لتشغيل الشباب - عبر البنك الدولي	منحة	25,000,000.00	دولار	25,000,000
	منحة المرحلة الرابعة	منحة	100,000,000	دولار	100,000,000
الحكومة الأمريكية	منحة برنامج مشروع تحسين المعيشة الممول من وكالة التنمية الأمريكية	منحة	1,295,983	دولار	1,295,983
	منحة برنامج مشروع تحسين المعيشة الممول من وكالة التنمية الأمريكية لقطاع المياه	منحة	87,022	دولار	87,022
	مغونة السفارة الأمريكية - متحف مارب ومشاريع مياه في أمانة العاصمة ومحافظة تعز	منحة	1,600,000	دولار	1,600,000
الحكومة اليمنية	مساهمة لدعم المرحلة الرابعة	منحة	110,000,000	دولار	110,000,000
<b>الإجمالي (بالدولار)</b>					778,571,896

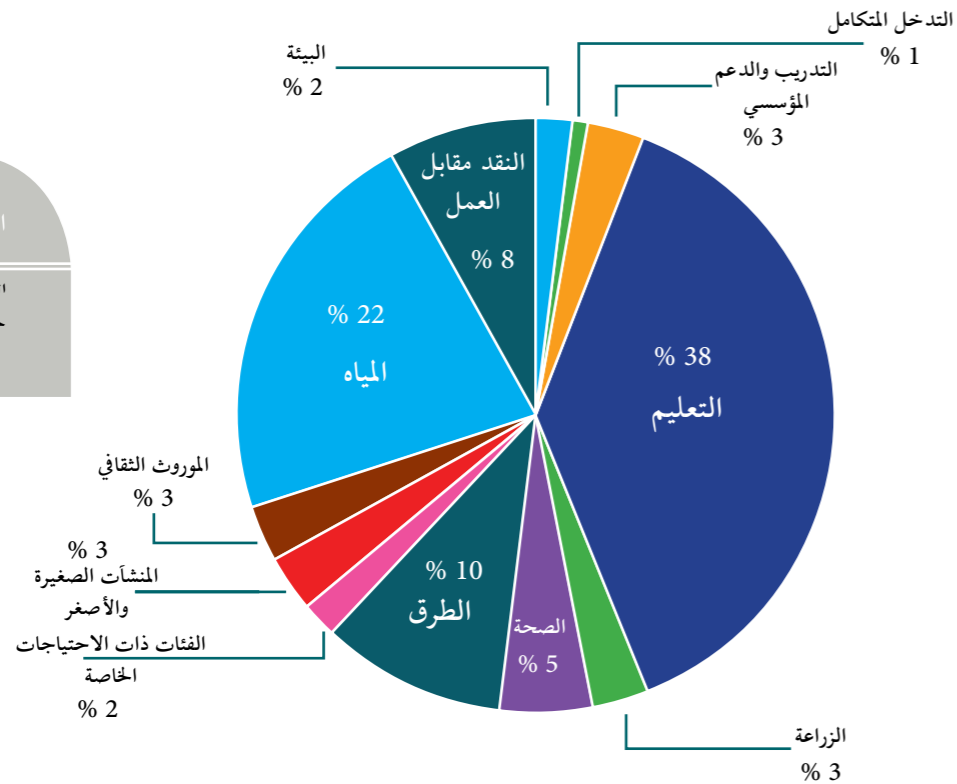
الشكل (أ)

توزيع الالتزامات حسب القطاع (عام 2013)



الشكل (ب)

التوزيع التراكمي للالتزامات حسب القطاع (1997-2013)



## المُلحقات

الالتزامات والمنصرف والمنافع خلال عام 2013 وتراكميا، وخريطة بمواقع مشاريع الصندوق في الجمهورية

توزيع الالتزامات حسب البرنامج (مليون دولار)

البرنامج	عام 2013	تراكمي
تنمية المجتمع والتنمية المحلية	232	1,642.0
الأشغال كثيفة العمالة	67	152.9
بناء القدرات	17	150.1
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	15.1	58.0
الإجمالي*	331.1	2,003.0

ملحوظة: التكاليف تقديرية، حيث تعتمد على المشاريع الموافق عليها سنوياً، وكذا كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق. وقد تنخفض الالتزامات بنسبة 5-7% نظراً لإتمام بعض المشاريع التي تمت الموافقة عليها من قبل.  
\* تشمل مساهمات المستفيدين التي قد تصل (في قطاع المياه) إلى 50% وأكثر

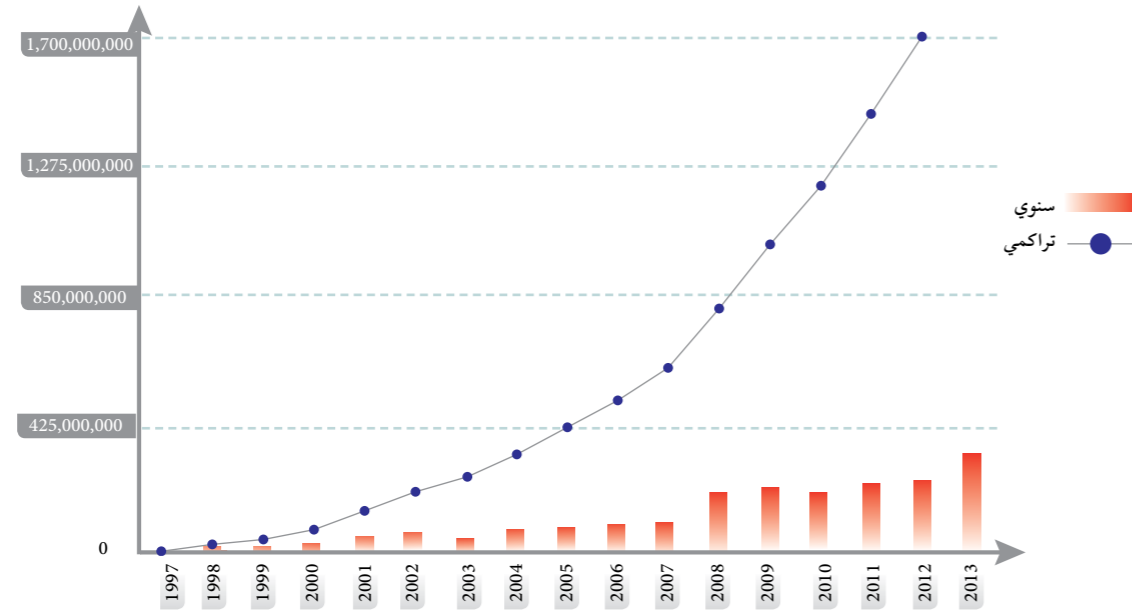
توزيع المنصرف حسب البرنامج (مليون دولار)

البرنامج	عام 2013	تراكمي
تنمية المجتمع والتنمية المحلية	147,483	1,099.0
الأشغال كثيفة العمالة	51,289	107.4
بناء القدرات*	24,643	160.0
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	10,893	50.2
الإجمالي	234,308	1,416.6

\* يتضمن كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق (حوالي 5% من الإجمالي)

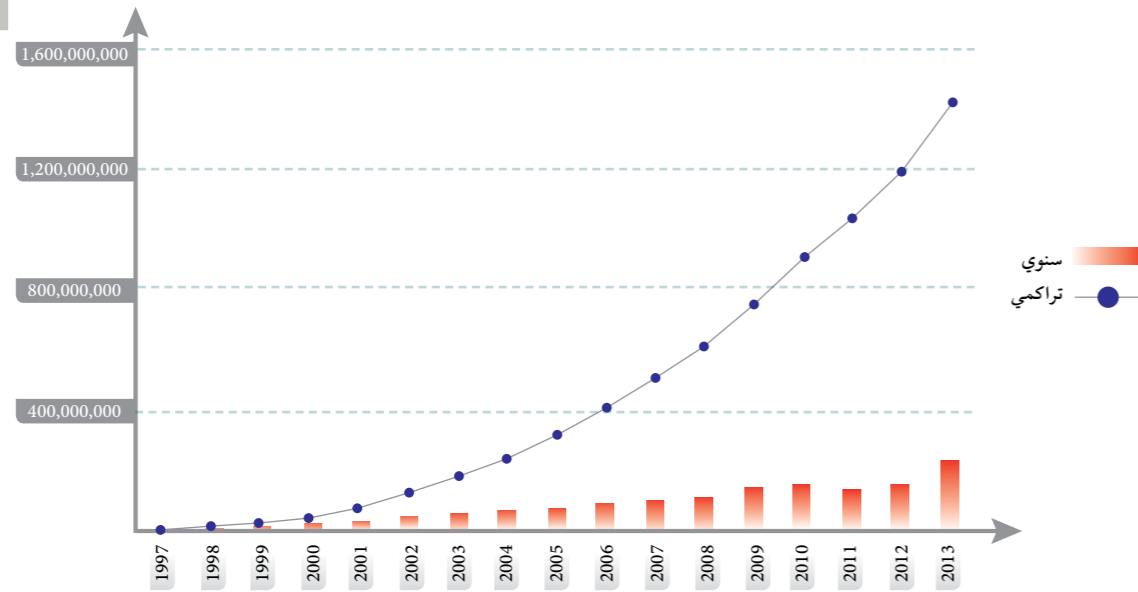
الشكل (هـ)

الالتزامات سنوياً  
وتراكماً (1997-2013) دولار



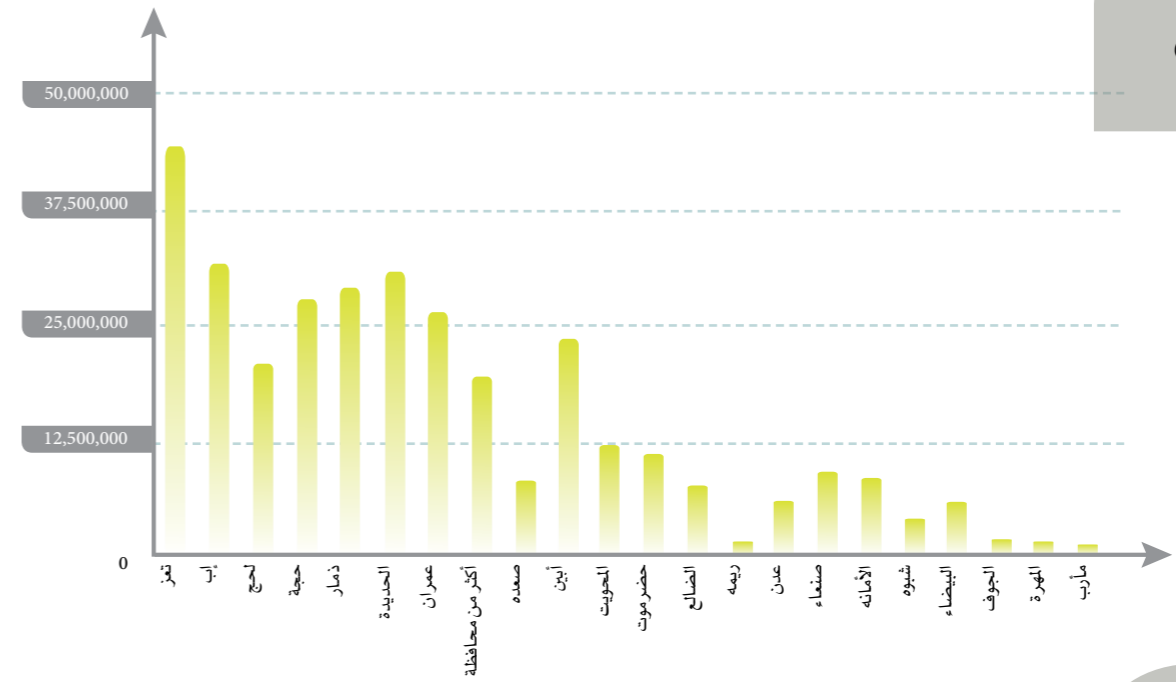
الشكل (و)

المنصرف سنوياً  
وتراكماً (1997-2013) دولار



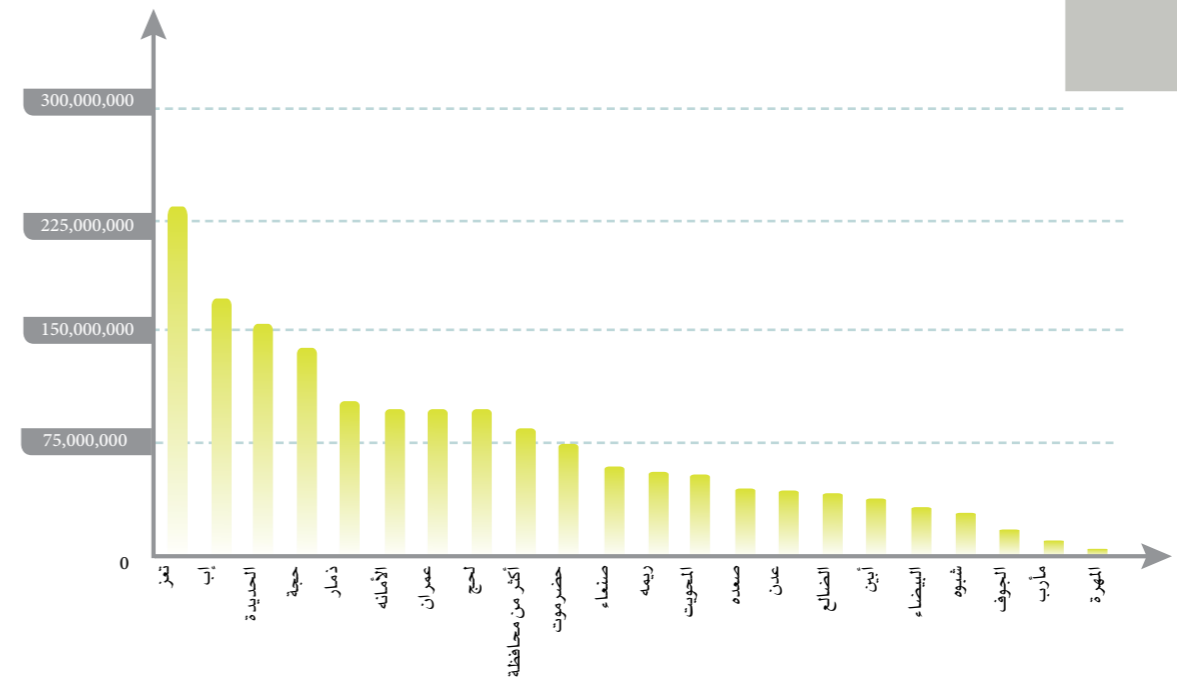
الشكل (ج)

توزيع الالتزامات حسب  
المحافظة (عام 2013)



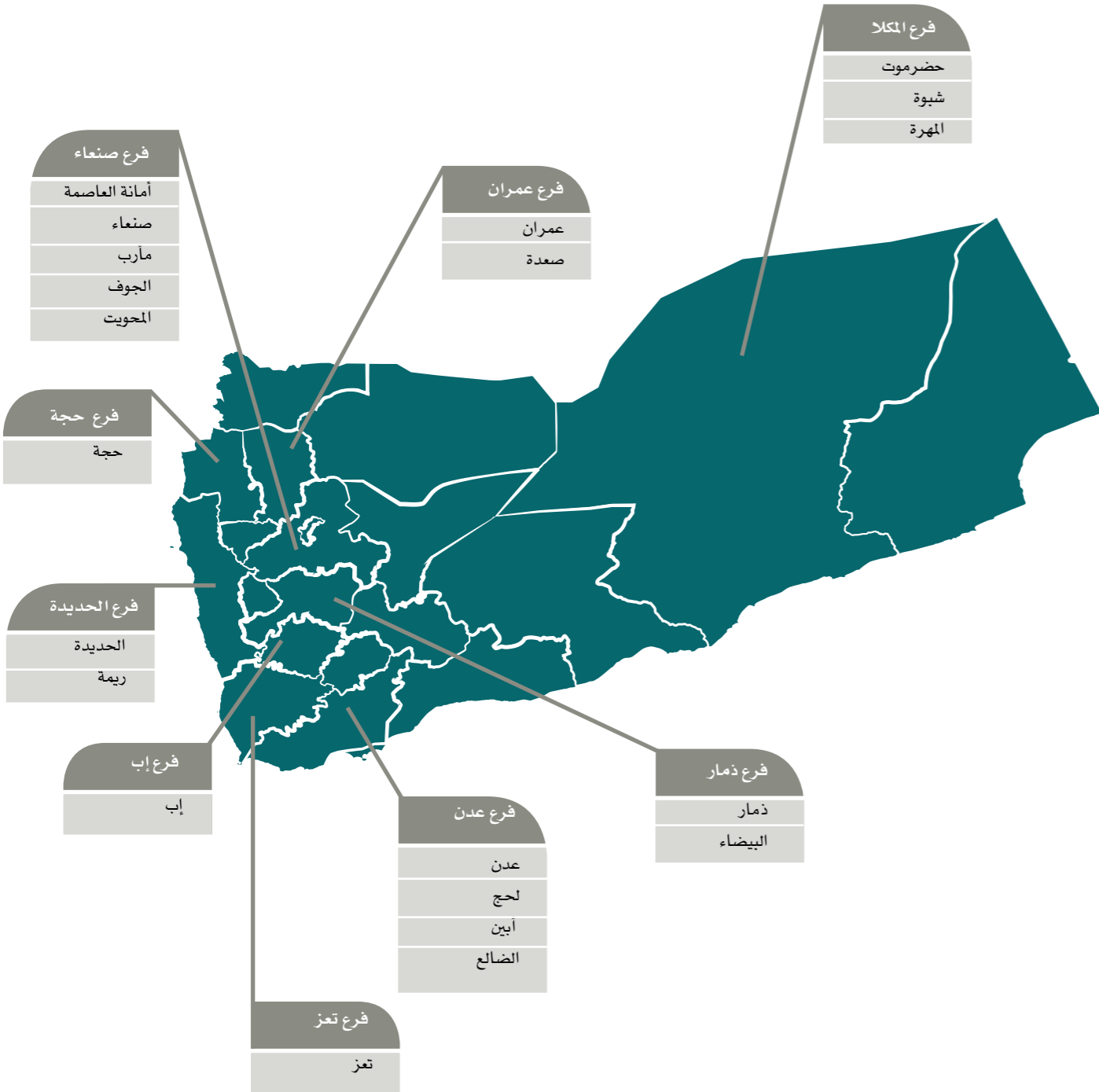
الشكل (د)

التوزيع التراكمي للالتزامات  
حسب المحافظة  
(1997-2013)



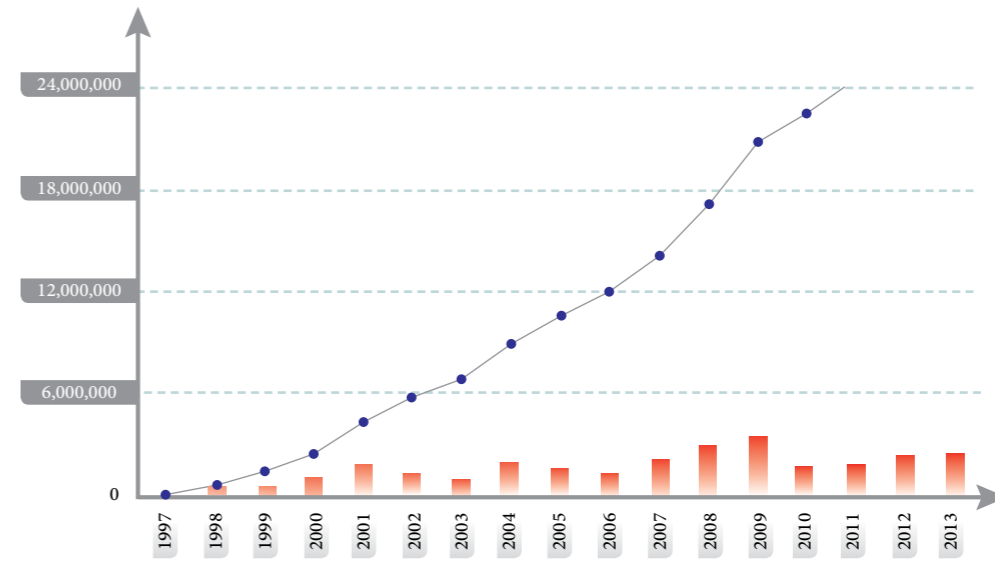


فروع الصندوق  
والمحافظة/ المحافظات  
التي يغطيها كل فرع



الشكل (ز)

العمالة المؤقتة المتولدة  
عن مشاريع الصندوق  
سنوياً وتراكماً  
(1997-2013) يوم عمل



الشكل (ح)

المستفيدون المباشرين  
من مشاريع الصندوق  
سنوياً وتراكماً  
(1997-2013) - شخص

